

Distr.: General
17 August 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

البند ٧٨ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

الحيطات وقانون البحار: استدامة مصائد
الأسماك بطرق منها اتفاق عام ١٩٩٥ لتنفيذ
ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار
المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢
من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة
السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية
الكثيرة الارتحال، والصكوك ذات الصلة

الإجراءات التي اتخذتها الدول والمنظمات أو الترتيبات الإقليمية المعنية
بإدارة مصائد الأسماك لتنفيذ الفقرات ٨٣ إلى ٩٠ من قرار الجمعية
العامة ١٠٥/٦١ بشأن استدامة مصائد الأسماك، بطرق منها اتفاق عام
١٩٩٥ لتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة
١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة
الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة
الارتحال، والصكوك ذات الصلة

* A/64/150.



تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير عملاً بالفقرتين ٨٠ و ٩٠ من قرار الجمعية العامة ١٠٥/٦١، اللتين طلبت فيهما الجمعية العامة إلى الدول والمنظمات أو الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك على نحو مستدام، وتنظيم الصيد في قاع البحار وحماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة. وعلى وجه التحديد، طلبت الجمعية إلى الأمين العام في الفقرة ٩١ من القرار، أن يضمن، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقريره عن مصائد الأسماك الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين، فرعاً عن الإجراءات المتخذة من جانب الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك تنفيذاً للقرارات ٨٣ إلى ٩٠ من هذا القرار.

ويصف التقرير النظم الإيكولوجية البحرية الهشة للغاية والآثار المترتبة على الصيد في قاع البحار بالنسبة إلى هذه النظم الإيكولوجية، ويحدد الإجراءات التي اتخذتها الدول والمنظمات أو الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك من أجل اعتماد وتنفيذ تدابير تهدف إلى تنظيم الصيد في قاع البحار وحماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة من ممارسات الصيد المدمرة. وعلاوة على ذلك، فهو يصف المبادرات الأخيرة التي اتخذتها الدول لإنشاء منظمات وترتيبات إقليمية جديدة لإدارة مصائد الأسماك في شمال غرب وجنوب المحيط الهادئ، تكون لها صلاحية تنظيم الصيد في قاع البحار، والتدابير المؤقتة التي اعتمدها هذه الدول بانتظار إنشاء هذه المنظمات أو الترتيبات.

وأعد هذا التقرير كمتابعة لتقرير الأمين العام المعنون "آثار الصيد على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة: الإجراءات التي اتخذتها الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك لوضع الفقرات من ٦٦ إلى ٦٩ من قرار الجمعية العامة ٢٥/٥٩، بشأن استدامة مصائد الأسماك، موضع التنفيذ فيما يتعلق بآثار الصيد على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة" (A/61/154). وينبغي أن يُقرأ بالاقتران مع التقارير المؤقتة السابقة للأمين العام بشأن التدابير التي اتخذتها الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك لتنفيذ القرار ١٠٥/٦١ (A/62/260، الفقرات ٦٠-٩٦ و A/63/128، الفقرات ٦٣-٧٨).

المحتويات

الصفحة

٥	أولاً - مقدمة
٦	ثانياً - النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة وأنشطة الصيد في قاع البحار
٧	ألف - النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة: استعراض مستكمل
٩	١ - الجبال البحرية
١٠	٢ - المنافذ الحرارية المائية
١١	٣ - الشعب المرجانية في المياه الباردة
١٣	٤ - النظم الإيكولوجية البحرية الهشة
١٤	باء - آثار مصائد أسماك قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة
١٥	١ - أدوات الصيد وممارساته المستخدمة في مصائد أعالي البحار
	٢ - آثار استخدام معدات صيد أسماك القاع على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة
١٨	والتنوع البيولوجي المتصل بها
	ثالثاً - الإجراءات التي اتخذتها الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك لاعتماد وتنفيذ تدابير لمعالجة آثار الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة
٢١	ألف - الإجراءات التي اتخذتها المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك التي لها صلاحية تنظيم مصائد الأسماك في قاع البحار
٢٢	١ - استعراض عام للإجراءات التي اتخذتها المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك
٢٣	٢ - التدابير التي اتخذتها المنظمات والترتيبات الإقليمية المختصة لإدارة مصائد الأسماك لتنفيذ الفقرتين ٨٣ (أ) إلى (د) من قرار الجمعية العامة ١٠٥/٦١
٢٨	باء - الإجراءات التي اتخذتها الدول لتنظيم الصيد في قاع البحر
٤٠	١ - لمحة عامة عن التدابير التي تتخذها الدول
٤٠	٢ - التدابير التي تتخذها الدول في المناطق الخاضعة للولاية الوطنية
٤٢	

٤٨	٣ - تطبيق الدول للتدابير التي اعتمدها المنظمات والترتيبات الإقليمية المختصة لإدارة مصائد الأسماك
٥٥	٤ - إنشاء منظمات وترتيبات إقليمية جديدة لإدارة مصائد الأسماك لديها صلاحية تنظيم الصيد في قاع البحار واتخاذ تدابير مؤقتة وتنفيذها.
٦٧	٥ - التدابير التي اتخذتها الدول من أجل المناطق التي لا توجد بها منظمات وترتيبات إقليمية لإدارة مصائد الأسماك
٧١	جيم - الإجراءات التي اتخذتها الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المختصة لإدارة مصائد الأسماك لجعل التدابير المعتمدة علنية.
٧١	١ - الإعلان عن التدابير التي اعتمدها المنظمات والترتيبات الإقليمية المختصة لإدارة مصائد الأسماك
٧٢	٢ - جعل التدابير التي اعتمدها الدول علنية.
٧٣	رابعا - أنشطة الفاو لتعزيز تنظيم مصائد الأسماك في قاع البحار وحماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة
٧٥	ألف - وضع المبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة بإدارة مصائد الأسماك في أعماق أعالي البحار .
٧٦	باء - إنشاء قاعدة بيانات عالمية للمعلومات عن النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة خارج نطاق الولاية الوطنية.
٧٧	خامسا - الملاحظات الختامية
٧٩	المرفق قائمة المجهيين على الاستبيان

أولاً - مقدمة

١ - اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين الفقرات من ٨٠ إلى ٩١ من القرار ١٠٥/٦١، المتعلقة بإعداد هذا التقرير. ورَحَّبَت الجمعية العامة، في جملة أمور، بالتقدم الهام الذي أحرزته الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، التي لها صلاحية تنظيم الصيد في قاع البحار، من أجل تنفيذ الأحكام ذات الصلة الواردة في قرارها ٢٥/٥٩ فيما يتعلق بآثار الصيد على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة، ودعت الدول إلى اتخاذ إجراءات فورية، فرادى ومن خلال المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، من أجل إدارة الأرصدة السمكية على نحو مستدام وحماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة من ممارسات الصيد المهلكة.

٢ - كما دعت الجمعية العامة المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك التي لها صلاحية تنظيم الصيد في قاع البحار أن تقوم، وفقاً للنهج التحوطي ونهج النظم الإيكولوجية والقانون الدولي، باتخاذ وتنفيذ تدابير الحفظ والإدارة، على سبيل الأولوية، ولكن في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، لتنظيم أنشطة الصيد في قاع البحار وحماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة.

٣ - وعلاوة على ذلك، دعت الجمعية العامة الدول المشاركة في المفاوضات الرامية إلى إنشاء منظمة أو ترتيب إقليمي له صلاحية تنظيم الصيد في قاع البحار أن تعجّل بهذه المفاوضات وأن تتخذ وتنفيذ، في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، تدابير مؤقتة وفقاً للقرار، من أجل تنظيم أنشطة الصيد في قاع البحار وحماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة.

٤ - وبالإضافة إلى ذلك، دعت الجمعية العامة دول العلم أن تتخذ وتنفيذ تدابير من أجل تنظيم مصائد الأسماك في قاع البحار وحماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة، أو أن توقف الإذن لسفن الصيد التي ترفع علمها بالقيام بأنشطة صيد في قاع البحار في المناطق الخارجة عن نطاق ولايتها الوطنية عندما لا تكون هناك منظمة أو ترتيب إقليمي لإدارة مصائد الأسماك له صلاحية تنظيم مصائد الأسماك في قاع البحار، أو تدابير مؤقتة سارية المفعول، وذلك إلى أن يتم اتخاذ تدابير الحفظ والإدارة أو تدابير مؤقتة من أجل تنظيم أنشطة الصيد في قاع البحار وحماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة وفقاً للقرار بهذا الصدد. كما طلبت الجمعية جعل جميع التدابير المتخذة من جانب الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك عملاً بالقرار تدابير متاحة للجمهور.

- ٥ - وأخيراً، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها، في دورتها الرابعة والستين، تقريراً عن الإجراءات التي اتخذتها الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك استجابةً للفقرات ٨٣ إلى ٩٠ من القرار، لتمكينها من إجراء استعراض آخر لهذه الإجراءات في تلك الدورة، بغية تقديم المزيد من التوصيات عند الاقتضاء.
- ٦ - وعلى أثر اعتماد قرار الجمعية العامة ١١٢/٦٣، الذي طلبت فيه الجمعية أيضاً إلى الأمين العام، على النحو الوارد في الفقرة ٩١ من القرار ١٠٥/٦١، أن يقدم تقريراً عن الإجراءات المتخذة لتنفيذ الفقرات من ٨٣ إلى ٩٠ من القرار ١٠٥/٦١، عمّم الأمين العام استبياناً على الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، يدعوها فيه إلى تقديم معلومات تفصيلية عن الإجراءات التي اتخذتها لتنفيذ هذا القرار، تيسيراً لإجراء استعراض آخر لهذه الإجراءات. وطلب كذلك معلومات من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية أخرى.
- ٧ - واستجابةً لذلك، وردت تقارير من ٢٩ دولة، والجماعة الأوروبية، و ١١ منظمة وترتيب إقليمي معني بإدارة مصائد الأسماك، والفاو، فضلاً عن منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية (انظر المرفق). ويستند التقرير إلى المعلومات التي قدمتها الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، وإلى معلومات أخرى ذات صلة. ويودّ الأمين العام أن يعرب عن تقديره لهذه التقارير.

ثانياً - النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة وأنشطة الصيد في قاع البحار

- ٨ - تضمّنت التقارير السابقة للأمين العام وصفاً مفصلاً للنظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة، وبوجه خاص النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة في قاع البحار، في المناطق الخارجة عن نطاق الولاية الوطنية (انظر، على سبيل المثال، A/58/65، و A/59/62 و A/60/63/Add.1 و A/61/154).
- ٩ - وتحدّد النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة انطلاقاً من ضعف عناصرها، وتعرّف بتلك العناصر الضعيفة ذاتها. ويُعنى بالضعف احتمال أن تشهد مجموعة سكانية، أو مجتمع محلي، أو موئل ما تغييرات كبيرة بسبب اضطرابات قصيرة الأمد أو مزمنة، واحتمال التعافي منها في إطار زمني معين. وترتبط هذه التغييرات، بدورها، بخصائص النظم الإيكولوجية نفسها، وخصوصاً بالجانبين البيولوجي والهيكلية فيها. وقد تكون سمات هذه النظم ضعيفة على الصعيد المادي أو الوظيفي. أما أكثر النظم الإيكولوجية ضعفاً، فهي التي، في آن معاً،

تتعرض للاضطرابات بسهولة، وبطيئة التعافي منها جداً، أو قد لا تتعافى أبداً^(١). وقد حُدد المفهوم المتعلق بالموائل الضعيفة أخيراً باعتبارها موائل سرعان ما تتأثر سلباً بالنشاط البشري، و/أو تلك التي تضم منطقة متأثرة لا يُتوقع أن تتعافى إلا بعد فترة طويلة جداً من الزمن، أو يُتوقع ألا تتعافى مطلقاً^(٢).

١٠ - ويجب تقييم ضعف المجموعات السكانية والمجموعات والموائل فيما يتعلق بأخطار محددة. فقد تتأثر بعض السمات، وخصوصاً السمات الضعيفة مادياً أو الضعيفة بطبيعتها النادرة، أمام معظم أشكال الاضطراب، لكن ضعف بعض المجموعات السكانية والمجموعات والموائل قد تختلف اختلافاً كبيراً تبعاً لنوع معدات الصيد المستخدمة أو نوع الاضطراب القائم^(٣). وتحدد التهديدات المحدقة بالنظام الإيكولوجي البحري انطلاقاً من ضعفه، واحتمال وقوع تهديد ما، ووسائل التخفيف من آثار هذا التهديد^(٤).

ألف - النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة: استعراض مستكمل

١١ - جميع النظم الإيكولوجية هرمية الشكل، ويحتوي كل مستوى أدنى من مستوياتها على وحدات أصغر حجماً وأقل تبايناً، لكن أيّاً من هذه الوحدات ليست متجانسة تماماً، ولا يمكن لها أن توجد من دون الروابط الخارجية التي تصل بينها وبين وحدات أخرى. وضمن هذه التراتبية، تشبه أمثلة النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة المحددة في قرار الجمعية العامة ١٠٥/٦١ (أي الجبال البحرية والمنافذ الحرارية المائية، ومرجانيات المياه الباردة)^(٥)، من الناحية التقنية، أصغر مقياساً للوحدات المستخدمة في وضع خرائط النظم الإيكولوجية. ويُتوقع بروز هذه النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة على شكل رقع صغيرة عديدة، متناثرة بين مساحات أوسع من النظم الإيكولوجية الأوسع نطاقاً. وليس هناك من معيار مطلق لتحديد مدى دقة التقسيم الذي يتعين تطبيقه على تراتبيات النظم هذه، ويجب على المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك اختيار المقاييس المكانية والإيكولوجية

(١) تقرير عن المشاورات التقنية بشأن المبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة بإدارة مصائد الأسماك في أعماق أعالي البحار، روما، ٤-٨ شباط/فبراير و ٢٥-٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨، تقرير الفاو عن مصائد الأسماك وتربية المائيات رقم ٨٨١.

(٢) المجلس الدولي لاستكشاف البحار، تقرير الفريق العامل المعني بإيكولوجيا أعماق البحار (كوبنهاغن، ٨-١١ آذار/مارس ٢٠٠٥).

(٣) المرجع نفسه.

(٤) الجبال البحرية من سمات أعماق البحار، والفتحات الحرارية المائية من السمات الجيولوجية، والمرجانيات كائنات حية. ويمكن النظر إلى تلك الأمثلة كسمات للنظم الإيكولوجية التي تميز الجبال البحرية والمناطق المحيطة بالمنافذ الحرارية المائية، علاوة على النظم الإيكولوجية التي تتميز بمرجانيات المياه الباردة.

المناسبة. ولكن من شأن التقسيم البالغ الدقة أن يفرض تكاليف إدارة باهظة لوضع خرائط النظم الإيكولوجية وإنفاذ أي تدابير إدارية محددة مكانياً. ومع ذلك، يهدد التقسيم الذي لا يتسم بالدقة بتطبيق تدابير إدارة على نطاق واسع، بما في ذلك عدم تطبيقها في المناطق التي هناك حاجة إليها، أو تطبيقها في مناطق لا توجد حاجة إليها بها. ويهدد أيضاً بتراجع إدراك هشاشة النظم الإيكولوجية، والاقتصار على مطابقة الرقع الصغيرة مع العناصر الهشة للغاية، ومطابقة المناطق الأوسع مع درجة أدنى من الهشاشة فحسب، ولربما إزالة مركز النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة حيث تنشأ الحاجة إليه، والفشل بالتالي في تركيز الاهتمام على المواضيع التي تكون الحاجة إلى هذا الاهتمام على أشدها^(٥).

١٢ - وفي حين أن أي نظام إيكولوجي بحري لا يمكن أن يكون مستقلاً تماماً عن النظم الإيكولوجية الأخرى، فإن كلاً من هذه النظم يتضمن مصادر الطاقة الرئيسية الخاصة به. وباستثناء النظم المرتبطة بالمنافث الحرارية المائية، التي توفر الطاقة في أعماق البحر، فإن جميع النظم الإيكولوجية في أعماق البحار مدعومة بالإنتاج الأولي المنار بضوء الشمس الذي يعلوه على شكل طبقة فوقية. ولذلك، فإن معظم النظم الإيكولوجية في أعماق البحار تشمل كل العمود المائي من قاع البحر إلى السطح. وبسبب حركة المياه الفوقية، في العديد من الحالات، فإن رقعة صغيرة في قاع البحر العميق ستكون مربوطة بمساحة أكبر بكثير من الطبقات القريبة من السطح، مما يعرض الكائنات القاعية لاحتمال التأثير بالأنشطة البشرية الواسعة النطاق في الطبقات السطحية. ومن ناحية أخرى، يمكن لتقل المياه الفوقية أن تشكل حاجزاً يحمي الكائنات القاعية من عواقب النشاط المحلي الكثيف بالقرب من السطح^(٥).

١ - الجبال البحرية

١٣ - الجبال البحرية عبارة عن جبال مغمورة تحت سطح البحر ذات منشأ تكتوني و/أو بركاني. وهي من المعالم الموجودة في الطبوغرافيا تحت المائية في كل مكان بالعالم، وربما تلعب دوراً هاماً في أنماط الجغرافيا الحيوية البحرية، ومن المحتمل أن تدعم التنوع البيولوجي العالي والمجتمعات الأحيائية الفريدة. وهي متعددة كما أنها متباينة بدرجة عالية، حيث تتراوح بين قمم بركانية مغمورة ومعزولة وبين هضاب صغيرة على المرتفعات المتطاولة في وسط المحيط. ويمكن للجبال البحرية الأكبر حجماً أن تدعم نظاماً إيكولوجياً متعددة ومختلفة، مثل هضبة مسطحة مؤهلة وضحلة نسبياً على قمم تلك الجبال، تحفها منحدرات صخرية شديدة الانحدار، ويأوي كل منهما أنواعاً مختلفة جداً من تجمعات الأنواع القاعية.

(٥) تقرير الفاو رقم ٨٢٩ عن مصادد الأسماك.

١٤ - والجبال البحرية، في كثير من الأحيان، هي نظم إيكولوجية عالية الإنتاج وربما تعمل كمناطق تغذية للأسماك والثدييات البحرية والطيور البحرية، على الرغم من أن الآليات التي تؤثر بها هذه المعالم في تدفقات المياه، وبالتالي في إيجاد إنتاجية معززة، تظل غير واضحة. وربما تقوم الجبال البحرية بدور البقع البيولوجية الساخنة في المحيطات وغالبا ما تجتذب أعدادا كبيرة وأنواعا كثيرة من الحيوانات المفترسة الضخمة مثل أسماك القرش والتونة والحوت المنقاري والسلاحف والطيور البحرية والثدييات البحرية. وتبين بجلاء بأنه، في كل واحد من الجبال البحرية التي أخذت منها عينات، توجد مستويات عالية من الأنواع الأحيائية الجديدة. وأن المجتمعات الأحيائية التي تعيش على سطوح الجبال البحرية متميزة عن ما يحيط بها من كائنات أعماق البحار، لذا فهي على درجة عالية من التوطن^(٦).

١٥ - أما الجبال البحرية في حد ذاتها فهي كتل من الصخر، ولا تُبين قياسات أعماقها الأساسية أنها معرضة على وجه الخصوص للخطر من تأثيرات صيد الأسماك. إلا أن النظم الإيكولوجية التي تعيش على الجبال البحرية قد تتأثر بدرجة عالية بالاضطرابات بسبب "غابات الشعب" المرجانية والتشكيلات الضخمة من الإسفنج التي قد تكون متواجدة بكميات وافرة على جوانب المعالم الموجودة في الأعماق. وبالتالي فإن قابلية النظم الإيكولوجية التي تعيش على الجبال البحرية للتأثر مماثلة بدرجة كبيرة لقابلية النظم الإيكولوجية المرجانية والإسفنجية الأخرى للتأثر. وعلى الرغم من أن الأدوار الإيكولوجية للمرجانيات والإسفنجيات على الجبال البحرية تختلف قليلا عن أدوارها في مناطق أخرى، إلا أن قيمة النظم الإيكولوجية التي تعيش على الجبال البحرية ربما تكون أعلى بسبب "التنوع البيولوجي" والتوطن^(٧).

١٦ - ولقد تم تحديد عدة جبال بحرية في المحيطين الهادئ والأطلسي، ولكن لم يُحدد سوى عدد قليل فقط منها في المحيط الهندي. واستهدفت الجبال البحرية لاستخراج الموارد الطبيعية مثل مصائد الأسماك والتعدين، ولكن الاستغلال من هذا القبيل يجعلها عرضة للمخاطر الإيكولوجية. كما أن تنوعها البيولوجي غير معروف بالقدر الكافي على الصعيد العالمي، حيث أنه لم يُدرس بالتفصيل سوى عدد قليل نسبيا منها (أقل من ٢٠٠ من عدد يقدر بـ ١٠٠ ٠٠٠ جبل بحري). وفيما يتصل بعدد الأنواع الأحيائية، فمن المرجح لأي تقديرات في هذا الشأن أن تكون محافظة نظرا للأعداد المحدودة من العينات والقيود المتعلقة بأجهزة أخذ العينات^(٨).

(٦) G. Menezes, "Demersal fish assemblages in the Atlantic archipelagos of the Azorees, Madeira

(٧) <http://pacific.sdsc.edu/seamounts/> An online information system for seamount biology

(٨) National Research Council, *Effects of Trawling & Dredging on Seafloor Habitat. Committee on Ecosystem Effects of Fishing: Phase 1 - Effects of Bottom Trawling on Seafloor Habitats* (Washington, D.C., National Academy Press, 2002)

١٧ - ومن الملفت للنظر عدم وجود تقارب بين المجتمعات الأحيائية التي تعيش في الجبال البحرية على مدى لا يزيد طوله عن ١٠٠٠ كيلومتر من المحيط، وهو يدل على أنه قد يكون توزيع الأنواع الأحيائية التي تعيش في الجبال البحرية مقصوراً على مجموعات وحيدة، أو على سلاسل من الجبال البحرية، أو حتى على جبال بحرية مفردة. وهذا يعني أن الآثار البشرية على الجبال البحرية الناجمة عن صيد الأسماك أو التعدين قد تفضي إلى انقراض الأنواع وإلى انخفاض عالمي في تنوع الحيوانات التي تعيش في الجبال البحرية على نطاق العالم. لذا، فهناك حاجة ماسة لتقييم توزيع بُنى النشوء الأحيائي والمجتمعات الأحيائية المرتبطة بها التي تعيش على الجبال البحرية بهدف تحديد المناطق التي يوجد فيها تنوع ملحوظ في الأنواع الأحيائية^(٩).

٢ - المنافث الحرارية المائية

١٨ - الفتحات الحرارية المائية هي معالم نادرة، تحيط بها نظم إيكولوجية صغيرة ومتميزة، مدعومة بمصدرٍ مَخْلَقٍ كيميائياً وغير معروف في أماكن أخرى في المحيط الحيوي البحري. وهي تقع على حدود الألواح المتباعدة (ارتفاعات متطاولة في وسط المحيط) والألواح المتقاربة حيث توجد مراكز انتشار الأقواس الخلفية. وتؤدي التفاعلات التي تحدث في الارتفاعات المتطاولة وسط المحيطات بين الصحارة السائلة الخارجة من غلاف الأرض والغازات والمياه عند ضغوط بالغة الارتفاع إلى إحداث منافث عالية الحرارة بقاع البحار غنية بالكيميائيات التي تغذي البكتريا عند قاعدة سلسلة غذائية فريدة من نوعها. وكشفت بحوث عن القيمة الجغرافية الأحيائية لُنْظَمِ التخليق الكيميائي عن أن الفتحات تُشبه الواحات في القاع، حيث تساعد على دعم الحياة وتنشر ثراء الأنواع. وتحدث العمليات الأحيائية في المنافث الحرارية المائية بفعل الطاقة الكيميائية وليس من ضوء الشمس^(١٠). وبسبب الظروف الغريبة التي

(٩) B. Richer de Forges, J. Koslow and G. Poore, "Diversity and endemism of benthic seamount fauna in the south-west Pacific", *Nature*, No. 405 (22 June 2000), pp. 944-947

(١٠) J. Fossá, P. Mortensen and D. Furevik, "The deep-water coral *Lophelia pertusa* in Norwegian waters: distribution and fishery impacts", *Hydrobiologia*, vol. 471 (2002), pp. 1-12; J. Roberts, "The occurrence of the coral *Lophelia Pertusa* and other conspicuous epifauna around an oil platform in the North Sea", *Journal of the Society for Underwater Technology*, vol. 25 (2002), pp. 83-91; J. Gordon, "The Rockall Trough, north-east Atlantic: the cradle of deep-sea biological oceanography that is now being subjected to unsustainable fishing activity", *Journal of Northwest Atlantic Fishery Science*, vol. 31 (2003), pp. 57-83; M. Gianni, *High Seas Bottom Trawl Fisheries and their Impacts on the Biodiversity of Vulnerable Deep-Sea Ecosystems*. Report prepared for International Union for Conservation of Nature (IUCN), Natural Resources Defense Counsel, World Wildlife Fund International and Conservation International (2004)

تتطور فيها الحياة في هذه النظم الإيكولوجية، فقد أصبحت كائنات الفتحات الحرارية المائية موضع اهتمام من وجهة النظر العلمية والتجارية على حد سواء.

١٩ - وتتمثل الخاصية الأساسية للأنواع الأحيائية الحرارية المائية في تحملها للظروف البالغة الصعوبة والغربة الشديدة في وظائف أعضائها. وتنتمي الكائنات في معظمها إلى طائفة Archaea - وهي فرع تطوري منفصل عن فروع البكتيريا و Eukarya. وتتميز الكتلة الأحيائية لحيوانات الأعماق في تلك الموائل بالارتفاع وتسود بها الديدان الأنبوبية (*Riftia pachyptila*)، والمحار (*Calyptogena magnifica*)، وبلح البحر (*Bathymodiolus thermophilus*)، ومجموعة متنوعة من بطنيات الأقدام والديدان متعددة الأشواك والأربيان^(١١).

٢٠ - وتنوع الأنواع الأحيائية منخفض حول المنافث الحرارية المائية، ولكن مستويات التوطن في هذه الموائل مرتفعة (أكثر من ٩٠ في المائة). ورغم أنه توجد بالفتحات المختلفة أنواع مماثلة على المستويات التصنيفية الأعلى (الجنس والأسرة)، إلا أنه على مستوى الأنواع، هناك تباينات جوهرية بين المنافث^(١٢). وأفضى ذلك إلى إنشاء مقاطعات جغرافية أحيائية منها شرق المحيط الهادئ، المؤلف من غور غالاباغوس، ومرتفع شرق المحيط الهادئ وحوض غوايماس؛ وشمال شرق المحيط الهادئ؛ وغرب المحيط الهادئ، حيث وجدت منافث حرارية مائية في مجموعة متنوعة من أحواض الأقواس الخلفية التي تضم حوض لو، وحوض مانوس، وغور ماريانا وحوض فيجي، وغور أو كيناوا؛ ووسط المحيط الأطلسي حيث اكتُشف عدد من المنافث، وعلى المرتفع المتطاوّل الهندي الجنوبي - الشرقي، الذي وُجِدَ فيه مواقع لأعمق وأسخن منافث حرارية مائية تم اكتشافها حتى الآن، فضلا عن تسربات باردة جديدة بالقرب من نيوزيلندا.

٣ - الشعب المرجانية في المياه الباردة

٢١ - وتشكل المرجانيات في المياه الباردة من عدد ضئيل من أنواع المرجانيات الحجرية منها: *Lophelia pertusa* و *Madrepora oculatata* و *Solenosmilia variabilis* و *Goniocorella dumosa* و *Oculina varicosa* و *Enallopsammia profunda* و *Enallopsammia rostrata* واستمر على مدار السنوات القليلة الماضية اكتشاف أنواع جديدة من الشعب المرجانية بالمياه الباردة، وتضمنت هذه الاكتشافات أكبر شعب من نوع *Lophelia* يُعثر عليها حتى الآن،

(١١) <http://www.marine-genomics-europe.org/>

(١٢) A. Rogers, "Molecular ecology and evolution of slope species", in *Ocean Margin Systems*, G. Wefer, D. Billet, D. Hebbeln, B. Jorgensen, M. Shuluter and T. Van Weering, editors (Heidelberg, Springer-Verlag, 2003)

وشُعب Rost قبالة جزر Lofoten، التي تقع على عمق يتراوح بين ٣٠٠ و ٤٠٠ متر وتغطي منطقة طولها ٤٠ كيلومترا وعرضها ما بين كيلومترين وثلاثة كيلومترات. ولا تشاهد الشعب بكثرة على الجانب الغربي من المحيط الأطلسي ولكنها تشير إلى وجود حزام مماثل يمتد من شواطئ كندا إلى البرازيل^(١٣). ويبين التحليل الوراثي لشُعب *Lophelia pertusa* الموجودة قبالة الساحل البرازيلي تباعدا وراثيا كبيرا عن الشعب الأوروبية، وهو ما قد يوحي بأن شعب جنوب غرب المحيط الأطلسي قد لا يكون لها نفس صفات حيوانات شمال شرق المحيط الأطلسي^(١٤).

٢٢ - وفي نصف الكرة الجنوبي، تبين أن وجود النظم الإيكولوجية لمرجان المياه الباردة مرتبط بالجبال البحرية الواقعة في جنوب تسمانيا، وأستراليا، وحول نيوزيلندا. وترتبط هذه النظم الإيكولوجية للمرجانيات المذكورة، كما هو الحال بالنسبة لشُعب *Lophelia pertusa*، بمجموعات الحيوانات البحرية المتوطنة العالية التنوع. ولم تستكشف بعد منطقة الصدع في جنوب المحيط الهادئ لتأكيد وجود النظم الإيكولوجية للشُعب المرجانية بالمياه الباردة. كما لم تُدرس بعد المنطقة الواقعة قبالة ساحل شيلي أيضا فيما يتعلق بوجود النظم الإيكولوجية لمرجان المياه الباردة^(١٤).

٢٣ - وهناك أنواع أخرى من المرجان التي بوسعها تكوين موائل متميزة مع ما ترتبط به من تجمعات الحيوانات البحرية. وبوجه خاص يمكن أن تشكل مستعمرات كبيرة من الشعب المرجانية الثمانية والشعب المرجانية الجورجونية (Gorgonians) غابات أو حقائق كثيفة، وهو الحال الذي توجد عليه في شمال المحيط الهادئ، وعلى طول سلسلة جزر Aleutian، وفي بحر بيرنغ وفي خليج ألaska. وهذه الموائل غنية بسمك الصخور (*Sebastes spp*)، والأربيان وغير ذلك من القشريات. وهي تستضيف أيضا غير ذلك من الحيوانات المثبتة التي تتغذى على العوالق من قبيل زنبقة البحر ونجمة السلة والإسفنج. وتشكل الشعب المرجانية الجورجونية (Gorgonians) وغيرها من الشعب تجمعات كثيفة في مناطق من قبيل الأحاديث، وقد ترتبط بها أنواع حيوانية شديدة التنوع. وأجريت في الآونة الأخيرة دراسة استكشافية للجبال البحرية في نيوزلندا تتعلق أساسا بالشعب الثمانية والأسماك، ولكن لم تُسجل بعد النتائج المفصلة لهذه الأنشطة^(١٥).

(١٣) A. Klitgaard, "The fauna associated with outer shelf and upper slope sponges (Porifera, Demospongia) at the Faroe Islands, north-eastern Atlantic", *Sarsia*, vol. 80 (1995), pp. 1-22.

(١٤) http://www.icriforum.org/secretariat/palauugm/ITEM561_Hain.pdf.

(١٥) <http://research.usm.maine.edu/gulfofmaine-census/about-the-gulf/physical-characteristics/geology/new-england-seamounts>.

٢٤ - وثمة حاجة ماسة إلى تعيين المناطق التي تستضيف مرجان المياه الباردة أو غيره من المجتمعات التي تعيش في الشعب ذات الأصل الأحيائي. وينمو مرجان البحار العميقة ببطء، وتستغرق الشعب آلاف السنوات في تطورها. إن تنوع الأنواع الأحيائية المرتبطة بهذه الشعب ذات الأصل الأحيائي، ودرجات توطنها، غير مفهومين على نحو جيد ويتعين دراستهما بصفة عاجلة. وهناك أيضاً معلومات قليلة عن تناسل كثير من أنواع المرجان والشعب الجورجونية (Gorgonians) والإسفنج المكونة للشعب في البحار العميقة وعن تكاثرها وقدرتها على التعافي من المؤثرات البشرية. وتتوافر معظم المعلومات عن *Lophelia pertusa*. ويلزم إجراء ملاحظات وتجارب بالموقع لمعالجة هذه المسائل. ويمكن تصوير هذه الكائنات المكونة للشعب من سفن تستعمل الوسائل الصوتية، ولكن بالنظر إلى احتمال وجود الكائنات المكونة للشعب في مساحات واسعة من قاع البحار، فقد يكون من المفيد تقييم قاع البحار باستعمال المركبات الغواصة المستقلة.

٢٥ - ورغم أن العلماء يتفقون عموماً على أنه من الصعب في الوقت الراهن التكهن بآثر الأنشطة البشرية على الأنواع الأحيائية بالبحار العميقة، إلا أن هناك بعض الأدلة على الأثر الذي يحدثه الصيد بشباك الجر على الشعب المرجانية في المياه الباردة. ومن المسلم به أن الشعب المرجانية الجورجونية (Gorgonians) ضعيفة للغاية أمام بعض أنواع صيد الأسماك، ولا سيما شبكات الصيد التي تجر على قاع البحار، في حين أن غيرها من أنواع الشعب المرجانية في المياه الباردة، مثل بعض الشعب الكوبية تتمتع، فيما يبدو، بدرجة متوسطة أو منخفضة من الضعف أمام الصيد^(١٦).

٤ - النظم الإيكولوجية البحرية الهشة

٢٦ - تشمل النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة الروابي الكربونية والحقول الإسفنجية. والروابي الكربونية هي رواب شديدة الانحدار تتخذ أشكالاً متنوعة، وقد يصل ارتفاعها إلى ٣٥٠ متراً. ويصل عرضها إلى كيلومترين عند قاعدتها، ويمكن أن توجد بعيداً عن الشواطئ في أعماق تتراوح ما بين ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ متر. وتتكون هذه الروابي تحديداً في مناطق مثل خليج بوركوبايين وغور روكول^(١٧). وتتكون خصائصها عادة من رمال وطين وغرين من الكربون. ويمثل تكوّن الشعب المرجانية على الجرف في المياه الباردة (لوفيليا بيرتوسا

(١٦) FAO Fisheries Report No. 829.

(١٧) N. Kenyon, A. Akhmetzhanov, A. Wheeler, T. van Weering, H. de Haas and M. Ivanov, "Giant carbonate mounds in the southern Rockall Trough", *Marine Geology*, vol. 195 (2003), pp. 5-30.

ومادريورا أو كولاتا (*Lophelia pertusa* and *Madrepora oculata*)، إضافة إلى ديدان إيشيوران (*echiuran*)، الحيوانات التي تتميز بها الروابي الكربونية^(١٨).

٢٧ - والحقول الإسفنجية عنصر قاعي مميز للكثير من تجمعات البحار العميقة في أنحاء العالم. وقد أخذت أغلبية عيناتها من أعماق تتراوح ما بين ٨٠٠ و ٦٠٠٠ متر. وتم وصف نحو ٦٥ نوعاً منها حتى الآن^(١٩). ونظراً لكبير حجم الأنواع الإسفنجية وبطء معدلات نموها وضعف تلاصقها، تكون أغلبية هذه الأنواع هشة للغاية، وبالتالي لا يمكن أخذ عينتها إلا بالوسائل الفوتوغرافية. وعلى الرغم من هذه الهشاشة، قد تتوفر عينات منها بكثرة في الأجزاء السحيقة من قاع البحار. وتوجد كميات كبيرة من الإسفنجيات الضخمة حول جزر فارو، وشرق غرينلاند، وحول آيسلندا، وفي سكاجيراك قبالة ساحل النرويج، وفي بحر بارنتس^(٢٠). ويضيف وجود إسفنجيات كبيرة بنية خفيفة ثلاثية الأبعاد للقاع، مما يزيد من تعقيد الموائل، ويؤدي إلى جذب أعداد كبيرة من الأنواع الأصغر الأخرى من كثير من شُعب الكائنات. وقد جرت دراسات استقصائية لهذه المجموعات الحيوانية في جزر فارو، حيث وجد أن الإسفنجيات تشكل موئلاً لنحو ٢٥٠ نوعاً من اللافقاريات^(٢١).

٢٨ - ويعتقد أن حقول الإسفنج ربما توفر موئل تغذية لأنواع شتى من الأسماك، بما فيها سمك فرخ المحيط (*Sebastes spp.*) وأسماك قاع البحر. وورد أن الحيوانات التي تعولها الحقول الإسفنجية غنية بالأنواع على الأقل بمقدار ضعف الأنواع التي تحتويها القيعان الحصوية أو الناعمة^(٢٢).

باء - آثار مصائد أسماك قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة

٢٩ - موائل أعماق البحار حساسة بشكل خاص للاضطرابات التي يُحدثها الإنسان بسبب طول أعمار الأسماك التي تعيش فيها، وبطء نموها، وقلة تكاثرها، وتوطنها في هذه

(١٨) أوصاف الموائل الواردة على القائمة الأولية للأنواع والموائل المهددة و/أو الآخذة في التراجع لاتفاقية حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي، اجتماع لجنة التنوع البيولوجي التابعة للجنة حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي، بروج، بلجيكا، ١٦ - ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

(١٩) O. Tendal, "Synoptic checklist and bibliography of the Xenophyophorea (Protista), with a zoogeographical survey of the group", *Galathea Report*, vol. 17 (1996), pp. 79-101.

(٢٠) A. Klitgaard and O. Tendal, "Distribution and species composition of mass occurrences of largesized sponges in the north-east Atlantic", *Progress in Oceanography*, vol. 61 (2004), pp. 57-98.

(٢١) A. Klitgaard, "The distribution and habitats in the North Atlantic of two gnathiid species (*Crustacea*, *Isopoda*) and their reproductive biology in the Denmark Strait and North of Iceland", *Meddelelser om Grøland, Bioscience*, vol. 47 (1997).

الموائل، بالإضافة إلى تعرضها للترسيبات المتزايدة، وضعفها وقلة قدرتها على التعافي من التشتيت المادي. وقد قام عدد كبير من الدراسات بتوثيق الآثار التي تحدثها أدوات الصيد المتنقلة على الموائل الموجودة في قاع البحار، بما في ذلك فقدان التعقيد الذي يتسم به بعض الموائل، والتحول الذي تطرأ على تشكيل المجموعات، والتغيرات التي تحدث في عمليات النظم الإيكولوجية^(٢٢). كما أظهرت التغيرات في هيكل الحجم، والتكوين الوراثي، والنضوب الموضعي، والتغير في الهياكل الغذائية في النظم الإيكولوجية^(٢٣). وقد وصفت التقارير السابقة للأمين العام آثار أنشطة الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة (A/59/62/Add.1، الفقرات ٢٩٥ - ٣٠٠، و A/61/154).

٣٠ - وتتوافر حالياً معلومات كافية للتنبؤ بالآثار المادية لمعظم ممارسات الصيد القائمة. وتنجم الآثار عن جملة من الأضرار التي يلحقها كل نشر لأدوات الصيد وتواتر هذا النشر. فأية عدة صيد تلامس القاع يمكنها أن تلحق الضرر بموائل أعماق البحار الضعيفة. وترتبط درجة التأثير بنوع أداة الصيد، ودرجة ملامتها لقاع البحار وتواتر هذا التلامس. وعلى هذا النحو، يمكن حتى لعدة صيد مستخدمة في قاع البحار مع قدرة ضعيفة على إلحاق الضرر عند نشرها أن تحدث آثاراً جسيمة في حال استخدمت على نحو مكثف^(٢٤).

١ - أدوات الصيد وممارساته المستخدمة في مصائد أعالي البحار

٣١ - تتراوح أساليب صيد الأسماك المستخدمة في أعالي البحار من الصنارات والخيوط إلى السلال الكيسية وشباك الصيد التي يتم تشغيلها من سفن الصيد الصغيرة لجر الشباك التي تسحب على قاع البحار وفوقه بواسطة الشباك المخروطية على النحو المبين أدناه.

٣٢ - أدوات الصيد بالصنارات والخيوط - العنصر الرئيسي لمعدات الصيد بالخيوط الطويلة هو الخط الرئيسي أو الأرضي الذي قد يمتد طوله إلى ٥٠ كيلومتراً. وتتفرع عن الخط الرئيسي على فترات منتظمة الطعوم أو الوتيرات، والصنارات. وتثبت المراسي كل طرف من الخط الرئيسي في موقعه، وتحدد الطافيات المربوطة عبر خطوط العوم بالمراسي موقع أدوات الصيد. وتعتبر جميع أدوات الصيد القاعية ذات الخطوط الطويلة ثابتة وسلبية لأن أداة الصيد لا تتحرك بعد نشرها، فتعلق السمكة طوعاً بشص الصنارة. وتختلف خطوط

(٢٢) ICES, Report of the Working Group on Biology and Assessment of Deep-Sea Fisheries Resources, 2 – 11 (٢٠٠٦). May 2006.

(٢٣) ICES Journal of Marine Science, vol. 63, no. 9, pp. 1567- 1572. (٢٠٠٦).

(٢٤) ICES Advice 2009, Book 9. (٢٠٠٩).

الصيد الطويلة القاعية أثراً طفيفاً نسبياً على قاع البحار. وتثبت المراسي أطراف الخط الرئيسي بقاع البحار ويمتد الخط الرئيسي عبر قاع البحار. ويمكن أن ينتقل الخط الرئيسي حين تنشعب أداة الصيد بالماء ويتم سحبها عبر قاع البحار أثناء عملية جر أدوات الصيد. ومن المعروف أنه يحدث أثناء ذلك صيد عرضي للشعَب المرجانية والكائنات شبه القاعية بما فيها المرجانيات الصلبة والناعمة. وعادة ما توضع أداة الصيد ذات الخيوط الطويلة العمودية عن طريق سفن أصغر حجماً تمارس الصيد أحياناً بالاقتران مع أجهزة تجميع الأسماك. وتتألف أداة الصيد من صنارات وطعوم متعددة مربوطة بخيط عمودي معلق بطافية على سطح الماء بواسطة ثقل يستخدم لتثبيت الصنارات قرب القاع. وتستخدم أجهزة تجميع الأسماك لاجتذاب الأسماك وتركيزها في مكان واحد، والصنارات المزودة بطعم لصيد السمك. ويكاد الأثر الذي يخلفه هذا النوع من أدوات الصيد في قاع البحر لا يذكر نظراً إلى أن المرساة فقط تلامس القاع، ولذلك، ينخفض الأثر الذي يحدثه على قاع البحر إلى حده الأدنى.

٣٣ - الفخاخ - تدخل الحيوانات إلى أداة الفخ بحثاً عن الغذاء أو المأوى أو كليهما. ويسمح جهاز للحيوان بالدخول إلى أداة الصيد ولكنه يقيد هروبه منها. وتستبقى منطقة الاحتفاظ المؤقت على الصيد إلى أن تسترجع أداة الصيد. ويوضع الطعم في كيس أو في قفص داخل الفخ لاجتذاب الأنواع المستهدفة. وتضاف حلقات الغريلة أو منافذ الهروب إلى الجدار الخارجي للفخ من أجل إتاحة تحرير المتسلل من الحيوانات أو صغيرها الذي يقل حجمه عن الحجم العادي. وتجمع الأسماك ذات الزعانف والقشريات بواسطة فخاخ في المياه العميقة.

٣٤ - وتبين أن استخدام الفخاخ في المياه العميقة يؤثر سلباً في بعض موائل قاع البحار. وفي حين تخلف الفخاخ الإفرادية أثراً طفيفاً على قاع البحار، يحدث عدد كبير من الفخاخ أثراً أكبر من الأثر الذي يحدثه خيط الصيد الطويل، ويمكن أن يؤدي إلى اضطراب قاع البحار عن طريق سحق الحيوانات أو كشط القاعيات الفوقية الملتصقة بقاع البحار من موقعها المثبت. وبالإضافة إلى ذلك، حين تكون عدة مصائد مربوطة الواحدة بالأخرى، سيضطدم خط الصيد الرئيسي بالشعَب المرجانية الصلبة والناعمة في قاع البحار ويتشابك بها. والفخاخ التي تضيع في قاع البحار معروفة للصيد غير المتعمد. وتستخدم الألواح القابلة للتحلل الحيوي أو غيرها من الوسائل التقنية في بعض مصائد الأسماك لمنع الصيد غير المتعمد^(٢٥).

(٢٥) <http://www.sf.adfg.state.ak.us/FedAidPDFs/fds08-05.pdf>

٣٥ - أداة الصيد بالشباك - تشمل أداة الصيد بالشباك مجموعة من أنواع أدوات الصيد التي تؤدي إلى صيد الحيوانات بوضع جدار مشبك في العمود المائي أو فوق القاع. ويتم صيد الحيوانات بواسطة التفليق أو التشبيك. ويسهل إيقاع المحاريات والمرجانيات في أداة الصيد الشبكية القاعية. وتقع الأسماك الكبيرة الحجم في أداة الصيد بواسطة فكها وتصبح الثدييات البحرية الكبيرة الحجم حبيسة بعد أن تطوقها الشباك. وتستخدم الشباك الخرشومية الغورية المثبتة لجمع الأسماك القاعية. وتستخدم المراسي على طرفي الشبكة للإبقاء على أداة الصيد في موقع ثابت. ويتراوح طول الشبكات الفردية بين ١٠٠ و ٢٠٠ متر، وعمقها بين مترين و ١٠ أمتار. وترتبط شبكات متعددة الواحدة بالأخرى بحيث تشكل سلسلة من الشباك يصل طولها إلى ٢٠٠٠ متر. وترتبط آثار الشبكات الخرشومية والشبكات المحتبكة الخيوط على قاع البحار بنوع قاع البحار وبمورد مصائد الأسماك المستهدف. فالآثار تكون بحدها الأدنى على الطبقات التحتية اللينة، أما في القيعان الصلبة التي تلتصق بها الحيوانات وتنشأ منها، فقد تحتبك الشباك مع المرجانيات والكائنات الأخرى وتزيلها من القاع^(٢٦).

٣٦ - شبك الجر - تكون شبكة الجر القاعية قُمعية الشكل، مزودة بكُناس يميل نحو القاع لدى جر الشبكة. وتقوم أكبر سفن الصيد بشباك الجر حجماً، التي يتراوح طولها بين ٥٠ و ١٠٠ متر بصيد منتجاتها وتجهيزها وتجميدها على متنها، وهي تعرف بالسفن المصانع أو المصائد أو المجهّزات. كما تعمل السفن التي تعلّب الأسماك فور اصطياها أو السفن الثلاثجات الأصغر حجماً في مصائد أعماق البحار. ويمكن لشباك الجر القاعية أن تؤثر تأثيراً كبيراً على قاع البحار حسب وزن أداة الصيد، بما فيها البوابات والحبال السفلية. ويتوقف حجم المساحة المتأثرة على عرض شبكة الجر والمسافة التي تسحب عليها. فحين تستخدم على قاع رملي، تكاد الآثار تكون لا تذكر، وتختلف الألواح العائمة ندوباً على قاع البحار، وتكتفي شبكة الجر بتمليس قاع البحار بإزالة الأمهدة الصغيرة التي تتجدد في فترة قصيرة نسبية من الزمن. إلا أن شبكات الجر، لدى استخدامها على القيعان الصلبة أو الحصبائية أو الحصوية أو الجلمودية، تندرج على الصخور الكبيرة وتكشط عنها الكائنات الملتصقة الناتجة شبه القاعية، بما فيها الإسفنج والمرجان. وقد قامت دراسات كثيرة بتوثيق الآثار السلبية للصيد بشباك الجر على قاع البحار الصلب للجروف القارية^(٢٦).

٣٧ - كما تستخدم في مصائد أعالي البحار شبكات الجر خارج الأعماق أو في الأعماق المتوسطة المياه. ويجب أن تُصوّب الشباك أو تُوجّه نحو تجمّعات محددة من الأسماك. ولذلك،

(٢٦) Hydrobiologia, vol. 471(2002), pp. 43-55; L. Watling & M. Risk editors, Biology of Cold Water Corals, (٢٦) (Klummer Academic Publishers, 2002).

يتعين أن يكون الصيادون قادرين على تحديد موقع الأسماك جانبياً وأفقياً، وعلى توجيه الشباك البحرية إلى ذلك الموقع. وتستخدم المسابر الصوتية لتحديد مواقع الأسماك وأدوات صيد الأسماك. وحين تستخدم شبكات الجر المتوسطة الأعماق على النحو المناسب، لا تخلف أثراً على قاع البحار نظراً إلى أن أداة الصيد غير معدة لملامسة قاع البحار. إلا أن أدوات الصيد هذه تلامس أحياناً بالصدفة قاع البحار، وحين يحدث ذلك، تكون الآثار على موئل قاع البحار مماثلة لتلك التي تحدثها شبكة الجر القاعية.

٢ - آثار استخدام معدات صيد أسماك القاع على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة والتنوع البيولوجي المتصل بها

٣٨ - تتسم الآثار الضارة الناجمة عن معدات الصيد أو الاضطرابات الأخرى التي يسببها الإنسان على الأنواع، أو المجتمعات، أو الموائل بأنها أكثر من طفيفة ولا هي ذات طابع مؤقت. وفي حالة انتشار نتائج أحد الآثار بشكل أوسع في المساحة أو من خلال تفاعلات النظام الإيكولوجي ولم تكن ذات طابع مؤقت، فستكون الآثار عكسية حتى وإن بدت على معالم النظام الإيكولوجي الذي تعرض للتأثير المباشر مظاهر التعافي السريع. ومع مراعاة المبدأ ١٥ من إعلان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢ (إعلان ريو)، فإن الآثار الضارة تصبح جسيمة عندما يكون الضرر هائلاً أو يتعذر إصلاحه. وتعتبر الآثار التي من المرجح أن يستغرق إصلاحها عدة أجيال أو عقود، أيهما أقصر، من النوع الذي يتعذر إصلاحه. وتعتبر من الآثار الخطيرة الآثار المقصودة أو غير المقصودة التي من المرجح أن تحد من إنتاجية أي من الأنواع المتأثرة بالصيد، أو الإنتاجية، أو ثراء النوع، أو مرونة الأنواع أو النظام الإيكولوجي المتأثرة، أو التعقد الهيكلي للموئل^(٢٧).

٣٩ - والآثار الضارة الجسيمة هي تلك التي تمس سلامة النظام الإيكولوجي (على سبيل المثال، بنية النظام الإيكولوجي أو وظيفته) بطريقة تؤدي إلى: (أ) إضعاف قدرة الأنواع المتأثرة على الإحلال بنفسها؛ (ب) تدهور إنتاجية الموائل الطبيعية في الأجل الطويل؛ (ج) التسبب في فقدان كبير لثراء الأنواع، على نحو أكثر من مؤقت، أو الموئل أو أنماط الأنواع. وينبغي تقييم الآثار كل على حدة، وبالاقتراح وبشكل إجمالي. وينبغي مراعاة العوامل الستة التالية عند تحديد حجم وأهمية أحد الآثار: (أ) كثافة الأثر أو قسوته على

(٢٧) Alex D Rogers, Malcolm R Clark, Jason M Hall-Spencer, Kristina M Gjerde (2008). *The Science behind the Guidelines: A Scientific Guide to the FAO Draft International Guidelines (December 2007) For the Management of Deep-Sea Fisheries in the High Seas and Examples of How the Guidelines May Be Practically Implemented*. International Union for Conservation of Nature (IUCN), Switzerland, 2008

الموقع المتأثر؛ (ب) المدى المكاني للأثر بالنسبة لتوافر نوع الموئل المتأثر؛ (ج) حساسية أو ضعف النظام الإيكولوجي لإزاء الأثر؛ (د) قدرة النظام الإيكولوجي على التعافي من الضرر، ومعدل هذا التعافي؛ (هـ) مدى تغير وظائف النظام الإيكولوجي الناتج عن الأثر؛ (و) توقيت وطول مدة الأثر بالنسبة للفترة التي يحتاج خلالها النوع إلى الموئل خلال واحدة أو أكثر من مراحل تاريخ حياته^(٢٨).

٤٠ - والآثار المؤقتة هي تلك التي تكون لفترة محدودة والتي تتيح لنظام إيكولوجي معين أن يتعافى خلال إطار زمني مقبول. وينبغي تحديد هذه الأطر الزمنية على أساس كل حالة على حدة وينبغي أن تكون لفترات تمتد من ٥ إلى ٢٠ عاما، مع مراعاة السمات الخاصة للأنواع والنظم الإيكولوجية. ولتحديد ما إذا كان الأثر من النوع المؤقت، فينبغي إيلاء الاعتبار على حد سواء لمدة الأثر ومعدل التواتر الذي يتكرر فيه الأثر. فإن كانت الفترة الفاصلة بين اضطرابات الموئل أقصر من الوقت اللازم للتعافي، فينبغي اعتبار الأثر أكثر من مؤقت. وفي الظروف التي تكون المعلومات خلالها محدودة، ينبغي على الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك تطبيق النهج التحوطي في قراراتها المتعلقة بطبيعة ومدة الآثار^{(٢٨)(١)}.

٤١ - الآثار المباشرة - تتمثل الآثار المباشرة للصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة والتنوع البيولوجي المتصل بها فيما يلي: (أ) نفوق الأنواع المستهدفة وغير المستهدفة فضلا عن صيد الأنواع القاعية أو إصابتها، مما يضعفها في مواجهة القمامات أو الضواري؛ (ب) زيادة وفرة الغذاء من الأسماك المرتجعة، والفضلات من الأسماك والكائنات القاعية الميته للضواري؛ (ج) فقدان الموئل بسبب ما تحدثه معدات الصيد من تخريب أو اضطراب لقاع البحر^(٢٩).

٤٢ - الآثار الطويلة الأجل - من الممكن أن تتسم الآثار المباشرة للصيد، بما في ذلك أنشطة الصيد في قاع البحار، بالخصائص التالية: (أ) يؤثر صيد الأسماك على العلاقات بين الفرائس والضواري، مما يمكن أن يؤدي إلى تحولات في الهياكل المجتمعية، لا تعود إلى حالتها الأصلية عندما يتوقف الضغط الذي يحدثه الصيد؛ (ب) يمكن لصيد الأسماك أن يغير من بنية الأنواع من ناحية حجم الرصيد وحجم الجسم، وذلك من خلال التأثير على أرصدة الأنواع

(٢٨) منظمة الأغذية والزراعة: المبادئ التوجيهية التقنية لمصائد الأسماك المسؤولة، رقم ٤، الملحق رقم ٢ (روما، ٢٠٠٣).

(٢٩) <http://www.ices.dk/committe/acom/comwork/report/2008/Special%20Requests/NEAFC%20request%20on%20identification%20of%20vulnerable%20marine%20ecosystems.pdf>

الكبيرة البطيئة النمو والمتأخرة النضج، مما يسفر عن تحولات في الوفرة النسبية للأنواع التي تختلف في خصائص مراحل حياتها؛ (ج) يمكن لصيد الأسماك أن يؤثر على أرصدة الأنواع غير المستهدفة (مثل الحيتانيات والطيور والزواحف والسمك صفيحي الخيشوم) وذلك نتيجة للصيد العرضي؛ (د) يمكن لمعدات الصيد المفقودة أو التي يجري التخلص منها عمداً في البحر أن تواصل على ما يبدو صيد الأسماك لبعض الوقت (الصيد غير المتعمد) مما يؤثر على الأرصدة المستهدفة وغير المستهدفة على السواء؛ (هـ) يمكن لصيد الأسماك أن يقلل من درجة تعقيد الموئل ويسبب الاضطراب في مجتمعات قاع البحر (المجتمعات القاعية)؛ (و) يمكن أن يؤدي الصيد إلى الانتقاء الوراثي لصفات جسمانية أو إنجابية مختلفة كما يمكن أن يقضي على أرصدة محلية متميزة^(٣٠).

٤٣ - وتشمل الشواغل الإضافية ما يلي: (أ) حساسية وضعف بعض الأنواع، والمجموعات والموائل إزاء الآثار المباشرة وغير المباشرة للصيد (سهولة الاضطراب)؛ (ب) طول العمر المفرط (يتراوح بين مئات وآلاف الأعوام) لأفراد بعض أنواع الأحياء (على سبيل المثال الشعب المرجانية الثمانية) أو الوقت الطويل الذي تنمو خلاله بعض الموائل، لما يصل إلى ٨٠٠٠ عام للشعب المرجانية في المياه الباردة (تعافي بطيء)؛ (ج) انخفاض قدرة الأنواع، والمجموعات والموائل نتيجة لتدني الإنتاجية، وطول العمر الهائل، الإحلال الذي لا يمكن التنبؤ به وعادة ما يكون منخفضاً، ومعدلات النمو المنخفضة (تعافي لا يمكن التنبؤ به)؛ (د) ارتفاع مخاطر فقدان التنوع البيولوجي، بما في ذلك حالات الانقراض، الذي يُعزى إلى توطن نسبة عالية من الأنواع الموجودة داخل بعض النظم الإيكولوجية في أعماق البحار؛ (هـ) تشتت بعض أنواع أعماق البحار الضعيفة في شكل وحدات مكانية مستقلة كثيراً ما تكون داخل مساحات صغيرة بالنسبة لمجمل مساحة قاع البحر (قد تكون لاضطرابات صغيرة نتائج ضخمة)؛ (و) التواصل بين الأنواع داخل المناطق الجغرافية الذي قد يكون ذو أهمية حاسمة لاستدامة التنوع البيولوجي لأجل طويل (تجزؤ أنواع المصدر ومخاطر فقدها).

(٣٠) National Research Council, Effects of Trawling & Dredging on Seafloor Habitat. Committee on Ecosystem Effects of Fishing Phase 1 — Effects of Bottom Trawling on Seafloor Habitats (Washington, D.C., National Academy Press, 2002).

ثالثاً - الإجراءات التي اتخذتها الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك لاعتماد وتنفيذ تدابير لمعالجة آثار الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة

٤٤ - أهابت الجمعية العامة في القرار ١٠٥/٦١ بالدول أن تتخذ إجراء فورياً، كل على حدة أو خلال المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، ووفقاً للنهج التحوطي ونُهج النظام الإيكولوجي، وأن تدبر على نحو مستدام الأرصاد السمكية وأن تحمي النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة. وأُهب بالمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك التي لها صلاحية تنظيم مصائد الأسماك في قاع البحار أن تقوم، وفقاً للنهج التحوطي ونُهج النظام الإيكولوجي والقانون الدولي، بتنظيم أنشطة الصيد في قاع البحار وحماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة، على سبيل الأولوية، ولكن في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وأُهب بالدول المشاركة في المفاوضات الرامية إلى إنشاء منظمة أو ترتيب إقليمي قادر على تنظيم مصائد الأسماك في قاع البحار أن تعجل بهذه المفاوضات وأن تتخذ وتنفذ، في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، تدابير مؤقتة وفقاً للفقرة ٨٣ من القرار. وبالمثل أُهب بدول العلم إما أن تتخذ وتنفذ تدابير وفقاً للفقرة ٨٣ من هذا القرار، أو أن توقف الإذن لسفن الصيد التي ترفع علمها بالقيام بأنشطة صيد في قاع البحار في المناطق الخارجة عن نطاق ولايتها الوطنية عندما لا تكون هناك منظمة أو ترتيب إقليمي معني بإدارة مصائد الأسماك له صلاحية تنظيم أنشطة الصيد هذه، أو تدابير مؤقتة وفقاً للفقرة ٨٥ من القرار، وذلك إلى أن يتم اتخاذ تدابير وفقاً للفقرة ٨٣ أو ٨٥ من القرار.

٤٥ - واستجابة لذلك، اتخذ المجتمع الدولي طائفة واسعة من التدابير وجرى تنفيذها لمعالجة الآثار الناجمة عن الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة في المناطق الداخلية في نطاق الولاية الوطنية أو الخارجة عنها على حد سواء. وتشمل هذه التدابير ما يلي: إنشاء آليات لتحديد النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة؛ وتقييم آثار الصيد في قاع البحار على هذه النظم الإيكولوجية؛ ومنع بعض ممارسات الصيد في مناطق وجود النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة؛ وتقييد أنواع من المعدات واستعمالها؛ وجمع البيانات وإجراء الأبحاث؛ والاعتماد على المشورة العلمية الأكثر شمولاً واستعمالها بدقة؛ وإنشاء مناطق بحرية محمية؛ ومناطق مغلقة أمام الصيد.

٤٦ - واتخذ العديد من المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك بصفة خاصة تدابير لكفالة استدامة مصائد الأسماك ومنع ممارسات الصيد التدميرية عن طريق تنفيذ النهج التحوطية ونُهج النظم الإيكولوجية، ومنع تدهور الموئل، وتوسيع نطاق برامج الأبحاث

وتحسين عمليات الرصد والإنفاذ. واتخذت المنظمات الإقليمية لمصائد الأسماك التي لها صلاحية تنظيم مصائد الأسماك في قاع البحار إطار عمل لتنظيم آثار أنشطة الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت قواعد ومعايير، أو هي قيد الإعداد، لتحديد النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة وآثار الصيد في قاع البحار على تلك النظم. وأوصت بعض المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك بالحظر المؤقت للصيد بالشباك التي تُجر على قاع البحر وبالشباك الخيشومية إلى حين إجراء تقييمات الأثر.

٤٧ - واتخذت عدة دول ونفذت في المناطق الخاضعة لولايتها الوطنية تدابير للحفاظ والإدارة رمت إلى كفالة استدامة الأرصد السمكية في الأجل الطويل وحماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة. وحظرت بعض الدول الصيد بالشباك التي تُجر على قاع البحر والصيد بالشباك الجرافة حول النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة وهي في سبيلها إلى القيام ببذل جهود فائقة لحماية مناطق موائل الأسماك، ولا سيما عن طريق إقامة مناطق بحرية محمية. وطبقت بعض الدول تدابير للحفاظ والإدارة، على أساس النهج التحوطية ونهج النظم الإيكولوجية لإدارة مصائد الأسماك، من أجل منع التأثيرات الجسيمة الضارة لمصائد أسماك البحار العميقة على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة والتنوع البيولوجي البحري المتصل بها.

٤٨ - وفي أعالي البحار، اتخذت الدول المشاركة في المفاوضات الرامية إلى إنشاء منظمات أو ترتيبات إقليمية لإدارة مصائد الأسماك تدابير مؤقتة لمعالجة آثار الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة. واتخذت دول عديدة إجراءات فيما يتعلق بسفن الصيد التي ترفع علمها لاعتماد قوانين وأنظمة ترمي إلى تنفيذ القرار ١٠٥/٦١ فضلا عن تدابير لكفالة الامتثال لتدابير الحفظ والإدارة التي تضعها المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك التي لها صلاحية أعمال أحكام القرار ذات الصلة.

ألف - الإجراءات التي اتخذتها المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك التي لها صلاحية تنظيم مصائد الأسماك في قاع البحار

٤٩ - بالإضافة إلى المنظمات الإقليمية لمصائد الأسماك التي لها صلاحية تنظيم الصيد في قاع البحار (مثل لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، واللجنة العامة لمصائد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط، ومنظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي، ومنظمة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي)، واتخذ عدد من المنظمات والترتيبات

الإقليمية الأخرى لإدارة مصائد الأسماك تدابير لإدارة الأرصد السمكية على نحو مستدام وحماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة من ممارسات الصيد التدميرية.

٥٠ - ويشمل هذا الفرع معلومات عن تدابير الحفظ والإدارة التي اتخذتها المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك من أجل إدارة الأرصد السمكية على نحو مستدام وحماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة من ممارسات الصيد التدميرية، بما في ذلك التدابير الرامية إلى إعمال الفقرة ٨٣ من قرار الجمعية العامة ١٠٥/٦١. ويستند الفرع إلى المعلومات المقدمة من كل من: لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، ولجنة حفظ أسماك التون الجنوبي الأزرق الزعانف ولجنة البلدان الأمريكية لسمك التون المداري، والأمانة المؤقتة لإدارة مصائد أسماك القاع في أعالي البحار في شمال غرب المحيط الهادئ، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، ومنظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي، ووكالة مصائد الأسماك لمتدى جنوب جزر المحيط الهادئ، ومنظمة شمال الأطلسي للمحافظة على سمك السلمون، والأمانة المؤقتة للمنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ، وأمانة جماعة المحيط الهادئ.

١ - استعراض عام للإجراءات التي اتخذتها المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك

٥١ - ذكرت لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا أنها قد اتخذت تدابير هامة خلال العامين الماضيين للتقيد بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ موعداً نهائياً وتنفيذ التدابير المتعلقة بإدارة مصائد الأسماك في قاع البحار التي دعا إليها القرار ١٠٥/٦١ في فقرتيه ٨١ و ٨٣. وبوجه أكثر تحديداً، وافقت اللجنة على الحد من الآثار الراهنة المترتبة على نشاط صيد الأسماك في قاع البحار وذلك ضمن المنطقة الخاضعة لسلطتها التنظيمية وعلى إلزام جميع سفن الصيد بالإبلاغ عن الكائنات الدلالية على وجود أنظمة إيكولوجية بحرية ضعيفة. ووافقت اللجنة أيضاً على إجراء يقضي بإغلاق مناطق أمام صيد الأسماك عندما يتجاوز مستوى الكائنات الدلالية على أنظمة بحرية إيكولوجية هشة في إحدى المناطق عتبة محددة^(٣١).

٥٢ - وبالإضافة إلى ذلك، يواصل أعضاء اللجنة واللجنة العلمية المنبثقة عنها عملهم المتعلق بالأنظمة الإيكولوجية البحرية الضعيفة للحد من حالة عدم اليقين فيما يتعلق بالآثار المحتملة لصيد الأسماك على هذه النظم الإيكولوجية ولتحديد هويتها ومكانها في المنطقة الخاصة

(٣١) لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، تدابير الحفظ ٢٢-٥٥ و ٢٢-٤٠ و ٢٢-٥٧.

باتفاقية حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا. وفي هذا الصدد، كانت منظمة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا قد أيدت نهجا يركز على وضع إطار لتقييم الخطر بغرض تقييم آثار صيد الأسماك بخيوط طويلة في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة، وذلك نظرا لانعدام أدلة تجريبية على ما تنطوي عليه هذه الأدوات المستخدمة في أدوات الصيد من آثار على هذه النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة ولصعوبات الحصول على هذه المعلومات.

٥٣ - وأفادت منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي بأن اعتماد القرار ١٠٥/٦١ كان بمثابة منعطف زمني فاصل في تاريخ مصائد الأسماك في أعالي البحار، ذلك أنه وفر مخططا عاما واضحا لتحديد وحماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة. وعلى وجه التحديد، فتح القرار ١٠٥/٦١ طريقا للمضي قدما بتحديد العناصر الأساسية لإطار يتسم بما يكفي من المرونة لتمكين المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك القائمة من إدراج المفاهيم الجديدة في عملياتها بدلا من انكبابها على إملاء حيثيات التنفيذ. ولئن كانت الالتزامات تعكس عموما الرغبة الجماعية في حماية بعض مميزات المصائد مثل الشعاب المرجانية والإسفنجيات، فإن هذا القرار يمثل تحولا في نظام إدارة مصائد الأسماك.

٥٤ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٨، عقدت منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي اجتماعا استثنائيا اعتمدت فيه تدابير شاملة للتقيد بالموعد النهائي وتنفيذ التوصيات الواردة في القرار ١٠٥/٦١. ووفقا لهذه الأحكام الجديدة، كان يتعين في عام ٢٠٠٩ على الأطراف المتعاقدة في إطار المنظمة تقييم أي نشاط لصيد الأسماك في قاع البحار تحسبا لأي آثار متوقعة على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة. وفي ما يتعلق بالموعد النهائي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ الوارد في ذلك القرار، أشارت المنظمة إلى أن هذا التاريخ لم يتزامن بالضرورة مع موعد الاجتماعات الدولية ذات الصلة، مثل المشاورات الفنية لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والأنشطة المقررة للمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك. وأشارت المنظمة إلى أنه على الرغم من إقرار معظم الدول بأهمية وجدوى وجود تاريخ جماعي لتوجيه سير الجهود نحوه، فإن هذه الدول قد أقرت، مع ذلك، بأن الالتزام بموعد نهائي لا يمكن أن يكون المقياس الوحيد للنجاح. واتخذت المنظمة خطوات في إطار عملية متواصلة سوف تستمر خلال عام ٢٠٠٩، وفيما بعد استعراض عام ٢٠٠٩ الذي ستقوم به الجمعية العامة.

٥٥ - وأفادت لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي أن ضرورة حفظ الموائل والأنواع الضعيفة في أعماق البحار تصدرت جدول أعمالها في السنوات الأخيرة. وأشارت

إلى أن العلوم الراهنة التي تتناول إغلاق المناطق المعتدلة يكتنفها الشك، وأن اللجنة تكون بذلك قد مضت قدماً على نحو تحوطي وتكيفي لإغلاق المناطق أمام صيد الأسماك في قاع البحار لغرض حماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة، وإضفاء الطابع الرسمي على الإجراءات اللازمة لإدارة المناطق. وفي عام ٢٠٠٦، حظرت اللجنة مصائد الأسماك بالشباك الخيشومية والشباك المشتركة والشباك المثثة التي تتجاوز ٢٠٠ متر، وطرحت تدابير لإزالة أدوات الصيد التي لا تحمل علامات مميزة أو المثبتة بما يخالف القانون والتخلص منها، واسترداد أدوات الصيد المفقودة للتقليل من الصيد غير المتعمد. وكانت اللجنة قد وافقت من قبل على تقليص الجهد المبذول في جميع مصائد الأسماك في المياه العميقة بنسبة ٣٥ في المائة. وقد وُفّر مخطط اللجنة للمراقبة والإنفاذ الأدوات اللازمة لرصد ومراقبة المناطق التي يحظر فيها صيد الأسماك في قاع البحار، وجعل إلزامياً توفير المعلومات في حينها عن تحركات سفن الصيد نحو مراكز رصد مصائد الأسماك.

٥٦ - وأغلقت اللجنة أيضاً عدداً من مناطق صيد الأسماك في قاع البحار التي عُرف فيها وجود نُظم إيكولوجية بحرية هشة أو كان من المحتمل أن توجد فيها. وفي عام ٢٠٠٢، أغلقت اللجنة مصائد في إحدى مناطق رو كوال (Rockall Area) لحماية السمك الصغير السن، واعتمدت في عام ٢٠٠٤ حظراً مؤقتاً على الصيد في قاع البحار في منطقة كبيرة في مرتفع ريكجانيس (Reykjanes Ridge) (الجزء الشمالي من مرتفع وسط المحيط الأطلسي) وأربعة جبال بحرية متاخمة لهذا المرتفع.

٥٧ - وفي عام ٢٠٠٨، اتخذت لجنة مصائد السمك في شمال شرق المحيط الأطلسي تدابير شاملة، منها إجراءات تنفيذية محددة تتعلق بأنشطة صيد الأسماك في قاع البحار في المنطقة الخاضعة لسلطانها التنظيمية^(٣٢). وكانت إجراءات وقواعد واضحة معمول بها في ذلك الحين بشأن تحديد مناطق صيد الأسماك في قاع البحار، وإجراء عمليات الصيد الاستكشافية في مناطق صيد جديدة في قاع البحار، وتقييم أنشطة صيد الأسماك في قاع البحار، والتعامل مع مصادفة أنظمة إيكولوجية بحرية ضعيفة، وجمع البيانات باستخدام بروتوكولات جديدة للمراقبين على متن سفن صيد الأسماك وذلك بغية زيادة المعرفة بالموائل الضعيفة الموجودة في المياه العميقة. وذكرت اللجنة أن الأطراف المتعاقدة تُقر بأهمية الحوار والتعاون مع الجهات المسؤولة عن إدارة مصائد الأسماك، وقيمة المعلومات والخبرة المتعلقة بهذه الصناعة في مجال تصميم تقنيات صيد الأسماك المتسمة بالمسؤولية وتكييف أدوات الصيد، وكذلك أساليب التنفيذ لتجنب الآثار العكسية الكبيرة بالنسبة للنظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة وتخفيف حدتها.

(٣٢) انظر التوصية XVI (٢٠٠٨) والتوصية XIII (٢٠٠٩).

٥٨ - وترى اللجنة أنها قد اتخذت مبادرات كبرى للاضطلاع بمسؤولياتها عن تنفيذ القرار ١٠٥/٦١. ونظرا لما للطبيعة الدينامية لهذه العملية، كانت اللجنة قد التزمت بأن يكون استعراضها المستمر للتدابير المعمول بها حاليا، وبأن تعمل على تعديل تلك التدابير في ضوء المعلومات والمشورة العلمية المتاحة.

٥٩ - وأفادت منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي أن نظامها الإداري ذي أساس علمي، ويراعي نهجا قائما على النظام الإيكولوجي ويطبق النهج الوقائي في غياب المعلومات الموثوق بها. وفي عام ٢٠٠٨، اعتمدت المنظمة تدابير شاملة مؤقتة لحفظ وإدارة المصائد تتعلق بأنشطة الصيد في قاع البحار في جميع مناطق الصيد في قاع البحار الراهنة منها والمستجدة خارج نطاق المناطق المغلقة بواسطة المنظمة، وذلك بهدف حماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة من التأثيرات الضارة الكبيرة والتقييد بالموعد النهائي الوارد في القرار ١٠٥/٦١^(٣٣). وتناولت هذه التدابير تحديد مناطق مصائد الأسماك في قاع البحار، والصيد الاستكشافي في مناطق صيد جديدة في قاع البحار، وتقييم أنشطة الصيد في قاع البحار، ومصادفة النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة. وتعتزم اللجنة استعراض هذه التدابير في عام ٢٠١٠، والقيام على أساس نصف سنوي بعد ذلك، بدراسة مدى فعالية الأحكام المتعلقة بحماية هذه النظم من التأثيرات العكسية الكبيرة.

٦٠ - وكانت أمانة جماعة المحيط الهادئ قد يَسَّرت فيما بين أعضائها المناقشات المتعلقة بمراقبة شبكات الصيد التي تجر على قاع البحار العميقة، وقدمت المشورة الفنية إلى بلدان وأقاليم جزر المحيط الهادئ. وليس هناك حاليا أي نشاط معروف من أنشطة شبكات الصيد تلك في المناطق الاقتصادية الخالصة لأي من بلدان أو أقاليم جزر المحيط الهادئ. إلا أن الأمانة أيدت على نطاق واسع إنشاء المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ وقدمت المشورة الفنية إلى البلدان الأعضاء المشاركة في إنشاء هذه المنظمة. وإضافة إلى ذلك، حثت الأمانة على إجراء مشروع بحوث للتحقيق في الجانب الإيكولوجي للجبال البحرية في المنطقة، يركز على أهمية هذه الجبال في مصائد الأسماك بالنسبة للأنواع الكثيرة الارتفاع، وكانت الأمانة قد أوصت أعضائها بتطوير الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك في أعماق أعالي البحار باستخدام أدوات صيد غير إتلافية.

٦١ - وفي عام ٢٠٠٥، حظرت اللجنة العامة لمصائد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط شبكات الصيد التي تجر على قاع البحار في الأعماق التي تفوق ١٠٠٠ متر. ولم تكن

(٣٣) انظر تدابير الحفظ ٠٦/٠٦ المتعلقة بإدارة الموائل والنظم الإيكولوجية الضعيفة في أعماق البحار في المنطقة الخاصة باتفاقية منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي.

أساطيل البحر المتوسط قد استكشفت قاع البحار التي تقل عن ١ ٠٠٠ متر. ومن ثم فقد كان الحظر تدبيراً وقائياً لحماية النظم الإيكولوجية في أعماق البحار التي ما زالت سليمة وغير مفهومة بشكل صحيح. ولا يزال الآن أكثر من نصف مساحة منطقة البحر الأبيض المتوسط محمية من الآثار الضارة لشبكات الصيد التي تجر في قاع البحر^(٣٤). وبُغية حماية الموائل الحساسة في أعماق البحار، أنشأت اللجنة العامة أيضاً ثلاث مناطق مقيدة لمصائد الأسماك يُحظر فيها الصيد بشباك القلع والجر على القاع^(٣٥).

٦٢ - واعتمدت اللجنة أيضاً في ما بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ تدابير لتحسين اختيار أدوات مصائد الأسماك بالشباك المخروطية^(٣٦). وفي عام ٢٠٠٩، اعتمدت اللجنة توصية بشأن إنشاء منطقة مقيدة لمصائد الأسماك في منطقة خليج الأسود (Gulf of Lions) لحماية تجمعات تفريخ الأسماك والموائل الحساسة في أعماق البحار^(٣٧). وبموجب التوصية، ينبغي ألا يفوق جهد الصيد لأرصدة أسماك قاع البحار للسفن التي تستخدم الشباك المسحوبة، وخطوط الصيد الطويلة الملقاة في قاع البحار وفي مياه منتصف أعماق البحار، والشباك الملقاة في قاع البحار، مستوى جهد الصيد المطبق في عام ٢٠٠٨ في المنطقة المقيدة الدخول لمصائد الأسماك.

٦٣ - وفي عام ٢٠٠٨ أبرم أعضاء وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جنوب المحيط الهادئ الذين كانوا أطرافاً في اتفاق ناورو^(٣٨) الترتيب التنفيذي الثالث للاتفاق، والذي تضمن مجموعة من التدابير التي تنطبق على سفن الصيد الأجنبية المرخص لها داخل وخارج حدود المناطق الخاضعة للولاية الوطنية، بما في ذلك حظر الصيد في جيبين في أعالي البحار، كشرط للاستفادة من الصيد في المياه الوطنية. ووُضعت هذه التدابير جزئياً، رداً على إخفاق لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ في اعتماد تدبير حفظ وإدارة أرصدة سمك التونة السندرية والتونة الصفراء الزعانف في دورتها الرابعة في عام ٢٠٠٧. وأكدت اللجنة، في دورتها الخامسة المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ على هذه المبادرة التي تؤيد الحظر اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، ما لم يتقرر خلاف ذلك. وستنظر اللجنة

(٣٤) انظر التوصية GFCM/2005/1 الواردة في الموقع www.gfcm.org/gfcm.

(٣٥) التوصية GFCM/2006/3.

(٣٦) القرار GFCM/31/2007/3، والتوصية GFCM 31/2007/1 والتوصية GFCM/33/2009/2.

(٣٧) التوصية GFCM/33/2009/1.

(٣٨) بابوا غينيا الجديدة، وبالاو، وجزر سليمان، وجزر مارشال، وكيريباس، وولايات ميكرونيزيا الموحدة، وتوفالو، وناورو.

أيضا في دورتها السادسة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ في إغلاق جيوب أخرى في أعالي البحار في منطقة جزر المحيط الهادئ. ومن شأن هذا الإجراء أن يكون ملزما لجميع أعضاء اللجنة والمتعاونين من غير الأعضاء، وكان من المتوقع أن يكون له أثر إيجابي وغير مباشر على الإدارة المستدامة للأرصدة السمكية وحماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة.

٦٤ - ولاحظت وكالة مصائد الأسماك لمتندى جنوب المحيط الهادئ أن هناك حاجة ملحة للقيام بدراسة استقصائية وتحديد النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة التي كانت موجودة في منطقة جزر المحيط الهادئ ولا سيما في جيوب أعالي البحار المحاطة كليا بالمناطق الاقتصادية الخالصة التابعة لأعضائها. وشجعت اللجنة تقديم المزيد من المساعدة لإجراء البحوث العلمية البحرية التي تشمل مشاركة ممثلي الدولة الساحلية المتاخمة. وقد ارتأت اللجنة أن أي تدابير تتخذ من أجل الانتفاع المستدام بالرصيد السمكي وحماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة لا ينبغي أن يؤدي إلى نقل عبء الإجراءات المتعلقة بحفظ هذا الرصيد على نحو غير متناسب على عاتق الدول النامية.

٦٥ - وأفادت منظمة شمال الأطلسي للمحافظة على سمك السلمون ولجنة حفظ أسماك التون الجنوبي الأزرق الزعانف أنهما تفتقران إلى ولاية إدارة صيد الأسماك في قاع البحار في نطاق مناطق الاتفاقية لكل منها، وأنهما بناء على ذلك لم تتخذا أي إجراءات وفقا للأحكام الواردة في القرار ١٠٥/٦١. وقد أدارت منظمة مصائد سمك السلمون في شمال المحيط الأطلسي، وكانت تلك المصائد، في معظم المناطق، محظورة في ما يتجاوز ١٢ ميلا بحريا. ولم يُعتبر أن لطبيعة الأدوات المستخدمة لصيد سمك السلمون آثار ضارة على البيئات التي استخدمت فيها. وعلى غرار ذلك، أفادت لجنة البلدان الأمريكية لسمك التون المداري أن الفقرات من ٨٣ إلى ٩٠ من القرار ١٠٥/٦١ لا تسري على عملها، لأنها لم تضطلع بأي مسؤوليات فيما يتعلق بآثار مصائد الأسماك في أعماق أعالي البحار أو في قاعها على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة.

٢ - التدابير التي اتخذتها المنظمات والترتيبات الإقليمية المختصة لإدارة مصائد الأسماك لتنفيذ الفقرتين ٨٣ (أ) إلى (د) من قرار الجمعية العامة ١٠٥/٦١

(أ) تقييم الآثار الضارة الكبيرة على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة والناجمة عن أنشطة الصيد في قاع البحار

٦٦ - دعت الجمعية العامة في الفقرة ٨٣ (أ) من قرارها ١٠٥/٦١ المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك والتي لها صلاحية تنظيم الصيد في قاع البحار إلى إجراء تقييم، استنادا إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، لما إذا كان سيزرب على أنشطة الصيد

الفردية في قاع البحار آثار ضارة كبيرة على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة، وضمان أن يتم في الحالات التي يتبين أنها ستؤدي إلى آثار ضارة كبيرة إدارة تلك الأنشطة بطريقة تحول دون حدوث هذه الآثار أو عدم الإذن بالقيام بها. وشرعت المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك والتي لها صلاحية تنظيم الصيد في قاع البحار في اتخاذ إجراءات لتقييم الآثار الناجمة عن أنشطة الصيد في الموائل البحرية، بما في ذلك عن طريق تحديد الموائل الحساسة في المناطق الخاصة بكل منها بحسب الاتفاقية، ومنع حدوث أي أضرار كبيرة بمصائد الأسماك في قاع البحار، وذلك بإدارة أنشطة الصيد في قاع البحار، أو بعدم الإذن بالقيام بتلك الأنشطة.

٦٧ - فقد اعتمدت لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا تدابير تقضي بأن تقيّم لجنّتها العلمية أي نشاط من أنشطة الصيد الفردية في قاع البحار اعتباراً من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وما بعده. وستعتمد التقييمات على أفضل المعلومات العلمية كيما يحدد ما إذا كانت تلك الأنشطة ستساهم في إحداث آثار ضارة كبيرة في النظم الإيكولوجية الهشة، مع مراعاة تاريخ الصيد في أعماق البحار في المناطق، وضمان إدارة تلك الأنشطة بطريقة تحول دون حدوث هذه الآثار، أو عدم الإذن بالقيام بها.

٦٨ - وطلب إلى الأطراف المتعاقدة في اتفاقية حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا أن تقدم معلومات وتقييمات أولية مشفوعة بأفضل البيانات بشأن ما يترتب على أنشطتها للصيد في أعماق البحار من آثار معروفة وأخرى متوقعة في النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة، بما في ذلك آثارها على الأحياء القاعية ومجموعات الكائنات القاعية^(٣٩). وستشمل المعلومات تدابير التخفيف التي يقترحها الطرف المتعاقد لمنع مثل هذه الآثار. وستقيّم اللجنة العلمية التابعة للجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا المعلومات قبل أن تقدم المشورة بشأن ما إذا كان نشاط الصيد المقترح القيام به في قاع البحار سيسهم في إحداث آثار ضارة كبيرة بالنظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة، وتقدم المشورة، إذا كان ذلك هو واقع الحال، بشأن ما إذا كانت تدابير التخفيف المقترحة أو الإضافية ستحول دون إحداث مزيد من تلك الآثار. وستأخذ اللجنة في وقت لاحق في الاعتبار مشورة اللجنة العلمية وتوصياتها بشأن أنشطة الصيد في قاع البحار قبل أن تتخذ تدابير لحفظ الأنظمة الإيكولوجية البحرية الضعيفة تمنع عنها أي آثار كبيرة ضارة.

(٣٩) انظر تدابير الحفظ في اتفاقية حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا ٢٢-٠٦ (٢٠٠٨)، الصيد في قاع البحار في منطقة الاتفاقية، المرفق ٢٢-٠٦/ألف.

٦٩ - وبالإضافة إلى ذلك، يشترط على الأطراف المتعاقدة في اتفاقية حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا أن تتخذ تدابير فيما يتعلق بسفنها التي تشارك في الصيد في قاع البحار من أجل رصد ومراقبة تلك الأنشطة، بما في ذلك مطالبة كل سفينة بأن تقلّ على متنها على الأقل مراقبا علميا لجمع البيانات تعينه لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا. ويحظر مواصلة المشاركة في الصيد على السفن التي لا تقدم البيانات المطلوبة بالنسبة لتدابير الحفظ المتعلقة بالصيد في قاع البحار.

٧٠ - واعتمدت منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي برنامجا شاملا لتقييم الآثار المترتبة على أنشطة الصيد في قاع البحار في الموائل البحرية ومنع الآثار الضارة الكبيرة في النظم الإيكولوجية الضعيفة، يشمل إغلاق الجبال البحرية، واعتماد بروتوكول مؤقت لاستكشاف مصائد الأسماك في مناطق الصيد الجديدة، وترتيبات مؤقتة للنظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة التي يصادف وجودها في منطقة الصيد والمنطقة غير المشمولة بالصيد من منطقتها التنظيمية على السواء^(٤٠). وقد أجرت المنظمة المذكورة تقييما أوليا لمصائد الأسماك الحالية استندت فيه إلى مقارنة الأثر التاريخي وخارطة النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة المحتملة، ومن المتوقع مواصلة تقييم هذه المصائد عندما تتاح معلومات علمية إضافية.

٧١ - وذكرت منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي أن تدابيرها للحفظ والإنفاذ التي تقتضي من مجلسها العلمي أن يحدد النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة، وتقتضي من لجنتها لمصائد الأسماك أن تضع تدابير للحفظ والإدارة لمنع حدوث أي آثار كبيرة ضارة في تلك النظم جراء أنشطة صيد فردية. وفي عام ٢٠٠٨، حدّد المجلس العلمي ثلاثة أنواع من معدات الصيد في أعماق البحار يمكنها أن تؤثر سلبا على الموائل القاعية الحساسة (أي شبك الجر القاعية، والشباك الخيشومية، والخيوط الطويلة). وتدعو الحاجة إلى أن تطرح مقدمات مقترحات بشأن أنشطة الصيد في قاع البحار في المناطق الجديدة، وألاّ يتم المضي قدما فيها إلاّ بعد أن يكون تقييم علمي قد حدد أي آثار معروفة ومتوقعة تنجم عنها في النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة. وسيقدم المجلس العلمي المشورة بشأن ما إذا كانت ستترتب آثار ضارة كبيرة على أي من الأنشطة المقترحة للصيد في قاع البحار. ولمنع حدوث أي آثار ضارة كبيرة في النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة، ستعتمد لجنة مصائد الأسماك تدابير للحفظ والإدارة إذا رُئي أنها مناسبة، ويجوز أن يكون من بينها حظر أو تقييد بعض أنشطة أو أنواع معدات الصيد في قاع البحار، وغير ذلك من التدابير.

(٤٠) <http://www.nafo.int/publications/meetproc/2009/fc/fcwgs08/annex4-6.html>

٧٢ - وفي عام ٢٠٠٨، أقرت لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي تدابير شاملة بشأن أنشطة الصيد في قاع البحار في مصائد المنطقة التنظيمية، بما في ذلك تدابير بشأن كيفية تقييم أنشطة الصيد في قاع البحار^(٤١). وتقتضي الإجراءات المطلوبة من كل طرف متعاقد أن يجري في عام ٢٠٠٩ تقييماً للآثار التي ستترتب على أي مقترح من مقترحات الصيد في قاع البحار. وقد خلص تقييم أولي إلى أن الممارسات الحالية لمصائد الصيد في قاع البحار في المنطقة التنظيمية لا تترتب عليها آثار ضارة كبيرة في النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة. وبما أن المعلومات العلمية ليست متاحة في جميع الحالات، فإن تقييم احتمالات حدوث آثار ضارة كبيرة جراء أنشطة صيد في قاع البحار سيظل عملية جارية، وستواصل اللجنة تقييماتها في عام ٢٠٠٩ وما بعده مع ازدياد المعلومات والخبرات.

٧٣ - وفي عام ٢٠٠٨، اعتمدت منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي تدابير مؤقتة شاملة للحفاظ والإدارة تتصل بأنشطة الصيد في قاع البحار في جميع المناطق الحالية منها والجديدة الواقعة خارج مناطقها المغلقة، وشملت تدابير اتخذت استجابة للقرار ١٠٥/٦١^(٣٣) لتقييم أنشطة الصيد في قاع البحار من أجل حماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة من أي آثار ضارة كبيرة. وكلّفت اللجنة العلمية لهذه المنظمة بأن تتولى تحديد تلك النظم في منطقة الاتفاقية وخارطة مواقع وجودها أو احتمال وجودها، وتزويد أمانة المنظمة بهذه البيانات والمعلومات لتعممها على جميع الأطراف المتعاقدة. وتخضع أنشطة الصيد في قاع البحار لتقييم تحدد فيه اللجنة العلمية، في ضوء أفضل المعلومات العلمية المتاحة، ومع مراعاة تاريخ الصيد في قاع البحار في المناطق المقترحة، ما إذا كانت ستترتب على تلك الأنشطة أي آثار ضارة كبيرة على الأنظمة الإيكولوجية البحرية الضعيفة.

(ب) تحديد النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة وتحديد الآثار العكسية الكبيرة

٧٤ - في الفقرة ٨٣ (ب) من قرار الجمعية العامة ١٠٥/٦١، دعت المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك والتي لها صلاحية تنظيم الصيد في قاع البحار إلى أن تتولى تحديد النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة وما إذا كانت أنشطة الصيد في قاع البحار ستخلف آثاراً ضارة كبيرة على هذه النظم وعلى الاستدامة الطويلة الأجل للأرصدة السمكية للبحار العميقة، بوسائل منها تحسين البحوث العلمية وجمع البيانات وتبادلها، ومن خلال مصائد الأسماك الجديدة والاستكشافية.

(٤١) انظر التوصية السادسة عشرة (٢٠٠٨).

٧٥ - وعملا بهذا الحكم، اعتمدت المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك والتي لها صلاحية تنظيم الصيد في قاع البحار تدابير لتحديد النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة وما إذا كانت أنشطة الصيد في قاع البحار ستخلف آثارا ضارة كبيرة على هذه النظم الإيكولوجية، بوسائل منها تحسين البحوث العلمية وجمع البيانات وتبادلها، ومن خلال مصائد الأسماك الجديدة والاستكشافية. وذكرت المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك أن جمع البيانات والبرامج البحثية هي قيد الإنجاز، وبخاصة تلك التي تهدف إلى تحديد الأنظمة الإيكولوجية البحرية الضعيفة وتحسين فهم أثر الصيد على تلك الأنظمة.

٧٦ - وفي هذا الصدد، أجرت لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، ومنظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي برامج بحثية واسعة النطاق. وبوجه عام، كان أعضاء لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، ومنظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي هم الذين يجرون بحوثهما وذلك من خلال برامج للمراقبين وعمليات مسح لمصائد الأسماك (بعمليات المسح الصوتية وباستخدام الشباك) وبرامج بحثية مشتركة لجمع البيانات المتعلقة بالأنواع المستهدفة؛ والبيانات الخاصة بحصيلة الصيد وجهد الصيد؛ والبيانات البيولوجية والإيكولوجية والبيئية. أما لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، فلديها اتفاق في هذا الصدد مع المجلس الدولي لاستكشاف البحار الذي يقدم إليها المشورة العلمية، ومع لجنة اتفاقية حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي، المفوض إليها حماية وحفظ البيئة البحرية في شمال شرق المحيط الأطلسي.

٧٧ - وقد تلقت لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا من لجناتها العلمية مشورة بشأن أماكن وجود واحتمال وجود نظم إيكولوجية بحرية ضعيفة، وبشأن تدابير التخفيف المحتملة، قدمتها إليها استنادا إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة. ويشترط على الأطراف المتعاقدة أن تزود هذه اللجنة العلمية بالمعلومات ذات الصلة للمساعدة في هذا العمل. واحتفظت أمانة هذه اللجنة بقوائم تشمل الخرائط الرقمية لجميع الأنظمة الإيكولوجية البحرية الضعيفة المعروفة في منطقة الاتفاقية لتعميمها على جميع الأطراف المتعاقدة وغيرها من الهيئات ذات الصلة. وتبلغ الأمانة بأي معلومات بشأن مكان وجود ونوع أي نظام من الأنظمة الإيكولوجية البحرية الضعيفة يعثر عليه أثناء القيام بأي أنشطة بحثية علمية بشأن الصيد في قاع البحار^(٤٢).

(٤٢) انظر تدابير الحفظ للجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا ٢٢-٠٦ (٢٠٠٨)، الصيد بقاع البحار في منطقة الاتفاقية.

٧٨ - وفي عام ٢٠٠٨، أصدر المجلس العلمي لمنظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي خارطة "النظم الإيكولوجية المرشحة للانضمام للنظم الإيكولوجية الضعيفة"، فضلا عن قوائم الأنواع البحرية المعرضة للخطر في المنطقة التنظيمية للمنظمة^(٤٣). وسيتاح في وقت لاحق من عام ٢٠٠٩ مزيد من المعلومات المفصلة عن موقع الشعاب المرجانية والإسفنجيات الضعيفة. وفي هذا الصدد، هناك جهد مشترك يبذل بين عدة أطراف متعاقدة مع المنظمة ينسقه الاتحاد الأوروبي وإسبانيا، لتقديم بيانات إضافية عن الموائل والنظم الإيكولوجية لمناطق الصيد الدولية على الضفاف الكبيرة والرأس الفلمنكي. وستجرى في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ بحوث مسح الموائل القاعية المتوقع أن تعين موقع الشعاب المرجانية والإسفنجيات في المنطقة التنظيمية بقدر من الدقة أكبر مما كان ممكنا حتى الآن. وقررت منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي أيضا تعديل تدابيرها المتعلقة بالحفظ والإنفاذ لإفساح المجال لجمع البيانات البيولوجية عن الجبال البحرية في منطقة الاتفاقية.

٧٩ - وتعكف منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي على تقييم "مخططاتها للصيد في قاع البحار". وفي غضون ذلك، فقد تم تحديد جميع المناطق التي يزيد عمقها على ٢٠٠٠ متر باعتبارها "مناطق صيد جديدة" لا يسمح فيها سوى بأنشطة صيد استكشافية. وفي هذا الصدد، تتضمن تدابير الحفظ والإنفاذ للمنظمة^(٤٤) وترتيبات لمصائد أسماك استكشافية تنطبق على "مناطق الصيد الجديدة"، وهي المناطق التي عرفت بأنها مناطق تقع خارج المساحة التي يغطيها مخطط الصيد في قاع البحار. وقد نصت اللوائح التنظيمية على الإذن مسبقا لمثل هذه المصائد الاستكشافية على أساس تقييم علمي وأحكام بشأن أماكن وجود أنظمة إيكولوجية بحرية ضعيفة.

٨٠ - وذكرت لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي أن لجنتها الدائمة للإدارة والعلوم قد وضعت إجراءات للنظر في مقترحات من أجل إغلاق بعض المناطق بناء على مشورة علمية من المجلس الدولي لاستكشاف البحار. وفي عام ٢٠٠٦، وضعت اللجنة إجراءات لإبلاغ المجلس الدولي لاستكشاف البحار. بالمعلومات العلمية المتعلقة بمصائد الأسماك في أعماق البحار، ووجهت إليه طلبا دائما لتزويدها بمزيد من المشورة المفصلة بشأن الموائل ومصائد الأسماك الضعيفة في أعماق البحار عندما تزداد المعلومات المتاحة بشأنها.

(٤٣) انظر تقارير المجلس العلمي لمنظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي، ٢٠٠٨، الفصل ٥، الفرع ١ (هـ) '٦'، حماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة، الصفحة ٣٥.

(٤٤) انظر تدابير الحفظ والتمكين لمنظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي، المواد ٣ مكررا، و ٤ مكررا، و ٥ مكررا والمرفق الخامس والعشرين.

٨١ - وفي عام ٢٠٠٨، أقرت لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي تدابير شاملة بشأن أنشطة الصيد في قاع البحار في منطقتها التنظيمية، شملت إجراءات وقواعد تحدد مناطق الصيد الحالية في قاع البحار، وإجراء عمليات صيد استكشافية في مناطق الصيد الجديدة في قاع البحار^(٣٢). واعتمدت اللجنة أيضا بروتوكولات للمراقبين على متن سفن الصيد لزيادة التعرف على الموائل المعرضة للخطر في المياه العميقة.

٨٢ - وفي عام ٢٠٠٨، اعتمدت منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي تدابير مؤقتة للحفاظ والإدارة تتصل بأنشطة الصيد في أعماق البحار خارج المناطق المغلقة لهذه المنظمة، شملت تدابير تنظم تحديد المناطق الحالية للصيد في قاع البحار، وأنشطة الصيد الاستكشافية في المناطق الجديدة للصيد في أعماق البحار^(٣٣). ولا يسمح بالصيد الاستكشافي في المناطق الحالية المغلقة القائمة التابعة للمنظمة. وفي هذا الصدد، حددت هذه المنظمة موقع الجبال البحرية في منطقتها من خلال دراسة طبوغرافية، واعتمدت تدابير للحفاظ والإدارة للنظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة باعتبار ذلك إجراء تحوطيا، استنادا إلى المعلومات العلمية المتاحة. وسيعاد النظر في عام ٢٠١٠ فيما تم تنفيذه من تدابير، وذلك بناء على مشورة من اللجنة العلمية لمنظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي. أما أنشطة الصيد في قاع البحار في المناطق الجديدة، أو الأنشطة التي تستخدم معدات صيد لم تكن تستخدم في المنطقة من قبل، فقد اعتبرت جميعها مصائد أسماك استكشافية تخضع لبروتوكول مؤقت، يتضمن خطة حصاد وخطة للتخفيف من أي آثار ضارة كبيرة في النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة.

٨٣ - وذكرت منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي أيضا أنها أقرت بالحاجة إلى تعزيز معرفة النظام البيئي والتنوع البيولوجي داخل منطقة الاتفاقية وفهمهما، وبخاصة، على طول خليج والفيس ومناطقها المغلقة. وفي هذا الصدد، قدمت المنظمة الدعم إلى مشروع مار - إيكو، الذي يشمل مرتفعات وسط المحيط الأطلسي والمياه المتاخمة لها من جزر الأزور إلى آيسلندا. وستتولى بعثات بحثية مسح قطاع كبير من المنطقة باستخدام الدراسات الصوتية وجر الشباك في المياه الوسطى. وقد وقع الاختيار على ثلاث مناطق فرعية لأخذ عينات وإجراء عمليات مراقبة مكثفة، وذلك بالاستعانة بالطرائق والتكنولوجيات التقليدية والجديدة^(٤٥).

(٤٥) مشروع النظام الإيكولوجي للمرتفعات الوسطى للخليج الأطلسي (مار - إيكو) وهو برنامج من ١٤ برنامجا ميدانيا تشكل جزءا من تعداد الأحياء البحرية، وهي دراسة مدتها ١٠ سنوات عن وفرة وتوزيع وتنوع الأحياء البحرية في محيطات العالم، انظر www.mar-eco.no.

٨٤ - وفي هذا السياق، اعتمدت منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي برنامج مؤقت لجمع البيانات المتعلقة بالنظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة، وستعقد حلقة عمل خاصة في عام ٢٠٠٩ لتوضيح المعارف بشأن الصيد في قاع البحار والنظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة. وستوضح حلقة العمل الصيد في أعماق البحار والنظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة مع مراعاة تدابير الحفظ التي تتخذها تلك المنظمة، وستشكل هذه الحلقة منتدى لتسهيل زيادة تطوير خطط مار - إيكو لجنوب المحيط الأطلسي المتعلقة بوضع خارطة للنظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة. وقد وافقت المنظمة على تعيين خبير استشاري لوضع آلة تصوير صغيرة لتحديد الكائنات القاعية، بما في ذلك الشعب المرجانية والإسفنج، والعمل مع المعاهد العلمية في المنطقة لتطوير خبرات محلية في هذا المجال.

(ج) التدابير المطبقة على المناطق ذات النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة

٨٥ - دعت الجمعية العامة في الفقرة ٨٣ (ج) من قرارها ١٠٥/٦١ المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك التي لها صلاحية تنظيم الصيد في قاع البحار إلى إغلاق المناطق التي يُعرف، استناداً إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، أن بها أو يحتمل أن تكون بها نظم إيكولوجية بحرية ضعيفة، أمام أنشطة الصيد في قاع البحار، وضمان عدم القيام بهذه الأنشطة ما لم تكن قد وضعت تدابير للحفظ والإدارة تحول دون تعرض النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة لآثار ضارة كبيرة. وعملاً بالقرار ١٠٥/٦١، اعتمدت المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك والتي لها صلاحية تنظيم الصيد في قاع البحار تدابير لإغلاق هذه المناطق أمام أنشطة الصيد في قاع البحار لمنع حدوث آثار ضارة كبيرة، ريثما يتم اعتماد تدابير للحفظ والإدارة.

٨٦ - وقد اتخذت لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا تدابير محددة للحد من آثار أنشطة الصيد في قاع البحار في المنطقة الخاضعة لأنظمتها. وفي عام ٢٠٠٨، قصرت اللجنة استخدام أسلوب الصيد بشباك الجر في قاع البحر في مناطق أعالي البحار الواقعة في منطقة الاتفاقية على المناطق التي كانت تُطبق فيها تدابير الحفظ أمام الصيد بشباك الجر على قاع البحر^(٤٦). وفيما يتعلق بالمناطق الأخرى من منطقة اتفاقية اللجنة، فإنها قصرت، حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، جميع أنشطة الصيد في قاع البحار على المناطق التي كانت

(٤٦) انظر تدبير الحفظ (2008) 22-05 الذي اعتمدته لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، القيود المفروضة على استخدام معدات الصيد بشباك الجر في قاع البحار في مناطق أعالي البحار من منطقة الاتفاقية. ولا يسري تدبير الحفظ هذا على استخدام معدات الصيد بشباك الجر في قاع البحار أثناء إجراء البحوث العلمية في منطقة اتفاقية لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا.

اللجنة قد وافقت على أنشطة الصيد في قاع البحار فيها في موسم الصيد ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وبعد ذلك، كان من اللازم أن تقيم اللجنة العلمية كل نشاط من أنشطة الصيد في قاع البحار^(٤٢).

٨٧ - وأفادت منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي بأنها قامت منذ عام ٢٠٠٦، كإجراء وقائي، بإغلاق جميع الجبال البحرية المعروفة في المنطقة الخاضعة لأنظمتها، فضلاً عن منطقة مرجانية شاسعة تقع على الطرف الجنوبي من منطقة غراند بانكس، أمام جميع أنشطة الصيد في قاع البحار^(٤٧). وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت المنظمة أحكاماً لكي تُغلق مؤقتاً بعض الأماكن الواقعة في مناطق الصيد الجديدة التي أثبتت الأدلة وجود نظم إيكولوجية بحرية ضعيفة بها، حتى أُجري تقييم علمي لها سمح بتحديد تدابير كافية أكثر ديمومة^(٤٤).

٨٨ - وفي عام ٢٠٠٦، عدّلت لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي اتفاقيتها وإعلان لندن لإرساء الأساس الرسمي لاتخاذ الإجراءات اللازمة سعياً لإغلاق المناطق من أجل حماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة. وكما ورد أعلاه، اعتمدت اللجنة الدائمة لشؤون الإدارة والعلوم التابعة للجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي أيضاً إجراءات للنظر في مقترحات لإغلاق بعض المناطق، استناداً إلى التقييم العلمي للمقترحات المقدمة من المجلس الدولي لاستكشاف البحار. وفي عام ٢٠٠٧، أغلقت اللجنة خمس مناطق في منطقة روكول - هائن بنك أمام الصيد في قاع البحار لحماية الشعاب المرجانية في المياه العميقة، وأغلقت في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ خمس مناطق تقع على مرتفع وسط المحيط الأطلسي في شمال شرق المحيط الأطلسي في أعالي البحار في وجه أنشطة الصيد في قاع البحر من أجل حماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة من آثار سلبية كبيرة، وذلك بناء على نصيحة من المجلس الدولي لاستكشاف البحار. وكنتيجة لذلك، غدت أنشطة الصيد التي تقوم بها السفن التي ترفع أعلام الأطراف المتعاقدة في اتفاقية لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي أو الأطراف غير المتعاقدة المتعاونة، التي تستخدم ترس الصيد التي يحتل أن تلامس قاع البحر أثناء السير العادي لعمليات الصيد، محظورة داخل هذه المناطق^(٤٨). وخضع معظم

(٤٧) انظر تدابير الحفظ والإنفاذ التي اعتمدها منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي، المادتان ١٥ و ١٦.

(٤٨) تُقدر مساحة المناطق المغلقة مجتمعة، والتي تشمل جميع المناطق الخمس التي أُغلقت مؤقتاً في عام ٢٠٠٤، بنحو ٣٣٣ ٠٠٠ كيلومتر مربع، وتغطي جزءاً كبيراً من مرتفع وسط المحيط الأطلسي، وهي مساحة أكبر من المملكة المتحدة وأيرلندا مجتمعة. وسيُجري هذا الإجراء حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، لكنه سيُستعرض قبل ذلك الوقت بغية تمديد الفترة التي كانت فيها التوصية نافذة، مما يستبعد أي استنتاج بأن الاستمرار في تطبيق هذا التدبير أو أجزاء منه لم يكن أمراً إلزامياً. وإذا أثبتت البحوث العلمية أن هناك

الجزء المتبقي من المنطقة الخاضعة لأنظمة لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي للتدابير التي تنظم الصيد في قاع البحار والتي اعتمدت في عام ٢٠٠٨.

٨٩ - وأفادت منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي بأنها كانت قد اعتمدت في عام ٢٠٠٦ تدابير للحفظ تتعلق بإدارة الموائل والنظم الإيكولوجية المعرضة للخطر في المياه العميقة، وأغلقت ١٠ مناطق، من بينها الجبال البحرية، أمام جميع أنواع الصيد في الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، رهنا بإمكانية توافر مصائد الأسماك الاستكشافية الصغيرة والمحدودة^(٤٩). وستُستعرض هذه التدابير في عام ٢٠١٠ ويتخذ قرار بشأن الإدارة في المستقبل، وهو ما قد يشمل توسيع نطاق تطبيق التدابير لفترة إضافية أو جعل الإغلاق (عمليات الإغلاق) دائم (دائمة).

(د) التدابير القابلة للتطبيق لدى العثور على مناطق توجد بها نظم إيكولوجية بحرية ضعيفة

٩٠ - أهابت الجمعية العامة في الفقرة ٨٣ (د) من قرارها ١٠٥/٦١ بالمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة الأسماك التي لها صلاحية تنظيم الصيد في قاع البحار أن تُلزم السفن التي ترفع أعلام أعضائها بوقف أنشطة الصيد في قاع البحار في المناطق التي تتواجد فيها أثناء عمليات الصيد نظم إيكولوجية بحرية ضعيفة، والإبلاغ عن تواجد هذه النظم حتى يتسنى اتخاذ التدابير المناسبة فيما يتعلق بالموقع المعني. وهكذا اتخذت المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك تدابير تنطبق على السفن التي تعثر على مناطق للنظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة، بما في ذلك إلزام السفن في هذه الظروف بوقف أنشطة الصيد في قاع البحار والإبلاغ بما عثرت عليه.

٩١ - واعتمدت لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا تدابير تُلزم أعضائها بتنفيذ إجراءات محددة لرصد الحالات التي تعثر فيها على نظم إيكولوجية بحرية ضعيفة وإخطار أنتاركتيكا بما عثرت عليه. وفي حالة عدم وجود تدابير حفظ خاصة بموقع معين أو تدابير أخرى لمنع إصابة النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة بآثار ضارة كبيرة، أُلزمت سفن الأطراف المتعاقدة بوقف أنشطة الصيد في قاع البحار في أي موقع عثر فيه على دلائل تثبت

مناطق فرعية لا توجد فيها نظم إيكولوجية بحرية ضعيفة داخل المناطق المشار إليها في هذا الإجراء، فإن التدبير سوف يُعدّل لتُستثنى هذه المناطق الفرعية من الحظر.

(٤٩) انظر تدبير الحفظ 06/06 المتعلق بإدارة الموائل والنظم الإيكولوجية المعرضة للخطر في المياه العميقة الواقعة في منطقة اتفاقية منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي، على الموقع التالي: www.seafo.org. وقد قررت المنظمة منذ ذلك الحين أن هذه المناطق ستبقى مغلقة وأن صيد الأسماك لن يُستأنف حتى تُراعى بعض العمليات (انظر تدبير الحفظ 07/11 الذي يحدد شروط استئناف أنشطة الصيد في المناطق الخاضعة للإغلاق بموجب تدبير الحفظ 06/06).

وجود نظم إيكولوجية بحرية ضعيفة أثناء عمليات الصيد. ويتعين الإبلاغ عن هذه النظم، وفقاً لنظام الإبلاغ عن المصيد وجهد الصيد الذي وضعتة اللجنة، وذلك ليتسنى اعتماد التدابير المناسبة لمنع إصابة النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة بآثار ضارة كبيرة^(٥٠). وكانت اللجنة العلمية التابعة للجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا ملزمة أيضاً بتقديم المشورة إلى اللجنة بشأن الآثار المعروفة والمتوقعة لأنشطة الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة والممارسات الموصى بها، بما في ذلك وقف عمليات الصيد، إذا لزم الأمر، حينما يُعثر على دلائل تثبت وجود نظم إيكولوجية بحرية ضعيفة في أثناء عمليات الصيد في قاع البحار.

٩٢ - وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت اللجنة تدبيراً مؤقتاً لموسم الصيد ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بالنسبة للسفن التي تمارس الصيد بالخيط الطويلة في قاع البحر. ويقتضي هذا التدبير من السفن أن تبلغ عن الأمر، وفي بعض الحالات، أن تمضي بعيداً إذا كانت هناك أدلة كافية تثبت وجود نظم إيكولوجية بحرية ضعيفة. ويتعين أيضاً على هذه السفن أن تبلغ اللجنة فوراً، وهو ما من شأنه أن يحظر الصيد في المنطقة إذا كان تركّز النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة بقدر كاف لتبرير ذلك. وستحتفظ أمانة اللجنة بسجلات عن المواقع التي عُثر فيها على خمسة مؤشرات أو أكثر تثبت وجود نظم إيكولوجية بحرية ضعيفة. وإذا تلقت خمسة إخطارات من هذا القبيل داخل منطقة معينة، فإنها ستبلغ جميع سفن الصيد الموجودة في منطقة الصيد ذات الصلة والدول التي تحمل هي علمها باحتمال وجود نظم إيكولوجية بحرية ضعيفة هناك. وإذا تلقت إخطاراً يفيد تلقي ١٠ مؤشرات أو أكثر تثبت وجود نظم إيكولوجية بحرية ضعيفة في مقطع يمتد على خط واحد، على النحو المحدد، فإن جميع المياه الموجودة داخل دائرة نصف قطرها ميل بحري ستُغلق. وكان من المقرر أن تستعرض اللجنة هذا التدبير لكي تحدد ما إذا كان من الضروري إدخال أية تعديلات عليه^(٥١).

٩٣ - وفي عام ٢٠٠٨، اعتمدت منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي أحكاماً مؤقتة تتعلق بالعثور على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة من قبل السفن التي يحتمل أنها تستخدم أنواع ضارة من أدوات الصيد (أي شباك الجر والشباك الخيشومية والخيط الطويلة) وتعثر على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة بعد وقت معين في أثناء

(٥٠) انظر تدبير الحفظ (2008) 22-06 الذي اعتمدته لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، الصيد في قاع البحار في منطقة الاتفاقية، المرفق 22-06/B.

(٥١) انظر تدبير الحفظ (2008) 22-07 الذي اعتمدته لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، التدبير المؤقت لأنشطة الصيد في قاع البحار رهناً بتدبير الحفظ 22-06 المتعلق باحتمال العثور على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة في منطقة الاتفاقية.

عمليات الصيد^(٥٢). وغدت السفن ملزمة بالإبلاغ إن هي عثرت على نظم إيكولوجية بحرية ضعيفة، ووقف عمليات الصيد والابتعاد عن ذلك الموقع بمسافة لا تقل عن ميلين بحريين. أما بالنسبة لمصائد الأسماك الاستكشافية في مناطق الصيد الجديدة، فسيتم أيضا إغلاق مؤقت لمنطقة قطرها ميلان حول الموقع الذي أُبلغ عنه. وعندئذ ستُجري اللجنة تقييما واستعراضا علميان للمعلومات المتعلقة بما عُثر عليه من نظم إيكولوجية بحرية ضعيفة لتحديد واعتماد كل التدابير اللازمة لحمايتها.

٩٤ - وفي عام ٢٠٠٨، اعتمدت لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي تدابير شاملة بشأن أنشطة الصيد في قاع البحار في مصائد المنطقة الخاضعة لنظمها، بما في ذلك إجراءات عملية محددة في التعامل مع ما يُعثر عليه من نظم إيكولوجية بحرية ضعيفة. وفي ظل هذه الإجراءات، طُلب إلى السفن الأطراف المتعاقدة في اتفاقية اللجنة بوقف أنشطة الصيد في أي موقع من المنطقة الخاضعة لنظمها يُعثر فيه، في أثناء عمليات الصيد، على دلائل تثبت وجود نظم إيكولوجية بحرية ضعيفة، والإبلاغ عن ذلك، بما في ذلك إبلاغ أمانة اللجنة بموقع النظام الإيكولوجي المعني ونوعه لكي يتسنى اتخاذ التدابير المناسبة فيما يتعلق بالموقع ذي الصلة. وقد حددت تلك الإجراءات العملية المتعلقة بالعثور على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة مواصفات ذلك باستخدام مستويات دنيا لأنواع كاشفة من الشعاب المرجانية وغيرها من عناصر تلك النظم، وذلك لتبيان كل حالة عثر فعلى على نظم إيكولوجية بحرية ضعيفة. وبالنسبة لأنشطة الصيد في قاع البحار الجديدة والقائمة، تقتضي الإجراءات وقف الصيد في المنطقة وابتعاد السفن عنها لو كانت كمية عناصر النظام الإيكولوجي أو الأنواع الكاشفة المصيدة تتجاوز الحد المعين. وبالإضافة إلى ذلك، سُنّت إجراءات للإغلاق المؤقت وشروط إعادة فتح إغلاق مؤقت في حالة مناطق الصيد الجديدة^(٣٢).

٩٥ - واعتمدت منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي تدابير مؤقتة شاملة للحفظ والإدارة في عام ٢٠٠٨ تتعلق بأنشطة الصيد في قاع البحار في جميع المناطق القائمة والجديدة التي يتم فيها الصيد في قاع البحار خارج المناطق المغلقة من قبل المنظمة، بما فيها إجراءات عملية محددة بشأن العثور على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة^(٣٣). وعلى غرار إجراءات لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، فإن الإجراءات العملية المتعلقة بالعثور على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة تقتضي من السفن وقف أنشطة الصيد في قاع البحار عندما يبلغ ما يُصطاد من الكائنات الكاشفة لوجود نظم

(٥٢) انظر تدبير الحفظ والإنفاذ التي اعتمدها منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي، الفصل الأول مكررا، المادة ٥ مكررا.

إيكولوجية بحرية ضعيفة حداً معيناً معلوماً. ومن بين هذه الأنواع الكاشفة لهذه النظم حقول المرجانيات السوداء، والشعاب المرجانية القرانية، وحقول المرجانيات الزهرية، ومرجانيات المياه الباردة، وحقول أقلام البحر. وفي حالة مناطق الصيد في قاع البحر القائمة، طُلب إلى السفن الابتعاد عنها بما لا يقل عن ميلين بحريين، بينما ينطبق في حالة مناطق الصيد الجديدة، إغلاق مؤقت لمنطقة قطرها ميلان بحريان حول الموقع الذي أُبلغ عن وجود نظم إيكولوجية بحرية ضعيفة فيه.

باء - الإجراءات التي اتخذتها الدول لتنظيم الصيد في قاع البحر

٩٦ - دعت الجمعية العامة في القرار ١٠٥/٦١ الدول إلى اتخاذ إجراءات فورية، فرادى وعن طريق المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، وبما يتسق مع النهج التحوطي ونهج النظام الإيكولوجي، لإدارة الأرصد السمكية على نحو مستدام وحماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة من ممارسات الصيد المهلكة، إدراكاً منها للأهمية القصوى والقيمة البالغة للنظم الإيكولوجية للبحار العميقة وما تحتوي عليه من تنوع بيولوجي. وفي الفقرات من ٨٥ إلى ٨٧ من هذا القرار، أهابت الجمعية أيضاً بالدول اتخاذ إجراءات محددة لتنظيم مصائد الأسماك في قاع البحر وحماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة. ويورد الجزء التالي موجزاً للمعلومات التي قدمها عدد من المجهين^(٥٣).

١ - نظرة عامة عن التدابير التي تتخذها الدول

٩٧ - شددت عدة دول على أهمية اعتماد قرار الجمعية العامة ١٠٥/٦١ (الاتحاد الروسي وجمهورية كوريا وكندا والولايات المتحدة)، وعلى أهمية حماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة. ولوحظ أن اعتماد هذا القرار مثل تحولاً في نظام إدارة مصائد الأسماك، حيث دعا إلى النظر في الآثار السلبية الكبيرة المحتملة لأنشطة الصيد في قاع البحر على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة، وإلى تخفيف هذه الآثار وإلا لن يسمح بمواصلة أنشطة الصيد. وقد كان هذا القرار لحظة تاريخية فاصلة، حيث نُص على وضع خارطة طريق لتقييم أنشطة الصيد الفردية في قاع البحر، ولتحديد النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة وحمايتها، بينما سُمح باستمرار مصائد الأسماك التي تتسم بالمسؤولية. وقد كان هناك إدراك عام بأن موائل أعماق البحار الواقعة داخل وخارج المناطق الخاضعة للولاية الوطنية كانت ضعيفة للغاية،

(٥٣) هذه المعلومات مقدمة من المفوضية الأوروبية والدول التالية: الاتحاد الروسي، وأستراليا، والبرازيل، وبنين، وبيرو، وتشاد، وجزر كوك، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وجمهورية كوريا، وسلوفاكيا، والسنغال، وسورينام، وسيشيل، وشيلي، والعراق، وعمان، وقطر، وكرواتيا، وكندا، وكوبا، والكويت، ولبنان، والمملكة المتحدة، والنرويج، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة، واليابان، واليمن.

وأن ثمة حاجة لبذل قدر أكبر من الجهود لضمان حمايتها، لا سيما في مناطق أعالي البحار، حيث كان التقدم المحرز محدودا للغاية (كندا والمفوضية الأوروبية ونيوزيلندا والولايات المتحدة).

٩٨ - وأفاد عدد كبير من الدول عن إحراز تقدم على الصعيدين الوطني والإقليمي وفقا للقرار ١٠٥/٦١ لضمان استدامة مصائد الأسماك، ومنع ممارسات الصيد المدمرة. وكانت بعض الدول بصدد تعديل تشريعاتها كي تتضمن تدابير إدارة مصائد الأسماك الرامية إلى الحد من الآثار المترتبة من جراء أنشطة الصيد على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة، بما في ذلك اعتماد مناطق محمية داخل المناطق الداخلة في نطاق الولاية الوطنية. وقدمت عدة دول معلومات عن الإجراءات المتخذة لتنفيذ تدابير الحفظ والإدارة التي اعتمدها المنظمات أو الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، وكذلك عن التدابير التي تنفذ لحفظ النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة وضمان الاستدامة طويلة الأجل للأرصدة السمكية في أعماق البحار. كما أفادت الدول أيضا عن التدابير المتخذة في المناطق الداخلة في نطاق ولاياتها الوطنية من أجل ضمان جملة أمور من بينها الاتساق مع التدابير الرامية إلى حماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة التي اعتمدها المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك بشأن مناطق أعالي البحار الواقعة في دائرة اختصاصها.

٩٩ - كما رحبت الدول باعتماد المبادئ التوجيهية الدولية لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) المتعلقة بإدارة مصائد الأسماك في أعماق أعالي البحار، وأعربت عن استعدادها للمشاركة بنشاط في برامج الفاو لتنفيذ المبادئ التوجيهية، وستسعى لجمع المعلومات العلمية المتاحة واتخاذ إجراءات أخرى لازمة لهذا الغرض.

١٠٠ - واعتمدت تلك الدول المشاركة في مفاوضات تهدف إلى إبرام اتفاقات دولية جديدة لصيد الأسماك تدابير مؤقتة ووضعت إجراءات علمية لحماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة وضمان الاستدامة طويلة الأجل للأرصدة السمكية في أعماق البحار. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الدول ونفذت قوانين ولوائح للسيطرة على أنشطة الصيد التي تقوم بها السفن التي ترفع علمها في أعالي البحار من أجل حفظ النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة وضمان الاستدامة طويلة الأجل للأرصدة السمكية في أعماق البحار حيث لا توجد منظمات وترتيبات إقليمية مختصة لإدارة مصائد الأسماك. وتواصلت الجهود في مجال جمع البيانات والبحوث أيضا لتحديد النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة وحمايتها وإدارتها.

٢ - التدابير التي تتخذها الدول في المناطق الخاضعة للولاية الوطنية

١٠١ - أبلغت عدة دول عن الإجراءات المتخذة فيما يتعلق بالمناطق الخاضعة لولايتها الوطنية لإدارة الأرصد السميكية على نحو مستدام وحماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة من ممارسات الصيد المدمرة. وأشارت بعض الدول إلى أنها اعتمدت هذه التدابير قبل اعتماد القرار ١٠٥/٦١ (فرنسا وكندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة). وقد اعتمدت الدول مجموعة واسعة النطاق من النهج والتدابير اللازمة لإدارة الأرصد السميكية على نحو مستدام وحماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة من ممارسات الصيد المدمرة، بما في ذلك استخدام أدوات الإدارة على أساس المناطق، وتدابير الحفظ والإدارة. وقُدمت أيضا معلومات فيما يتعلق بأنشطة البحث وجمع البيانات ذات الصلة. وأفادت بعض الدول (بنن وتشاد والسنغال وكرواتيا والكويت واليمن) عن تطوير أطرها الوطنية في مجالي القوانين والسياسات العامة المتعلقة باستدامة مصائد الأسماك والتنوع البيولوجي^(٥٤).

١٠٢ - وطور عدد من الدول (فرنسا وكندا وكوبا والنرويج والولايات المتحدة) أطر كل منها في مجالات إدارة المحيطات وتنظيم مصائد الأسماك والتنوع البيولوجي البحري فيما يتعلق بحماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة من ممارسات الصيد المدمرة. وأشارت كندا إلى أنها وضعت، بوصفها أمة يسود فيها صيد الأسماك الساحلي، إطارا لمصائد الأسماك المستدامة مثل الأساس اللازم لتنفيذ نهج في إدارة مصائد الأسماك يراعي النظم الإيكولوجية. ودعمًا لهذا الإطار، وُضعت سياسة لإدارة الآثار التي يخلفها صيد الأسماك في المناطق القاعية الحساسة. وتطبق هذه السياسة على جميع أنشطة الصيد البحري التجارية والاستجمامية والتي يقوم بها السكان الأصليون التي كانت مرخصة و/أو مدارة داخل أو خارج المنطقة الاقتصادية الخالصة لكندا. وتحدد هذه السياسة عمليات منفصلة للمناطق التي يجري فيها صيد الأسماك عبر التاريخ والمناطق الحدودية. وتقتضي هذه السياسة قدرا أكبر من الحذر عند دراسة أنشطة الصيد التي تجري في المناطق الحدودية. ويولي اهتمام خاص للمناطق التي يجري فيها صيد الأسماك عبر التاريخ والتي لم تتعرض لعمليات الصيد التي تلامس المعدات فيها القاع، وعلى وجه الخصوص، يتطلّب تقديم عروض بشأن عمليات جديدة لصيد الأسماك تلامس المعدات فيها القاع تقييمات للمخاطر قبل الشروع فيها.

(٥٤) أفادت بنن عن اعتماد قانون مصائد الأسماك في عام ٢٠٠٧، الذي لم ينشر بعد، وعن اعتماد سياستها في تنمية مصائد الأسماك، التي أقرها في آذار/مارس ٢٠٠٧. مختلف أصحاب المصلحة في مجال مصائد الأسماك. وأفادت تشاد عن اعتماد التشريعات الوطنية لمصائد الأسماك مؤخرا. وذكرت الكويت أنها تقوم بتنفيذ لوائح مصائد الأسماك بغرض حفظ التنوع البيولوجي البحري. وأفادت السنغال بأن القانون الجديد لمصائد الأسماك البحرية سيتضمن نهجا وقائيا ونهج النظام الإيكولوجي.

١٠٣ - وتنص عملية الإدارة المتكاملة بشأن المحيطات في كندا، التي اعتمدت بموجب قانون المحيطات لعام ١٩٩٦ الخاص بها، على إدارة الأنشطة في المحيطات بغية ضمان الاستخدام المستدام للموارد البحرية وموائلها، بما في ذلك النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة. وقدمت أول خطة للإدارة المتكاملة، صدرت في عام ٢٠٠٧، التوجيه بإنشاء إدارة للأنشطة البحرية تتسم بالقابلية للتكيف وتقوم على مراعاة النظام الإيكولوجي والالتزام به.

١٠٤ - وأفادت كوبا بأن سياستها بشأن موارد صيد الأسماك تقوم على نهج وقائي، وتتركز أساساً على حفظ النظم الإيكولوجية البحرية، لا سيما في المناطق المعرضة للضرر من جراء القيام بأنشطة الصيد.

١٠٥ - وكان الإقليم القاري لفرنسا ومقاطعاتها فيما وراء البحار خاضعون لولاية السياسة المشتركة لمصائد الأسماك الأوروبية. وبالتالي، فإن لوائح المفوضية الأوروبية، التي تحكم عملية حماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة في مواجهة الآثار السلبية لمعدات الصيد القاعية، كانت تنظم أنشطة الصيد في أعماق البحار التي تقوم بها السفن المسجلة في الإقليم القاري لفرنسا ومقاطعاتها فيما وراء البحار. وأشارت إلى عدم القيام بأنشطة الصيد في قاع البحار في الأقاليم الفرنسية خارج نطاق ولاية السياسة المشتركة لمصائد الأسماك، وبالتالي، لم تُتخذ أية تدابير محددة لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من القرار ١٠٥/٦١ في هذه الأقاليم. وأشارت فرنسا إلى أنها اتخذت خطوات لحماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة حتى قبل اعتماد قرار الجمعية العامة ١٠٥/٦١. وتجدد الإشارة بصفة خاصة إلى التدابير التي اعتمدها لتنظيم مصائد سمك الأبراميس وحظر استخدام المعدات التي تُجر (الشباك والجرافات) في المناطق التي توجد فيها موائل البحار العميقة، وكذلك إلى لوائح محددة تنطبق على مختلف أنواع مصائد الأسماك في أقاليمها الجنوبية والواقعة في أنتاركتيكا، حيث استعاض عن كامل أسطول الصيد بشباك الجر الذي يستهدف السمك المسنن بأسطول صيد بالخياوط الطويلة. وتحظر تدابير أخرى جميع أشكال النفايات التي قد تؤدي إلى تلوث قاع البحار، وتشترط إجراء تقييم للأثر الناجم عن أي استخدام تجريبي لتقنيات صيد جديدة، من قبيل تلك التي تجرّ حالياً لاستخدام السلال في مصائد أسماك السمك المسنن حول جزيرة كروزيه.

١٠٦ - وتعمل النرويج، وفقاً للنهج الوقائي، من أجل اعتماد وتنفيذ لوائح وطنية بشأن صيد الأسماك في قاع البحار، مماثلة للوائح منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، وذلك في منطقتها الاقتصادية الخالصة، ومنطقة مصائد الأسماك حول جان ماين ومنطقة مصائد الأسماك الحمية حول سفالبارد. وستكثف اللوائح وفقاً لمصائد الأسماك الوطنية وتهدف إلى حماية النظم

الإيكولوجية البحرية الضعيفة من ممارسات الصيد المدمرة. وأشارت النرويج إلى أن السفن التي ترفع علمها تتقيد بالواجب العام المتمثل في بذل العناية عندما تعمل بالقرب من الشعاب المرجانية المعروفة لحمايتها من التلف كنتيجة لأنشطة صيد الأسماك والإسهام في الإدارة السليمة للموارد. وعلاوة على ذلك، يحظر إلحاق الضرر المتعمد بالشعاب المرجانية.

١٠٧ - وتستخدم الدول أدوات الإدارة على أساس المناطق لحماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة من ممارسات الصيد المدمرة، وإدارة الأرصد السميكية على نحو مستدام (بيرو وكندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة). وأنشأ عدد من الدول مناطق بحرية محمية، ومحميات بحرية، ومناطق القاع الحمية وغيرها من المناطق التي تُطبّق فيها تدابير من قبيل عمليات الإغلاق لأمكنة، محددة لفترات زمنية محددة، وفرض القيود أو الحظر على أنشطة صيد الأسماك وعلى إجراء تعديلات على معدات الصيد (انظر أيضا A/62/260، الفقرات ٦٩-٦٧ و A/63/128، الفقرات ٦٦-٦٩).

١٠٨ - وأبرزت كندا منطقتين بحريتين محميتين (المنطقة البحرية المحمية باوي سيماونت ومصب مُسكواش) حيث تم العثور على نظم إيكولوجية بحرية ضعيفة. والتدابير الإدارية الأكثر شيوعاً التي تستخدمها كندا لحماية المناطق البحرية الحساسة والأنواع الحساسة في مناطقها الساحلية في القطب الشمالي (بما في ذلك المناطق التي تدخل في المنطقة التنظيمية لمنظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي)، والمحيطين الأطلسي والهادئ، تتمثل في عمليات الإغلاق لفترات زمنية محددة ولمناطق محددة وفرض قيود على المعدات. وشملت هذه التدابير عمليات إغلاق المناطق (بما في ذلك المناطق التي توجد فيها الشعاب الإسفنجية والشعاب المرجانية والجبال البحرية ومواقع سراء السمك)، لكامل السنة أو لجزء منها، وأمام جميع عمليات صيد الأسماك، وفرض قيود على بعض أنشطة صيد الأسماك (بما في ذلك صيد الأسماك باستخدام شبك الصيد في الأعماق المتوسطة والشباك التي تُجر على قاع البحار، وصيد بعض أنواع الأسماك المستهدفة)، وفرض قيود على استخدام معدات معينة (بما في ذلك المعدات المصممة لتلامس قاع البحر، ومعدات صيد الأسماك التي تستخدم فوق المنطقة القاعية مباشرة). وشملت القيود المفروضة على المعدات أيضاً الحدود الدنيا والقصى لحجوم فتحات الشباك والمصائد، والحد الأدنى لحجم الصنابير المستخدمة في الصيد بالخيط الطويلة، وفرض قيود على استخدام الشباك، ومتطلبات التصميم، واتخاذ تدابير للتقليل من فقدان المعدات من أجل الحد من تدمير الموائل والصيد العرضي.

١٠٩ - واعتمدت كوبا تدابير إدارية بعد الانتهاء من المشاريع البحثية التي ركزت على الأنواع المعرضة لخطر الاستغلال المستمر. وشملت هذه التدابير النظام الذي أنشأته في عامي

٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ بهدف الاستخدام الخاص وحمايته في ست مناطق. وشملت التدابير الأخرى الإغلاق الدائم لأحد المواسم لحماية الأنواع المهددة بالانقراض، بما في ذلك أنواع السلاحف؛ والإغلاق المؤقت لموسم صيد جراد البحر، والسماك النهاش أحمر الذيل والقريدس والمحار؛ وفرض حدود دنيا وقصوى لحجم استغلال جراد البحر؛ وتحديد حصص لصيد المحار وخيار البحر؛ وفرض حدود على جهود صيد القريدس. وسيجرى منع ممارسات الصيد المدمرة، وخاصة استخدام شبك الجر التي تتسبب في أضرار لقيعان البحار، بصورة تدريجية.

١١٠ - واضطلعت نيوزيلندا بمبادرتين رئيسيتين في إطار منطقتها الاقتصادية الخالصة لحماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة وغيرها من الموائل القاعية. وفي عام ٢٠٠٠، حظرت نيوزيلندا كافة أشكال الصيد بشباك الجر وشباك التجريف في ١٨ منطقة حول الجبال البحرية لحماية بيئة قاع البحر، والتي بلغت مساحتها حوالي ٨١ ٠٠٠ كيلومتر مربع. وأفضت عمليات الإغلاق هذه إلى حماية ٢٥ معلما طبوغرافيا تحت الماء، شملت ١٢ جبلا بحريا كبيرا بارتفاع عن قاع البحر يتجاوز ١ ٠٠٠ متر. وفي عام ٢٠٠٧، وُضعت لوائح بموجب قانون مصائد الأسماك لعام ١٩٩٦ أدت إلى إقامة مناطق قاعية محمية بمساحة ١ ١٣٤ ٠٠٠ كيلومتر مربع من مياه نيوزيلندا. وفي مناطق القاع المحمية، حُظر الصيد بشباك التجريف وقُيد استخدام الشباك لتجنب إحداث آثار في قاع البحر. وأدى تضافر عمليات إغلاق الجبال البحرية وإقامة المناطق القاعية المحمية إلى حماية ٢٨ في المائة من المعالم الطبوغرافية المعروفة تحت الماء و ٥٢ في المائة من الجبال البحرية المعروفة و ٨٨ في المائة من الفتحات الحرارية المائية النشطة المعروفة.

١١١ - واعتمدت بيرو لائحة تنظم إدارة صيد أسماك النازلي، يحظر بموجبها على سفن الصيد بشباك الجر الصيد ضمن مسافات محددة من الشاطئ وفي مناطق معينة معرضة للخطر. كما أنها أنشأت مواسم مغلقة أثناء سراء السمك، وفرضت قيودا على المعدات وحدودا على أحجامها. وأفادت السنغال وقطر بأنهما في طور إنشاء مناطق بحرية محمية.

١١٢ - واتخذت الولايات المتحدة إجراءات محلية متنوعة من خلال مجالس إدارة مصائد الأسماك الإقليمية بما أو برامج المناطق المحمية، لحماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة. وتشمل الأمثلة تحديد موائل أساسية للأسماك، ومناطق الموائل التي تدعو للقلق، ومناطق بحرية محمية، ومحميات بحرية وطنية، ومعالم وطنية بحرية، ووضع لوائح للحد من آثار أنشطة صيد الأسماك في الموائل والنظم الإيكولوجية القاعية الضعيفة. وتتضمن التدابير المحددة حظر الصيد باستخدام الشباك التي تُجر على قاع البحار، والحد من التوسع في هذا النوع من الصيد،

وحظر استخدام معدات معينة (بما في ذلك معدات الصيد الثابتة و/أو المتحركة التي تلامس قاع البحر) وتقنيات صيد معينة في بعض المناطق أو المواقع، وعمليات الإغلاق الموسمية. وأشارت الولايات المتحدة إلى أنها تواصل بذل الجهود لحماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة داخل منطقتها الاقتصادية الخالصة.

١١٣ - وأشارت الولايات المتحدة إلى أن التدابير التي اتخذتها مؤخرا تشمل اعتماد تدابير وقائية تتمثل في "تجميد أثر" الصيد باستخدام شبك الصيد التي تُجر على قاع البحار في منطقة تقع في شمال بحر بيرينغ، دخلت حيز التنفيذ في تموز/يوليه ٢٠٠٨؛ وإطلاق دعوة لتقديم مقترحات عامة لترشيح مناطق جديدة مثيرة للقلق بصورة خاصة في منطقة نيو إنغلاند لتحويلها إلى موائل؛ وإنشاء ثنائي مناطق محمية بحرية في المياه العميقة في جنوب المحيط الأطلسي؛ والموافقة التي تمت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ على إدارة منطقة إضافية في خليج المكسيك عبر فرض قيود على المعدات وتنفيذ عمليات إغلاق موسمية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أعلنت ثلاثة معالم وطنية بحرية جديدة (روز آتول، وجزر المحيط الهادئ النائية، وخندق ماريانا)، ويجري وضع نظم الإدارة الخاصة بالمعالم الثلاثة كافة. وكان مجلس إدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الأطلسي يعتزم التصويت في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ على حظر الصيد باستخدام شبك الصيد التي تُجر على قاع البحار والخيوط الطويلة القاعية وغيرها من معدات الصيد المدمرة عبر ٢٣ ٠٠٠ ميل مربع، وهي منطقة يعتقد أنها تشمل أكبر نظام للشعاب المرجانية في المياه العميقة في العالم.

١١٤ - وأفادت عدة دول أيضا عن اتخاذ تدابير إدارية داخل المناطق الداخلة في نطاق الولاية الوطنية بغية حفظ وإدارة الأرصدة السمكية، وحماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة (انظر أيضا A/62/260 الفقرة ٦٩ و A/63/128 الفقرتين ٦٦ و ٦٨). وتشمل هذه التدابير حظر الصيد باستخدام شبك الصيد التي تُجر على قاع البحار بالكامل داخل مناطقها الاقتصادية الخالصة في أعماق معينة أو ضمن مسافات معينة من خطوطها الساحلية (جمهورية فنزويلا البوليفارية وقطر وكرواتيا).

١١٥ - وذكرت كرواتيا أنها سوف تدرج في قانونها المحلي حظر الصيد بشباك الجر تحت ١ ٠٠٠ متر، على النحو الذي اعتمدته اللجنة العامة لمصائد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط. وأفادت جمهورية فنزويلا البوليفارية أنه سيستعاض عن الصيد القاعي الحرفي تدريجيا بأساليب أخرى من شأنها أن تضمن التنمية المستدامة لموارد مصائد الأسماك والبيئة البحرية. وبالإضافة إلى ذلك، قامت الدول بحظر استخدام معدات الصيد المدمرة في جميع المناطق أو في مناطق محددة (بنن وقطر)، وحظر الصيد بشباك الجر المزدوجة (بنن)، وحظر

صيد الأسماك في موائل التفريخ (الكويت)، وإغلاق مناطق أمام صيد الأسماك لبعض الأرصدّة خلال مواسم التكاثر (الكويت)، وفرض قيود على المعدات (الكويت واليمن)، واشترط استخدام سفن الجر لوسائل استبعاد السلاحف (سورينام). وأفادت سيشيل أنها لم تصدر تراخيص للصيد في أعماق البحار في منطقتها الاقتصادية الخالصة.

١١٦ - وأفادت نيوزيلندا أنها تدير أرصدتها السمكية الرئيسية في أعماق البحار بموجب نظام إدارة الحصص. وفيما يتعلق بالفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، توافر ما يكفي من المعلومات لوصف حالة ١٠١ من ٦٢٨ رصيда في نطاق نظام إدارة الحصص. وقد شكّل هذا ٦٦ في المائة من مجموع الإنزالات وزنا وقيمة، ومثل الأنواع التجارية الرئيسية. ومن أصل ١٠١ رصيда أو رصيда فرعي معلوم، كان هناك ٧٢ رصيда قرب المستويات المستهدفة أو أعلى منها. وفيما يتعلق بالأرصدّة التي تقل عن المستويات المثلى، جرى اعتماد خطط لإعادة البناء أو ضوابط إدارية أخرى.

١١٧ - واعتمدت بيرو لوائح تنظم حفظ وإدارة السمك المسنن الباتاغوني، وهي تنص على تطبيق أساليب صيد انتقائية فقط باستخدام الخيوط الطويلة المزودة بصنابير متعددة والخطوط الطويلة القاعية، وعلى تنظيم جهد الصيد. واتفقت هذه التدابير مع التدابير التي اعتمدها لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا.

١١٨ - وشدّدت بعض الدول على أهمية المشورة العلمية في مجال إدارة مصائد الأسماك (كندا ونيوزيلندا)، وقدمت تفاصيل عن أنشطة البحث وجمع البيانات التي تقوم بها لتحديد النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة وحمايتها وإدارتها (بيرو وكرواتيا وكندا والنرويج والولايات المتحدة) (انظر أيضا A/63/128 الفقرتين ٧٠ و ٧١). وقامت كندا بدعم البحث العلمي والتعاون الدولي للذان ركزا على اكتشاف النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة وتحديد ورسم خرائطها، وتقييم الآثار الضارة الكبيرة وإمكانية إعادتها إلى حالتها الأصلية. وأفادت كرواتيا بأنها وضعت برامج رصد وبحث لتحديد حالة الأسماك الصغيرة التي تعيش في عرض البحر والموارد المتوافرة في منطقة قاع البحار أو في جوارها، وتقييم أثر استخدام المعدات في المنطقة المجاورة لقاع البحار في الأرصدّة السمكية غير التجارية. وشاركت كرواتيا في البرامج وعمليات المسح الدولية، من قبيل برنامج المسح الدولي لقاع البحر الأبيض المتوسط باستخدام الشباك. وهناك مشروع وطني قيد التنفيذ لرسم خرائط للنظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة في منطقة البحر المتوسط، ولا سيما للقيعان البحرية المغطاة بالأعشاب البحرية من نوع بوزيدونيا. وكانت جزر كوك بصدد وضع برنامج لإعداد موظفين مؤهلين رسميا لجمع البيانات.

١١٩ - وأفادت المفوضية الأوروبية بأنها تسعى من خلال مشروع بحوث النظم الإيكولوجية الحرجة على حواف البحار الأوروبية (HERMES) إلى فهم أفضل لحدود النظم الإيكولوجية البحرية وهيكلها ودينامياتها؛ واستجابة تلك النظم للأنشطة البشرية، مع توجيه اهتمام خاص إلى صيد الأسماك؛ والتنبؤ بالآثار الناجمة عن صيد الأسماك في ضوء التفاعلات البيولوجية للمجموعات الصغيرة من الأرصد السمكية. وسعت الدراسة المتكاملة للجبال البحرية الواقعة في المحيطات إلى إجراء تقييم أفضل للآليات الطبيعية الناشئة لعمل النظم الإيكولوجية. ودرس مشروع هيرمس أيضا النظم الإيكولوجية "الحرجة"، التي تعد بيئات متقطعة مقيدة بعوامل كيميائية وفيزيائية وطبوغرافية وحيولوجية والتي تحتوي على ثروة من الأنواع غير المعروفة التي تزدهر في موائل معزولة. وكان تحديد توزع هذه النظم الإيكولوجية وقدرتها على التكيف أمر أساسي لصياغة خطط تهدف إلى إدارتها على نحو مستدام^(٥٥).

١٢٠ - وأشارت بيرو والنرويج إلى الحاجة إلى إجراء بحوث وإلى معلومات علمية لاعتماد وتنفيذ التدابير المتعلقة بالنظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة. وأفادت الولايات المتحدة بأنه يجري وضع خطة بحث خاصة بمنطقة الأبحاث في شمال بحر بيرينغ.

١٢١ - وقدمت بعض الدول أيضا معلومات بشأن الرصد والمراقبة والإشراف في المناطق الخاضعة لولايتها الوطنية (سورينام وكرواتيا والولايات المتحدة). وتقوم كرواتيا برصد السفن التي ترفع علمها من خلال نظم رصد السفن. وطلبت سورينام من سفن الصيد بالشباك المحلية حمل نظم رصد السفن. وأفادت الولايات المتحدة بأنه اعتبارا من عام ٢٠٠٣، كان استخدام نظام رصد السفن مطلوبا من سفن صيد قريدس الصخور في منطقة جنوب المحيط الأطلسي من أجل تعزيز الإشراف على منطقة موئل الشعب المرجانية من نوع أو كولينا التي تشكل مصدر قلق خاص وإنفاذ الأنظمة المتعلقة بها.

٣ - تطبيق الدول للتدابير التي اعتمدها المنظمات والترتيبات الإقليمية المختصة لإدارة مصائد الأسماك

١٢٢ - علقت الدول أهمية كبيرة على حماية النظم الإيكولوجية البحرية وبذلت جهوداً نشطة لتنفيذ التدابير التي أوصت الجمعية العامة للمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك بها، على النحو الوارد في الفقرة ٨٣ من القرار ١٠٥/٦١، في سياق تطبيق النهج الوقائي لحماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة. واعترفت الدول بدور المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك كآليات أولية لإدارة مصائد الأسماك في المياه العميقة وتأثيرها على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة في المناطق الواقعة خارج نطاق

(٥٥) <http://www.eu-hermes.net>.

الولاية الوطنية (فرنسا، وكندا، والولايات المتحدة، واليابان، والمفوضية الأوروبية). واعتمدت بالتالي قوانين ولوائح لضمان تقيد السفن التي ترفع أعلامها بتدابير الحفظ والإدارة التي اعتمدها المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في المناطق الخاضعة لولايتها.

١٢٣ - وبشكل محدد، عاجلت هذه القوانين واللوائح الشرط المفروض على جميع سفن الصيد في قاع أعالي البحار في: (أ) تقييم التأثير الضار المحتمل لأنشطة صيد الأسماك في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة؛ (ب) تحديد النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة ومعرفة ما إذا كان لأنشطة صيد الأسماك في قاع البحار آثار ضارة على هذه النظم الإيكولوجية؛ (ج) إغلاق المناطق التي يعرف أن فيها أو محتمل أن يصبح فيها نظم إيكولوجية بحرية ضعيفة، حتى يتم اتخاذ تدابير الحفظ والإدارة لمنع هذه النظم الإيكولوجية من التعرض لآثار عكسية كبيرة؛ (د) وقف أنشطة صيد الأسماك في قاع البحار في المناطق التي يصادف وجود نظم إيكولوجية بحرية ضعيفة فيها. وبالإضافة إلى ذلك، سعت الدول إلى تحسين البحث العلمي وجمع البيانات وتبادلها، وإنشاء مصائد أسماك استكشافية، بغية تحديد النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة ومعرفة ما إذا يمكن أن يكون لأنشطة صيد الأسماك في قاع البحار آثار ضارة كبيرة على هذه النظم الإيكولوجية وعلى استدامة الرصيد السمكي في أعماق البحار في الأجل الطويل.

١٢٤ - وفي المنطقة الخاصة باتفاقية لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، اتخذ عدد من الدول (الاتحاد الروسي، وأستراليا، وجمهورية كوريا، وشيلي، وكندا، والنرويج، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة) عملاً بالقرار ١٠٥/٦١ إجراءات لتنفيذ تدابير الحفظ والإدارة التي اعتمدها المنظمة.

١٢٥ - وأشارت أستراليا إلى أنها قدمت المساعدة للجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا لحماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة وإدارة أنشطة صيد الأسماك في قاع البحار في المنطقة الخاصة باتفاقية لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا. ومنذ اتخاذ القرار ١٠٥/٦١، طبقت تدابير الحفظ التي حددتها لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا والمنفذة للقرار وعملت على تحديد نظم إيكولوجية بحرية ضعيفة وعلى تحسين جمع البيانات. وبناءً على اقتراح قدمته أستراليا في عام ٢٠٠٨، أدرجت لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا المنطقتين الأوليين اللتين تتضمنان نظاماً إيكولوجية بحرية ضعيفة في سجل النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة الخاص باللجنة.

١٢٦ - ونفذت نيوزيلندا تدابير الحفظ والإدارة التي وضعتها اللجنة من خلال فرض شروط على الرخص الصادرة لسفن الصيد التي ترفع علمها والتي تهدف إلى صيد الأسماك في المنطقة الخاصة بالاتفاقية. وفرضت هذه الشروط على السفن المذكورة ألا تستخدم سوى أسلوب الصيد بالخيوط الطويلة من قاع البحار، وألا تصطاد إلا في المناطق التي وافقت اللجنة على القيام بهذا النوع من الصيد فيها؛ وجمع بيانات مؤشرات النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة وتقديم تقارير بالبيانات وفقاً لاحتياجات التنظيم، والالتزام بأي إغلاق لمناطق الصيد؛ والامتناع عن الصيد في المياه الضحلة التي يقل عمقها عن ٥٥٠ متراً في مصائد الأسماك المسننة الاستكشافية. وحملت السفن على متنها مراقباً علمياً تابعاً للجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا ومراقباً وطنياً. كذلك قدمت نيوزيلندا إلى اللجنة تقييماً أولياً شاملاً عن تأثير أنشطة صيد الأسماك في قاع البحار التي اقترحتها للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وقدمت أيضاً في عام ٢٠٠٨ المزيد من التقارير عن منهجية تقييم الخطر لتقييم الآثار المحتملة للخيوط الطويلة المستخدمة في الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة ودليلاً ميدانياً للمراقبين ليساعدهم على تحديد الأنواع الأحيائية المؤشرة التي تدل على وجود نظم إيكولوجية بحرية ضعيفة. وبالإضافة إلى ذلك، طُلب من السفن النيوزيلندية التي تصطاد في بعض المناطق المحددة أن تجمع كافة المؤشرات المحتملة لوجود نظم إيكولوجية بحرية ضعيفة، التي تلتقطها من خلال الصيد وأن تحملها معها إلى المرفأ. وعُرضت نتائج تحليل العينات على حلقة العمل التي عقدت في الولايات المتحدة في آب/أغسطس ٢٠٠٩ كما استخدمت في التقييم الأولي الذي أجرته نيوزيلندا للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠.

١٢٧ - وأشار الاتحاد الروسي إلى أنه أدى دوراً فعالاً في تطوير تدبير الحفظ ٢٢-٠٦ (٢٠٠٨) الذي وضعته لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا لتنظيم مصائد الأسماك في قاع البحار في المنطقة الخاصة بالاتفاقية. وطبقت شيلي تدابير الحفظ التي اعتمدها اللجنة في عام ٢٠٠٨ لتنظيم مصائد الأسماك في قاع البحار وحماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة. وحصر أحد هذه التدابير استخدام أدوات الصيد التي تُجر على قاع البحار في مناطق أعالي البحار التي حددها الاتفاقية بالمناطق التي كانت تدابير الحفظ نافذة فيها في ما يتعلق بهذه الأدوات. ووفرت تدابير حفظ أخرى إجراءات لتقييم صيد الأسماك في الأعماق، ومصادفة النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة، ورصد أنشطة الصيد في القاع ومراقبتها، وجمع البيانات وتبادلها، فضلاً عن تدابير وضع إجراءات لتأكيد وجود النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة وتدابير لمنع أنشطة صيد الأسماك من التأثير على هذه النظم الإيكولوجية، منها الوقف المؤقت لأنشطة صيد الأسماك.

١٢٨ - وأعلنت الولايات المتحدة أنه بناءً على اقتراحها، اعتمدت لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا في عام ٢٠٠٧ تدابير حفظ وإدارة تتسق مع القرار ١٠٥/٦١. وقد تجاوزت هذه التدابير حكم القرار في مجالات عدة، وتضمنت شرطاً يلزم كل السفن التي تصطاد في قاع البحار بحمل مراقب على متنها. وعلى سبيل دعم تدابير لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، استضافت في عام ٢٠٠٩ حلقة عمل متعلقة بالمؤشرات التي تدل على وجود نظم إيكولوجية بحرية ضعيفة في منطقة عمل اللجنة لتسهيل تبادل البيانات ومساعدة اللجنة على تحسين التدابير التي حددتها في ما يتعلق بصيد الأسماك في قاع البحار بشكل أكبر. وكانت جمهورية كوريا قد نفذت تدبير الحفظ ٢٢-٠٦ (٢٠٠٨) الذي وضعته لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا والذي أخضع جميع أنشطة صيد الأسماك الفردية في قاع البحار التي بدأت ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى تقييم اللجنة العلمية التابعة للجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا لتحديد ما إذا كان لهذه الأنشطة آثار ضارة على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة.

١٢٩ - وأشارت البرازيل إلى أنها كانت طرفاً في لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، لكنها لم تمارس أي أنشطة صيد في المنطقة الخاضعة لأنظمة المنظمة. إلا أنها اعترفت أن اللجنة استلمت تقييمات الأثر "الأولية" من بعض دول العلم التي تصطاد الأسماك في قاع البحار في المنطقة، وأن تقييمات الأثر "الأولية" هذه لم تلتزم بشكل كامل بمعايير تقييمات الأثر المحددة في المبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة بإدارة مصائد الأسماك في أعماق أعالي البحار التي حددتها الفاو.

١٣٠ - وفي المنطقة الواقعة شمال غرب المحيط الأطلسي، اتخذ عدد من الجيبين (الاتحاد الروسي، وإسبانيا، وكندا، ولبنان، والولايات المتحدة والمفوضية الأوروبية) إجراءات لتنفيذ التدابير التي اعتمدها منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي في المنطقة الخاضعة لأنظمتها. وذكرت كندا أنها كانت تشارك بفعالية في أنشطة منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي كطرف متعاقد وكدولة ساحلية تتداخل أرصدتها في المنطقة الخاضعة لنظام منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي. وذكرت كندا أنها أدت دوراً هاماً في تحول نظام منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي إلى الحماية الفعالة للنظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة، مما أدى إلى إنشاء هيئات جديدة للاستجابة إلى الحاجة إلى تحديد النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة وتقييم وتخفيف آثار أنشطة صيد الأسماك، واعتماد تدابير إدارية جديدة، والالتزام بإجراء المزيد من الأبحاث العلمية لدعم صنع القرارات. ولدعم الجهود الرامية إلى القيام بأبحاث في منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي، اعترمت كندا الاضطلاع باستقصاءات بحثية لتعزيز

المعرفة بالموائل القاعية، بما في ذلك تعيين خطوط حدود مواقع الشعب المرجانية والإسفنجيات في المنطقة الخاضعة لأنظمة منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي. وعلاوة على ذلك، أنشأت مركزاً للخبرة في مجال مرجانيات المياه الباردة والشعاب الإسفنجية في سان جون، بنيفوندلاند ولابرادور، خُصص لتجميع المعلومات الحالية والموارد المتوفرة عن الشعب المرجانية والإسفنجيات على أساس وطني.

١٣١ - وذكرت المفوضية الأوروبية في تقريرها أنها أيدت إغلاق مناطق النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة التي حددها اجتماع الفريق العامل المشترك التابع للمنظمة والذي عقد بين مديري مصائد الأسماك والعلماء بشأن النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة في آذار/مارس ٢٠٠٩. وفي سياق العرض الذي قدمه الفريق العامل المشترك للاجتماع السنوي الذي عقد في عام ٢٠٠٩ والمتعلق بالخيارات المقدمة لاعتماد الإغلاق المؤقت للنظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة المحددة من حيث الشعب المرجانية، اقترحت المفوضية الأوروبية بشدة إجراء تحليل للخطر يتناول الخيار الذي تم الإبقاء عليه. وبالإضافة إلى ذلك، اقترحت المفوضية الأوروبية أن تخفض بشكل كبير عتبات المصادفة التي تؤدي إلى تحديد نظم إيكولوجية بحرية ضعيفة خلال عمليات صيد الأسماك، وشددت على الحاجة إلى تحديد "أثر" لمصائد الأسماك المتوفرة، وإلى إعلان أي مصائد أسماك تنشأ خارج منطقة "الأثر" مصائد جديدة يجب أن تخضع لبروتوكول منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي المتعلق بمصائد الأسماك المماثلة.

١٣٢ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٩، أجرت إسبانيا مشروع رسم خرائط دولي للنظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة في عمق يقل عن ٢٠٠٠ متر. وبالإضافة إلى الهيئات العلمية الإسبانية، شارك في المشروع علماء آخرون من كندا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وأشارت ليتوانيا إلى أنها نفذت، بوصفها طرفاً متعاقداً مع منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي، حظراً على صيد الأسماك في منطقة محددة ذات تركيز كبير في الشعب المرجانية تمتد بين أعالي البحار والمنطقة الاقتصادية الخالصة الكندية، بالإضافة إلى تنفيذ تدبير الحفظ والتنفيذ لعام ٢٠٠٩ المتعلق بمصائد الأسماك في أعماق البحار في منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي. وذكرت الولايات المتحدة في تقريرها أن إدارتها الوطنية للمحيطات والغلاف الجوي تدعم البحوث في المنطقة الخاضعة بالمنظمة والتي تقع عند سلسلة الجبال البحرية في نيو إنكلند ومجموعة جبال كورنر رايز البحرية. وفي كل من منطقتي الجبال البحرية هاتين، حددت نظماً إيكولوجية ضعيفة للشعب المرجانية الموجودة في الأعماق كان من الممكن أن تتعرض لأضرار جسيمة من جراء استخدام معدات الصيد التي تمس القاع، لا سيما معدات الجر القاعية. وأيدت فرنسا تعديلات عام ٢٠٠٨ لتدابير المنظمة

للحفظ والتي تتطلب اعتماد بروتوكول للصيد الاستكشافي بالنسبة لمناطق الصيد الجديدة حيث يمكن أن تشتبك المعدات المستخدمة بقاع البحر.

١٣٣ - وفي شمال شرق المحيط الأطلسي، قدم عدد من المجهين (ليتوانيا، والنرويج، والاتحاد الروسي، والجماعة الأوروبية) معلومات عن تدابير اتخذوها على سبيل التقيد بتدابير الحفظ والإدارة التي اعتمدها لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي في المنطقة الخاضعة لأنظمتها. ونفذت النرويج تدابير الحفظ والإدارة التي وضعتها لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي ومنظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي لحماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة من خلال أنظمتها الصادرة ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩ بشأن أنشطة صيد الأسماك في قاع البحار في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية في شمال شرق المحيط الأطلسي وشمال غربه. وفي عام ٢٠٠٩، اقترحت المفوضية الأوروبية أن تغلق لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي المناطق التي حددتها اتفاقية حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي وأن توسع إغلاق المنطقة حتى مصطبة هاتون، استناداً إلى الاستقصاءات الإسبانية التي تناولت قاع البحر وتوصية المجلس الدولي لاستكشاف البحار بهذا الصدد. ولم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المقترحات. كذلك قدمت المفوضية الأوروبية مقترحاً بالتخفيض الفوري بنسبة ٥٠ في المائة للعتبتين الحاليتين، وهما ١٠٠ كيلوغرام من الشعب المرجانية الحية و ١٠٠٠ كيلوغرام من الإسفنجيات الحية، اللتين تؤديان إلى تحديد احتمال وجود نظم إيكولوجية بحرية ضعيفة خلال عمليات صيد الأسماك. ووافقت لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي على التوصية بمستويات جديدة وأقل ارتفاعاً من العتبات في اجتماعها السنوي في عام ٢٠٠٩.

١٣٤ - وفي ما يتعلق بسفن الصيد، طبقت ليتوانيا الأنظمة التي اعتمدها لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي تنفيذاً للفقرة ٨٣ من القرار ١٠٥/٦١. بما في ذلك منع صيد الأسماك في قاع البحار في عام ٢٠٠٧ في بعض المناطق الواقعة ضمن المنطقة الخاضعة للتنظيم لحماية الشعب المرجانية في المياه العميقة، والحد من نشاط مصائد الأسماك في قاع البحار بنسبة ٣٥ في المائة، وحظر الشباك الخيشومية والشباك المشتركة والشباك المثلثة تحت عمق ٢٠٠ متر، وإزالة أدوات الصيد التي لا تحمل علامات مميزة أو تلك الثابتة غير الشرعية واستعادة المعدات المفقودة لتقليل الصيد الشبحي إلى أدنى حد ممكن. ونفذت أيضاً التوصية السادسة عشرة (٢٠٠٨) التي أصدرتها لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي بشأن تحديد المناطق القائمة لصيد الأسماك في قاع البحر، وأنشطة صيد الأسماك في قاع البحر في المناطق الجديدة لصيد الأسماك في قاع البحر، وتقييم أنشطة صيد الأسماك في قاع البحر ومقابلتها بالنظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة، فضلاً عن التوصية الرابعة عشر (٢٠٠٩)

التي أصدرتها اللجنة نفسها لحماية الموائل الضعيفة في المياه العميقة، والتوصية الثالثة عشر (٢٠٠٩) بشأن الإجراء العملي المتعلق بصيد الأسماك في مناطق صيد الأسماك في قاع البحر القائمة والجديدة.

١٣٥ - وذكر الاتحاد الروسي أنه شارك بفعالية في وضع تدابير لتنظيم مصائد الأسماك في المياه العميقة وحماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة في إطار المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٠٥/٦١. وقد شارك في عدد من أنشطة منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي المتعلقة بإدارة مصائد الأسماك في قاع البحار كالتبرير العلمي لإغلاق مصائد الأسماك ومنعها من الصيد في قاع البحار في بعض مناطق منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي وتنظيم مصائد الأسماك في قاع البحار في المنطقتين الخاصتين بلجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي ومنظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي على التوالي. كما رصد تقييد سفنه بالتدابير التي اعتمدها اللجنة والمنظمة لتنظيم مصائد الأسماك في قاع البحار، بما في ذلك من خلال اعتماد الوكالة الروسية الفدرالية لمصائد الأسماك لبعض الأنظمة، والموافقة والتحليل المبدئيين لطلبات ممارسة أنشطة صيد الأسماك في قاع البحار التي يقدمها أصحاب السفن الروس؛ وإصدار أذن لأصحاب السفن مع مراعاة أنظمة لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي ومنظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي المتعلقة بمصائد الأسماك في قاع البحار؛ ورصد أنشطة سفن الصيد عبر نظام رصد السفن والتفتيش بواسطة الساتل لمنع وقوع المخالفات في المناطق التي تتضمن نظاماً إيكولوجية بحرية ضعيفة.

١٣٦ - وفي جنوب شرق المحيط الأطلسي، قدمت دولتان (جمهورية كوريا واليابان) والمفوضية الأوروبية تقارير عن التدابير التي اتخذتها لتطبيق التدابير التي اعتمدها منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي، وفقاً للقرار ١٠٥/٦١. وأعلنت المفوضية الأوروبية أن المنظمة اعتمدت، بناءً على مقترحاتها، تدبير الحفظ ٦/٠٦ (٢٠٠٦) الذي أغلق مناطق عدة اعتبرت أنها تأوي موائل ونظماً إيكولوجية ضعيفة في المياه العميقة، فضلاً عن تدبير الحفظ ٠٧/١١ (٢٠٠٧) الذي حدد الشروط المتعلقة بفتح مصائد الأسماك في المناطق التي كانت مغلقة فيها سابقاً. وفرضت الشروط المباشرة إعداد خرائط للمنطقة المعنية، بالإضافة إلى تقييم للتأثير وخطة للبحوث المتعلقة بالأسماك قبل السماح باستئناف الصيد.

١٣٧ - وطلبت اليابان من السفن التي ترفع علمها والتي تمارس الصيد في المنطقة الخاصة لاتفاقية منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي التقيد بتدابير الحفظ التي وضعتها المنظمة وذلك بالرغم من أن لديها مركز المراقب لدى المنظمة. وتضمنت هذه التدابير تقديم بيانات متعلقة بالمصيد، وتقارير بالدخول والخروج إلى ومن مناطق الصيد التي حددتها المنظمة، ولزوم وجود مراقبين علميين على متن السفن، وتقديم تقارير المراقبين، وتجهيز السفن بنظام رصد السفن. وقد ضمن التقيد بهذه الأنظمة شفافية عمليات الصيد التي تقوم بها اليابان في المنطقة الخاصة باتفاقية منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي. إلا أن اليابان لم تعتمد أيًا من تدابير التخفيف التي اعتمدها المنظمة لمنع تعرض النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة لآثار عكسية خطيرة، لأن أسطولها من سفن الصيد استخدم مصائد الأسماك بالخيوط الطويلة ومصائد تعتمد على جرار صيد السرطانات في المنطقة الخاصة بالاتفاقية، مما أدى إلى وقوع آثار ضارة أقل على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة من تلك التي سببتها المصائد التي تستخدم الشباك المخروطية. كما أشارت جمهورية كوريا إلى أن لديها مركز المراقب في منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي، إلا أنها التزمت بتدبير الحفظ ٠٨/١٢ الذي وضعته المنظمة بشأن أنشطة صيد الأسماك في قاع البحار، الذي اعتمد كتدبير مؤقت خلال اجتماع المنظمة السنوي الخامس لتنفيذ القرار ١٠٥/٦١.

١٣٨ - وفي المنطقة الخاصة باتفاقية اللجنة العامة لمصائد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط، التزمت كرواتيا، بوصفها عضواً في اللجنة المذكورة، بحظر الصيد بالشباك المخروطية تحت عمق ١٠٠٠ متر، الذي فرضته المنظمة في المنطقة الداخلية في نطاق اختصاصها، وفرضت أيضاً نظام ترخيص صارم على سفن الصيد التابعة لها والتي تنشط في المنطقة الخاصة بالاتفاقية.

٤ - إنشاء منظمات وترتيبات إقليمية جديدة لإدارة مصائد الأسماك لديها صلاحية تنظيم الصيد في قاع البحار واتخاذ تدابير مؤقتة وتنفيذها

١٣٩ - تهيب الفقرة ٨٥ من قرار الجمعية العامة ١٠٥/٦١ بالدول المشاركة في المفاوضات الرامية إلى إنشاء منظمة وترتيب إقليمي معني بإدارة مصائد الأسماك له صلاحية تنظيم الصيد في قاع البحار أن تعجل. تمثل هذه المفاوضات وأن تتخذ وتنفذ، في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، تدابير مؤقتة وفقاً للفقرة ٨٣ من هذا القرار وأن تجعل هذه التدابير علنية. ومن ثم اعترفت الحكومات بأهمية حماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة بوصفها موائل للتنوع البيولوجي البحري في المناطق التي لا يوجد بها منظمات وترتيبات إقليمية

لإدارة مصائد الأسماك، نظرا لتعرض الأنواع الموجودة في أعماق البحار للخطر من جراء الاستغلال ونظرا لضعف إمكانياتها في التعافي. وبذلت العديد من الدول جهودا من أجل إنشاء منظمات وترتيبات إقليمية جديدة لإدارة مصائد الأسماك في منطقتي شمال غرب المحيط الهادئ وجنوب المحيط الهادئ، بوسائل من بينها اتخاذ تدابير مؤقتة لإدارة الأرصد السميكية وحماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة على نحو مستدام، ويتوقف ذلك على بدء نفاذ الاتفاق أو الترتيب من أجل إنشاء المنظمات أو الترتيبات الإقليمية الجديدة لإدارة مصائد الأسماك، واعتماد أنظمة المحافظة والإدارة.

١٤٠ - وفيما يتعلق بجنوب المحيط الهندي، اعتمد الاتفاق بشأن مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي في مؤتمر عقده منظمة الأغذية والزراعة في روما في تموز/يوليه ٢٠٠٦. وهذا الاتفاق له الولاية بالمحافظة على الموارد بخلاف أسماك التونة وإدارتها في مناطق خارج الولاية الوطنية للدول الساحلية في جنوب المحيط الهندي. ووقعت ست دول (جزر القمر، وجزر سيشيل، وفرنسا، وكينيا، وموزامبيق، ونيوزيلندا) ووقعت المفوضية الأوروبية الاتفاق. إلا أنه لم يدخل حيز النفاذ بعد. وفي المؤتمر، اعتمد المشاركون قرارين، أحدهما يتناول جمع البيانات وتداول المعلومات والبيانات المتصلة بمصائد أسماك أعالي البحار، ويتناول الآخر الترتيبات المؤقتة من أجل المحافظة على الموارد السميكية وإدارتها في أعالي البحار في جنوب المحيط الهندي، ويهيب بالدول المعنية والمنظمات المعنية بالتكامل الاقتصادي الإقليمي أن تتعاون من أجل المحافظة على الموارد السميكية التي يغطيها الاتفاق وإدارتها، رهنا ببدء نفاذ الاتفاق. وتتضمن الترتيبات المؤقتة جمع البيانات المتعلقة بمصائد الأسماك والموارد السميكية، وتيسير إجراء التقييمات العلمية للأرصدة، ووضع معايير للترخيص للسفن، والترتيبات الخاصة بخدمات الأمانة (انظر الفقرة ١٩٠ من الوثيقة A/61/154).

١٤١ - وفي ختام المؤتمر، أعلن أعضاء رابطة مصائد الأسماك في المياه العميقة بجنوب المحيط الهندي، الذين كانوا يقومون بالصيد في المنطقة الخاصة بالاتفاق منذ عام ١٩٩٦، عن إغلاقهم طوعا ١١ منطقة من مناطق أعالي البحار تمثل ٣٠٩ ٠٠٠ كيلومتر مربع أمام عمليات الصيد التي تقوم بها سفنهم. وجرى الإعلان بأن اتفاقات مناطق القاع المحمية هذه من شأنها أن تؤدي إلى الحفاظ على مرجانيات المياه العميقة والأسماك القاعية الأخرى ذات الصلة^(٥٦). وأفادت جزر كوك بأنها تدعم مبادرات الرابطة.

(٥٦) <http://www.fao.org/newsroom/en/news/2006/1000360/index.html>

(أ) شمال غرب المحيط الهادئ

١٤٢ - حالة المفاوضات شارك عدد من الدول (الاتحاد الروسي، وجمهورية كوريا، وكندا، والولايات المتحدة، واليابان) في مشاورات من أجل إنشاء آلية جديدة لإدارة عمليات الصيد باستخدام الشبكات التي تبحر على قاع البحار في أعالي البحار في شمال غرب المحيط الهادئ^(٥٧). وعقدت ستة اجتماعات حكومية دولية حتى تاريخه وأدت المناقشات إلى اعتماد تدابير مؤقتة طوعية لتفعيل الأحكام ذات الصلة من قرار الجمعية العامة ١٠٥/٦١، واعتمدت التدابير المؤقتة في الاجتماع الحكومي الدولي الثاني الذي عقد في بوسان، بجمهورية كوريا في عام ٢٠٠٧، وعززت أيضا في الاجتماعات التي عقدت في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. وفي الاجتماع الحكومي الدولي السادس الذي عقد في بوسان في عام ٢٠٠٩، جرى تعديل التدابير المؤقتة كذلك لتعكس عناصر إضافية وتوضح التنفيذ في عدد من المجالات الأساسية^(٥٨).

١٤٣ - وبالتوازي مع العمل الجاري للوفاء بمقتضيات القرار ١٠٥/٦١ بشأن التدابير المؤقتة، واصلت الدول المشاركة التفاوض لوضع صك لإنشاء آلية إقليمية جديدة لإدارة المصائد السمكية. ووفقا للفقرة ٨٥ من القرار ١٠٥/٦١ التي دعت الدول المشاركة في المفاوضات الرامية إلى إنشاء منظمة أو ترتيب إقليمي معني بإدارة مصائد الأسماك له صلاحية تنظيم الصيد في قاع البحار إلى أن تعجل بهذه المفاوضات، وأعدت الأمانة المؤقتة لإدارة مصائد الأسماك القاع في أعالي البحار في شمال غرب المحيط الهادئ مشروع اتفاقية لآلية لإدارة طويلة الأمد. وجرى البدء في مشاورات أولية بشأن نص مشروع الاتفاقية في الاجتماع الحكومي الدولي الثالث الذي عقد في هونولولو، بالولايات المتحدة، في عام ٢٠٠٧. وناقشت الدول المشاركة الخيارات المستقبلية الممكنة للإدارة، وهي في المقام الأول توسيع النطاق الجغرافي الحالي ونطاق الموارد السمكية والتي ستغطيها الاتفاقات المقبلة. واستمرت تلك المناقشات في الاجتماع الحكومي الدولي الرابع الذي عقد في فلاديفوستوك، بالاتحاد الروسي في عام ٢٠٠٨.

(٥٧) يغطي الاتفاق الجديد مناطق أعالي البحار الواقعة في شمال غرب المحيط الهادئ، التي تعرف على أنها تلك التي تقع في إطار المنطقة الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة رقم ٦١، بما في ذلك جميع هذه المناطق والأنواع البحرية بخلاف '١' تلك التي تغطيها بالفعل الصكوك الدولية القائمة المعنية بإدارة مصائد الأسماك، بما في ذلك الاتفاقات الثنائية والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، '٢' المناطق المغلقة من أعالي البحار المحاطة بمنطقة اقتصادية خالصة لدولة بمفردها.

(٥٨) انظر، New Mechanisms for Protection of Vulnerable Marine Ecosystems and Sustainable Management of High Seas Bottom Fisheries in the Northwestern Pacific Ocean at <http://nwpbfo.nomaki.jp/index.html>

١٤٤ - وفي الاجتماع الحكومي الدولي الخامس الذي عقد في طوكيو في عام ٢٠٠٨، وافقت الدول المشاركة على توسيع النطاق الجغرافي للاتفاقية ووافقت من حيث المبدأ على توسيع نطاق الأنواع المقرر تغطيتها. ونوقش نص المشروع الذي أعدته الأمانة المؤقتة في الاجتماع الحكومي الدولي السادس. واتفقت الدول المشاركة على التعجيل بالمفاوضات، بحضور كندا للاجتماع لأول مرة بوصفها دولة ساحلية مطلة على شمال المحيط الهادئ.

١٤٥ - ومن المنتظر أن تستمر المفاوضات خلال عام ٢٠٠٩ ومن المحتمل أن تمتد إلى عام ٢٠١٠. وسوف تتكفل المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك التي ستنشأ في المستقبل بإدارة عمليات الصيد في قاع البحار التي تقوم بها السفن التي تعمل في أعالي البحار وبالإدارة المستدامة للأرصدة السمكية وحماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة في مناطق أعالي البحار بشمال غرب المحيط الهادئ.

١٤٦ - اتخذ تدابير مؤقتة في الاجتماع الحكومي الدولي الثاني الذي عقد في عام ٢٠٠٧، اتخذت الدول المشاركة تدابير مؤقتة، على النحو الذي اشترطته الفقرة ٨٥ من القرار ١٠٥/٦١ وكان مقرراً لهذه التدابير أن تكون سارية وجاهزة للعمل بحلول موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، ما لم يذكر خلاف ذلك. وفي الاجتماع الحكومي الدولي الثالث، وفي أعقاب المشاورات بشأن تنفيذ التدابير المؤقتة، اتفقت الدول المشاركة على تنقيح التدابير. وفي الاجتماع الحكومي الدولي الرابع، ناقشت الدول العمل الجاري من أجل الوفاء بالتزاماتها بموجب القرار ١٠٥/٦١، ألا وهي إرساء معايير مستندة إلى معايير علمية لاستخدامها في تقييم ما إذا كانت أنشطة الصيد من شأنها أن تلحق آثاراً ضارة كبيرة بالنظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة، وتقييم الإطار الزمني اللازم للقيام بمثل هذا العمل.

١٤٧ - وفي الاجتماع الحكومي الدولي الخامس، اعتمدت الدول المشاركة مشروع أسس ومعايير لتحديد النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة وتقييم آثار عمليات الصيد في قاع البحار على هذه النظم الإيكولوجية والأنواع البحرية؛ وتعريفها عملياً للمرجانيات في جبال إمبرور البحرية وفي منطقة مرتفعات هاواي الشمالية؛ ومعايير برنامج المراقبين، بما في ذلك المعلومات التي من المقرر جمعها وصيغة التقارير السنوية بشأن المراقبين. وفي الاجتماع الحكومي الدولي السادس، اعتمدت الدول المشاركة بروتوكول لمصائد الأسماك الاستكشافية^(٥٩).

(٥٩) المرجع نفسه، (المرفق الأول)، Science-based Standards and Criteria for Identification of VMEs and Assessment of Significant Adverse Impacts on VMEs and Marine Species (Annex 2), Format of National Report Sections on Development and Implementation of Scientific Observer Programmes (Annex 4), Observer Programme Draft Standards: Scientific Component (Annex 5), <http://nwpbf.noia.gov/index.html> والمتاحة على

١٤٨ - وتنص التدابير المؤقتة المنقحة على أهداف الإدارة المستدامة للأرصدة السمكية وحماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة، وتتضمن أحكاما بشأن النطاق الجغرافي، ومبادئ الإدارة، وجمع المعلومات بشأن المصائد والمعلومات العلمية، وإنشاء فريق علمي عامل، وتقاسم المعلومات، وفرض الرقابة الفعالة على السفن التي تقوم بالصيد في قاع البحر. وتحصر التدابير أنشطة الصيد في المستوى القائم لها ولا تسمح بالتوسع في الصيد في قاع البحار في مناطق جديدة. ولا يمكن أن يكون هناك استثناءات من هذه القيود إلا إذا أمكن الإشارة إلى أن أي نشاط من أنشطة الصيد خارج نطاق هذه الحدود أو في أي مناطق جديدة لن يلحق آثارا ضارة كبيرة بالأنواع البحرية أو بأي نظام من النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة. ومع ذلك، ستكون أنشطة الصيد هذه موضوعا لبروتوكول المصائد الاستكشافية.

١٤٩ - ووفقا للفقرة ٨٣ (أ) من القرار ١٠٥/٦١، تتضمن التدابير المؤقتة معايير مستندة إلى قواعد علمية، متماشية مع المبادئ التوجيهية الدولية لمنظمة الأغذية والزراعة، من أجل تقييم ما إذا كانت أنشطة الصيد تلحق آثارا ضارة كبيرة بالأنواع البحرية أو النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة، وتقتصر تدابير للإدارة للحيلولة دون هذه الآثار. وفيما يتعلق بتحسين البحث العلمي وجمع المعلومات وتقاسمها، تتكفل التدابير المؤقتة بجمع المعلومات من أجل تيسير الأعمال العلمية المصاحبة لتنفيذ التدابير. وتحقيقا لهذه الغاية، عكف الفريق العامل العلمي التابع للأمانة المؤقتة لإدارة مصائد أسماك القاع في أعالي البحار شمال غرب المحيط الهادئ على تحديد المعلومات الضرورية وتقييمها، من أجل تحديد النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة وكذلك المعلومات اللازمة لتقييم ما إذا كانت أنشطة الصيد في قاع البحر تنطوي على آثار ضارة كبيرة على هذه النظم^(٦٠).

١٥٠ - وتتكفل التدابير المؤقتة أيضا بعمليات إغلاق المناطق وحالات العثور على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة، وفقا للفقرات ٨٣ (ج) و (د) من القرار ١٠٥/٦١. وسيوقف الصيد في مصائد أسماك قاع البحار في المناطق التي من المعروف أن بها نظم إيكولوجية بحرية ضعيفة أو من المحتمل أن تظهر بها هذه النظم، استنادا إلى أفضل المعلومات العلمية، بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ما لم توضع تدابير للمحافظة وللإدارة للحيلولة دون وقوع آثار عكسية كبيرة على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة.

(٦٠) انظر New Mechanisms for Protection of Vulnerable Marine Ecosystems and Sustainable Management of High Seas Bottom Fisheries in the Northwestern Pacific Ocean, Scientific Working Group Assessment Review Procedures for Bottom Fishing Activities (Annex 3), <http://nwpbfo.nomaki.jp/index.html> والمتاح على

١٥١ - وفيما يتعلق بتواجد النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة أثناء عمليات الصيد، طُلب إلى السفن التابعة للدول المشاركة أن تتوقف عن أنشطة الصيد في أي موقع، يمكن أثناء عمليات الصيد العادية، أن تقابل فيه مرجانيات المياه الباردة^(٦١). وفي هذه الحالات، لا تستأنف السفينة أنشطة الصيد إلى أن تغير موقعها لتبتعد بمسافة كافية، لا تقل عن خمسة أميال بحرية، من أجل التقليل من احتمالية تواجد هذه النظم أثناء عمليات الصيد المقبلة. وجميع حالات التواجد هذه، بما في ذلك الموقع وأنواع الكائنات الحية المعنية، يجري إبلاغ الأمانة المؤقتة لإدارة مصائد أسماك القاع في أعالي البحار في شمال غرب المحيط الهادئ والتي ستخطر الدول المشاركة الأخرى، حتى يتسنى اتخاذ التدابير الملائمة فيما يتعلق بالموقع ذي الصلة. وتم وضع بروتوكول المصائد الاستكشافية لتقديم الإرشاد بشأن القيام بعمليات صيد استكشافية لكفالة التماسي مع كل من التدابير المؤقتة والقرار ١٠٥/٦١.

١٥٢ - ولم يتم بعد التوصل إلى توافق في الآراء فيما بين الدول المشاركة بشأن المنطقة أو المناطق التي من المقرر إغلاقها نظرا للمعرفة بوجود نظم إيكولوجية بحرية ضعيفة بها أو لاحتمال وجود هذه النظم بها^(٦٢)؛ ولا بشأن التدابير التي من المقرر اتخاذها لتعزيز استدامة الأرصد السمكية المستهدفة^(٦٣)؛ ولا بشأن وضع بروتوكول لتواجد النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة أثناء عمليات الصيد. وحاليا يجري مناقشة بروتوكول أكثر تفصيلا مناقشة مستفيضة^(٦٤). وكانت هناك أيضا اختلافات في الآراء بشأن أي من تدابير الإدارة ينبغي استحداثها استجابة للنتائج التي توصلت إليها الدول المشاركة بشأن تحديد النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة وتحديد ما إذا كانت أنشطة الصيد في أعماق البحر من شأنها أن تؤدي إلى آثار ضارة كبيرة على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة، وعلى استدامة الأرصد السمكية في أعماق البحار في الأمد البعيد.

١٥٣ - اتخذ تدابير مؤقتة اتفقت جمهورية كوريا والاتحاد الروسي على تقييد أنشطة الصيد في أعماق البحر في أعالي البحار في شمال غرب المحيط الهادئ لتظل في مستوياتها الحالية، امتثالا للتدابير المؤقتة. وأشارت جمهورية كوريا إلى أنها ستنشر بنسبة ١٠٠ في المائة تغطية بالمراقبين على متن جميع سفنها التي تقوم بالصيد بالشباك التي تُجر على قاع البحار بحلول

(٦١) جرى الاتفاق بشكل مبدئي على أن مرجانيات المياه الباردة تشمل: alcyonacea, antipatharia, gorgonacea, and scleractinia.

(٦٢) في ظل غياب التوافق في الآراء، اتفقت بعض الدول المشاركة فيما بينها على إغلاق مناطق معينة.

(٦٣) وهي أساسا، الأسماك المصفحة الرأس وسمك ألفونسينو الرائع.

(٦٤) في ظل غياب التوافق في الآراء، قررت بعض الدول المشاركة أن تطبق معاييرها الخاصة بشأن الحد الأقصى.

نهاية عام ٢٠٠٩، بغرض تحديد الآثار الضارة الكبيرة المحتملة على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة.

١٥٤ - وأشار الاتحاد الروسي إلى أنه إلى جانب الجهود المبذولة في إطار الفريق العلمي العامل من أجل تقييم المعلومات لتحديد النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة، فإنه كان قد امتنع عن الصيد بالشباك التي تُجر على قاع البحار في المناطق التي أشارت أفضل المعلومات العلمية إلى وجود أنواع كاشفة لنظم إيكولوجية بحرية ضعيفة وهي نجم البحر المرجاني. واتباعاً للنهج التحوطي، فقد وسع الاتحاد الروسي من نطاق حماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة ليمتد إلى المناطق المحيطة، وذلك بأنه اشترط على سفن الصيد أن تتحرك على بعد مسافة لا تقل عن خمسة أميال بحرية من موقع هذه النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة. ويزعم أيضاً حظر الصيد بالشباك في جميع مناطق الجبال البحرية بحلول نهاية عام ٢٠٠٩، فيما عدا من أجل الأغراض العلمية والاستكشافية، خفضاً لصيد سمك ألفونسينو والأسماك المصفحة الرأس.

١٥٥ - وأفادت الولايات المتحدة بأنها لم تشارك قط في أنشطة تجارية للصيد في قاع البحر في جبال أمارور البحرية في شمال غرب المحيط الهادئ. ومع ذلك، فإنه نظراً لحقيقة أن المنطقة الاقتصادية الخالصة للولايات المتحدة ملاصقة تماماً للطرف الجنوبي لمنطقة الصيد المعنية، ولأن الجزء الموجود في أقصى شمال المنطقة الاقتصادية الخالصة المحيطة بجزر هاواي الشمالية الغربية يشمل جبالاً بحرية كان يجري فيها في الماضي أنشطة الصيد في الأعماق، فقد انتهت الولايات المتحدة الأمريكية من إعداد تقييم بوصفها دولة ساحلية تتضمن منطقتها الاقتصادية الخالصة نفس الأرصدية من الكثير من الأنواع المتضررة. وكانت قد اقترحت أيضاً اتخاذ تدابير مؤقتة إضافية للمحافظة وتدابير للإدارة بشأن الأنواع البحرية والنظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة المحتملة، بما في ذلك إغلاق المنطقة ذات الأولوية العليا التي تحدد كموتل لأنواع كاشفة (المرجانيات)، ولمناطق الجبال البحرية وإغلاق ثانٍ لمناطق بغرض المساعدة في إعادة بناء رصيد الأسماك المصفحة الرأس في شمال المحيط الهادئ.

١٥٦ - وأشارت الولايات المتحدة إلى أنه بعد الاستعراض الذي جرى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وشباط/فبراير ٢٠٠٩ للتقييمات التي أجرتها كل دولة والتدابير المقترحة للحفاظ والإدارة، لم تستطع الدول المشاركة الوصول إلى توافق في الآراء بشأن أي تدابير للإدارة ينبغي أن تنفذها جميع الدول التي تقوم بعمليات الصيد استجابة للنتائج التي جرى التوصل إليها. ولهذا أصبح الأمر متوقفاً على ما تقرره دولة العلم، بموجب بنود القرار ١٠٥/٦١ لتحديد ما إذا كانت عمليات الصيد سيستمر الترخيص بها فيما بعد ٣١ كانون

الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وإذا كان الأمر كذلك، تحديد أي تدابير إضافية لإدارة لتطبيقها بالنسبة لهذا النشاط من أنشطة الصيد.

١٥٧ - وأشارت كل من اليابان وجمهورية كوريا إلى أنه في ظل غياب التوافق للآراء فيما يخص وضع بروتوكول بشأن تواجد النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة أثناء عمليات الصيد، فستقوم الدولتان بتطبيق معاييرهما الخاصة استنادا إلى توصية لمنظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي بشأن وضع بروتوكول لها بشأن التواجد، وهما يعتبران ذلك تحسنا عن الحكم الحالي الوارد في التدبير المؤقت.

(ب) جنوب المحيط الهادئ

١٥٨ - حالة المفاوضات - كان المشاركون في المشاورات الدولية الرامية إلى إنشاء المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك بجنوب المحيط الهادئ، وهي منظمة إقليمية لإدارة مصائد الأسماك من أجل حفظ وإدارة الأنواع غير الكثيرة الارتحال في أعالي البحار بجنوب المحيط الهادئ، يسعون إلى إجراء مفاوضاتهم وفقا للفقرة ٨٥ من قرار الجمعية العامة ١٠٥/٦١. وقد جرت حتى الآن سبع جولات من المفاوضات، حيث جرت الجولة الأولى في ويلينغتون، نيوزيلندا، في عام ٢٠٠٦. وفي الاجتماع الثالث، الذي عُقد في رينكا، بشيلي، في عام ٢٠٠٧، اعتمدت تدابير مؤقتة، بما في ذلك تدابير لإدارة الصيد في قاع البحار، ومراقبة تأثير الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة.

١٥٩ - ولقد وصلت المفاوضات حول مشروع الاتفاق إلى مرحلة متقدمة ومن المتوقع أن تُختتم في أواخر عام ٢٠٠٩ أو أوائل عام ٢٠١٠. ومن المتوقع أن تعمل المنظمة الإقليمية المستقبلية لإدارة مصائد الأسماك على حفظ وإدارة الموارد البحرية الحية في أعالي بحار المنطقة الجنوبية من المحيط الهادئ، بخلاف الأصناف المدرجة في المرفق الأول باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ومن شأن إنشاء هذه المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك أن يسد الثغرة الموجودة في إدارة منطقة شاسعة من أعالي البحار تمتد من الطرف الشرقي للمنطقة الجنوبية من المحيط الهندي عبر بحر تسمانيا والمحيط الهادئ إلى أعالي البحار المتاخمة للمنطقة التي تخضع للولاية الوطنية لدول أمريكا الجنوبية، التي لا تخضع فيها مصائد الأسماك الخاصة بأرصدة سمكية معينة متداخلة المناطق، وأرصدة سمكية متفردة في أعالي البحار، مثل السمك الخشن البرتقالي، والحبار، والماكريل، إلا لرقابة ضئيلة أو لا تخضع لأي رقابة على الإطلاق.

١٦٠ - واعترافا بالاحتياجات الخاصة للدول النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، جرى حث المشاركين في الاجتماع الثالث على تقديم المساعدة المالية والعلمية والتقنية، في حال توافرها، لتعزيز قدرة تلك الدول النامية على تنفيذ التدابير المؤقتة والمشاركة

بفعالية في المفاوضات بشأن مشروع الاتفاق الخاص بإنشاء المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ.

١٦١ - اعتماد التدابير المؤقتة - اتفق المشاركون، في الاجتماع الثالث في عام ٢٠٠٧، على مجموعة من التدابير المؤقتة، الطوعية وغير الملزمة قانوناً، لحفظ وإدارة مصائد الأسماك التي كانت موضوعاً للمفاوضات. وينبغي على المشاركين تنفيذ التدابير المؤقتة وفقاً للقوانين والأنظمة الخاصة بكلٍ منهم، مع مراعاة السفن التي ترفع أعلامهم وتقوم بصيد الأنواع السمكية غير الكثيرة الانتحال في أعالي البحار في جنوب المحيط الهادئ، لنهج النظام الإيكولوجي في إدارة مصائد الأسماك والنهج التحوطي، من أجل تحقيق الإدارة المستدامة للأرصدة السمكية ولحماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة بالمنطقة^(٦٥).

١٦٢ - وحيث أن المنطقة المستقبلية للاتفاقية التي ستعمل في إطارها المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك بجنوب المحيط الهادئ لا تزال قيد التفاوض، فستتطبق التدابير المؤقتة على منطقة أعالي البحار التي تقع جنوب خط الاستواء، إلى الشمال من المنطقة الخاصة باتفاقية حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، وإلى الشرق من المنطقة التي يغطيها الاتفاق بشأن مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الهندي، وإلى الغرب من مناطق مصائد الأسماك التي تخضع لولاية دول أمريكا الجنوبية. وستصبح التدابير المؤقتة نافذة المفعول ابتداءً من ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وما لم يُنصَّ على خلاف ذلك، فستطبَّق حتى دخول الاتفاق موضع التفاوض حيز النفاذ، واعتماد تدابير الحفظ والإدارة وفقاً لذلك الاتفاق. وينبغي على المشاركين استعراض التدابير المؤقتة، حسب الاقتضاء، بحيث يصبح من الممكن تنقيحها في الاجتماعات المقبلة.

١٦٣ - ومن بين التدابير المؤقتة المتعلقة بمصائد الأسماك في قاع البحار، قرر المشاركون أن يقتصر الحد السفلي لجهد الصيد وكميات الصيد في قاع البحار على المستويات الحالية (أي، مستويات المتوسط السنوي خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦) من حيث عدد سفن الصيد والبارامترات الأخرى التي تعكس مستوى كمية الصيد، وجهد الصيد والقدرة على الصيد؛ وعدم توسيع أنشطة الصيد في قاع البحار إلى مناطق جديدة في أعالي البحار بجنوب المحيط الهادئ لا يحدث فيها مثل هذا النوع من صيد الأسماك. وقرر المشاركون بأنه، ابتداءً من عام ٢٠١٠، وقبل فتح مناطق جديدة أو

(٦٥) Interim Measures adopted by Participants in Negotiations to establish a SPRFMO, 3rd International Meeting Renaca, Chile, 20 April-4May (www.southpacificfmo.org)

توسيع جهد الصيد أو كمية الصيد بحيث تتجاوز المستويات الحالية، فسيتم وضع تدابير للحفاظ والإدارة تمنع أنشطة الصيد في قاع البحار من أن تُحدث تأثيرات ضارة كبيرة على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة وعلى الاستدامة الطويلة الأمد للأرصدة السمكية للبحار العميقة، أو سيتم تحديد أنه لن يكون لهذه الأنشطة تأثيرات ضارة بناء على تقييمات يجري القيام بها وفقا للتدابير المؤقتة.

١٦٤ - كما تناولت التدابير المؤقتة حاجة المشاركين للتعاون، بناء على أفضل المعلومات العلمية المتاحة، في تحديد النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة في المنطقة، ووضع خريطة للمواقع التي توجد بها تلك النظم الإيكولوجية، وأن يقدموا هذه البيانات والمعلومات إلى الأمانة المؤقتة للمنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ بغرض تعميمها على جميع المشاركين. وفيما يتعلق بالمناطق التي من المعروف، بناء على أفضل المعلومات العلمية المتاحة، أن النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة تتواجد فيها، أو من المحتمل أن تتواجد فيها، وقرر المشاركون إغلاق هذه المناطق أمام الصيد في قاع البحار ما لم يتم، استنادا إلى تقييم يتم الإضطلاع به وفقا للتدابير المؤقتة، وضع تدابير للحفاظ والإدارة لمنع حدوث آثار ضارة كبيرة على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة وعلى الاستدامة الطويلة المدى للأرصدة السمكية بالبحار العميقة، أو أن يكون قد تحدد بأنه لن يكون للصيد في قاع البحار آثار ضارة كبيرة على هذه النظم الإيكولوجية أو على الاستدامة الطويلة المدى للأرصدة السمكية بالبحار العميقة.

١٦٥ - وبخصوص مصادفة وجود النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة، اتفق المشاركون على أن يشترطوا على السفن التي ترفع أعلامهم بأن توقف أنشطة الصيد في قاع البحار على مسافة خمسة أميال بحرية من أي موقع في المنطقة التي تتم فيها، أثناء عمليات صيد الأسماك، مصادفة أدلة على وجود نظم إيكولوجية بحرية ضعيفة، وبلوغ الأمانة المؤقتة بمصادفة تلك الأدلة بغرض اعتماد التدابير المناسبة فيما يتعلق بالموقع ذي الصلة.

١٦٦ - كما تُقدم التدابير المؤقتة إجراءات محددة للمشاركين لأن يقوموا، على أساس أفضل المعلومات العلمية المتاحة، بتقييم مدى إمكانية أن تكون للأنشطة الفردية للصيد في قاع البحار آثار ضارة كبيرة على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة، والتأكد من أنه، إذا أثبت التقييم بأنه سيكون لهذه الأنشطة تأثيرات ضارة كبيرة، فستتم إدارتها بطريقة تمنع حدوث هذه الآثار، أو لن يؤذن لهذه الأنشطة بالمضي قدما. وفي هذا الصدد، اعتمد إطار للتقييم القاعي في الاجتماع الرابع الذي عقد في نوميا، بكاليدونيا الجديدة، في عام ٢٠٠٧، لتسترشد به الدول في إجراء تقييمات الأثر، حسبما هو مطلوب في التدابير المؤقتة، بما في

ذلك عملية للمراجعة من قبل المشاركين الآخرين. وتم أيضاً، في الاجتماع السادس الذي عقد في كانبرا، بأستراليا، في عام ٢٠٠٨، اعتماد إجراءات للجمع والإبلاغ والتحقق وتبادل البيانات^(٦٦).

١٦٧ - ويقوم الفريق العامل العلمي المؤقت التابع للمنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ بعملية لإعادة النظر في معايير تقييم صيد أسماك القاع في ضوء المبادئ التوجيهية الدولية لمنظمة الأغذية والزراعة، والتي أعتُمدت مؤخراً. وستتناول الفريق العامل العلمي القضايا المتعلقة بتعريف "النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة"، وبرسم خرائط للجزال البحرية، وإدارة وتقييم الأنواع الأحيائية في أعماق البحار، وبوضع مبادئ توجيهية للتقارير السنوية الوطنية التي تُقدم إليه. كما بدأ الفريق عملية لتجميع المعلومات بشأن قواعد البيانات المستكملة عن الجزال البحرية في المنطقة، ولوضع قاعدة بيانات جغرافية مكانية مشتركة للآثار التي تتركها الشباك الجرّافة للقاع، والجزال البحرية، والنظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة. وسيحل معيار التقييم، بمجرد اعتماده، محل إطار التقييم الوارد بالتدابير المؤقتة، وذلك لتزويد المشاركين بتوجيهات أكثر تفصيلاً بشأن كيفية إجراء تقييمات الأثر.

١٦٨ - وفي الجلسة السابعة، التي عقدت في ليمّا، في عام ٢٠٠٩، ناقش المشاركون مشروع معيار تقييمي لأثر الصيد في قاع البحار أعدته نيوزيلندا لسفنها التي تقوم بصيد الأسماك في مناطق أعالي البحار في إطار اختصاص المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩^(٦٧). ويتطلب التقييم من جميع السفن التي تقوم بالصيد بشباك الصيد التي تُجر على قاع البحار في المناطق التي تعرضت للصيد المعتدل بشباك الجر على القاع أن تُكمل إستمارة تحليل أدلة على وجود النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة وأن تُسجّل الصيد العرضي لأحد عشر من المجموعات التصنيفية المحددة التي يتم اصطليدها في أي عملية لشباك الجر على القاع. وعتبة الأوزان مُحدّدة لكل مجموعة، فإذا تجاوز الوزن العتبة المحددة لكل مجموعة، يُحدد ذلك المعدّل على أنه "مؤشر على احتمال وجود نظم إيكولوجية بحرية ضعيفة" استناداً إلى الحساسية الواضحة لحساسية كل مجموعة للأثر. وإذا أظهر المعدل الإجمالي أدلة على وجود النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة، يُطلب من السفينة التوقف عن الصيد، وإبلاغ الأمانة المؤقتة للمنظمة الإقليمية لإدارة مصائد

(٦٦) انظر، Standards for the collection, reporting, verification and exchange of data, 6 October 2008, <http://www.southpacificfmo.org/interim-measures>.

(٦٧) متاح: <http://www.southpacificfmo.org/benthic-impact-assessments/>.

الأسماك في جنوب المحيط الهادئ عن الموقع، والتحرك لمسافة لا تقل عن خمسة أميال بحرية قبل استئناف الصيد.

١٦٩ - تنفيذ التدابير المؤقتة - في منطقة جنوب المحيط الهادئ، اتخذ عدد من الدول التي شاركت في التفاوض من أجل إنشاء المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ، الإجراءات اللازمة لتنفيذ التدابير المؤقتة التي اعتمدت من قبل المشاركين. وطورت نيوزيلندا نهجا متدرجا لتنفيذ التدابير المؤقتة للمنظمة الإقليمية، مع إعطاء أولوية عالية للصيد باستخدام الشباك التي تُجرّ على قاع البحار. وركزت الخطوات الأولية على إنفاذ القيود المتعلقة بمنطقة الصيد وجهد الصيد المحددين في التدابير المؤقتة، وقصر الصيد بالشباك التي تُجرّ على القاع، بالاستناد إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، على المناطق التي من المرجح أن تكون قد تعرضت للخطر بسبب الأنشطة السابقة للصيد بشباك الجر على القاع. وتعلق المناطق التي تعرضت للصيد الخفيف بشباك الجر على القاع أمام الصيد باستخدام الشباك التي تُجرّ على القاع. وفي المناطق التي تعرضت للصيد المعتدل بشباك الجر على القاع، يُطلب من السفن التوقف عن الصيد إذا تصادف الحصول على أدلة على وجود نظم إيكولوجية بحرية ضعيفة. بمعدل أعلى من المستويات المقررة، وأن تبعد لمسافة خمسة أميال بحرية من ذلك الموقع. وبالنسبة للمناطق التي تعرضت للصيد المكثف بشباك الجر على القاع، فقد اعتُبرت النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة، على أساس أفضل المعلومات المتاحة، بأنها قد تأثرت بالفعل بصورة كبيرة، وبالتالي، فإن "أحكام المصادفة" الواردة في الفقرة ٨٣ من القرار ١٠٥/٦١ لم يتم تطبيقها على هذه المناطق. ويطلب إلى جميع السفن التي تمارس الصيد بشباك الجر على القاع في المناطق التي تعرضت للصيد المعتدل بشباك الجر على القاع، إكمال استمارة تحليل أدلة على وجود النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة بعد كل عملية سحب لتحديد ما إذا كانت قد تمت مصادفة "أدلة" على وجود نظم إيكولوجية بحرية ضعيفة. وإذا صادفت إحدى السفن بالفعل "أدلة على وجود نظم إيكولوجية بحرية ضعيفة"، فإنه يُطلب منها التوقف عن الصيد، والإبلاغ عن موقع المصادفة، والتحرك لمسافة لا تقل عن خمسة أميال بحرية قبل استئناف الصيد. وبالإضافة إلى ذلك، يُطلب إلى جميع السفن أن تحمل على متنها مراقبين علميين مكلفين بتسجيل جميع المصيد العرضي القاعي لكل عملية سحب على حدة ولكل عملية سحب في جميع المناطق، وتقديم تقرير بذلك إلى وزارة الثروة السمكية بنيوزيلندا. وينبغي، في المناطق التي تعرضت للصيد المعتدل بشباك الجر على القاع، إكمال تقرير من هذا القبيل، بالإضافة إلى استمارة تحليل أدلة على وجود النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة. ومن بين جميع الدول التي تقوم بأنشطة الصيد في قاع البحار في منطقة الاتفاقية المستقبلية التي ستعمل في إطارها المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب

المحيط الهادئ، فقد قامت نيوزيلندا فقط بتقديم تقييم، مبني على أفضل الأدلة العلمية المتاحة، عما إذا كانت ستنتج عن أنشطة الصيد الفردية التي تقوم بها سفنها، باستخدام شبك الجر على القاع، آثاراً ضارة خطيرة على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة وعلى الاستدامة الطويلة الأجل للأرصدة السمكية للبحار العميقة، وفقاً للفقرة ٨٣ (أ) من القرار ١٠٥/٦١.

١٧٠ - وأشارت فرنسا إلى أنها تشارك في المفاوضات المتعلقة بإنشاء المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ، وأيدت اعتماد التدابير المؤقتة لتنظيم مصائد الأسماك في قاع البحار في جنوب المحيط الهادئ.

١٧١ - وأفادت جمهورية كوريا بأنها نفذت التدابير المؤقتة التي اعتمدها المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ، التي تطلب من جميع سفن الصيد التي ترفع علم الدول المشاركة أن تكون مزودة بنظام رصد السفن، وأن تحمل على متنها مراقبين، وأن تقصر جهودها في الصيد على المستويات الحالية.

١٧٢ - ولقد شاركت بيرو بنشاط في مفاوضات إنشاء المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ، التي تهدف للتصدي لحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة من أنواع الأسماك اليمية أو تلك التي تعيش في الأعماق بأعالي البحار بمنطقة جنوب المحيط الهادئ. وأفادت الولايات المتحدة وشيلي بأنهما لم تشاركا في أي أنشطة للصيد باستخدام شبك الجر على القاع في منطقة الاتفاقية المستقبلية التي ستنشأ بموجبها المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ، ولكنهما تشاركان في الأفرقة العاملة المؤقتة المعنية بالشؤون العلمية والبيانات، والمكلفة باستعراض تقييمات أنشطة الصيد باستخدام شبك الجر على القاع المقدمة من قبل المشاركين. وبالمثل، فإن كندا لا تقوم حالياً بصيد الأسماك في المنطقة الخاصة بالمنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ، إلا أنها تتقاسم خبرتها في مجال إدارة مصائد الأسماك الدولية من أجل أن تتم معالجة الثغرات في إدارة الصيد في أعالي البحار.

٥ - التدابير التي اتخذتها الدول من أجل المناطق التي لا توجد بها منظمات وترتيبات إقليمية لإدارة مصائد الأسماك

١٧٣ - اتخذت عدة دول (الاتحاد الروسي، إسبانيا، أستراليا، جزر كوك، جمهورية كوريا، المملكة المتحدة، نيوزيلندا، الولايات المتحدة) والمفوضية الأوروبية إجراءات لاعتماد وتنفيذ تدابير الحفظ والإدارة في مناطق أعالي البحار حيث لا توجد منظمات أو ترتيبات إقليمية معنية بإدارة مصائد الأسماك، أو لا توجد بها تدابير مؤقتة، وفقاً للفقرة ٨٦ من قرار الجمعية العامة ١٠٥/٦١.

١٧٤ - وأشارت أستراليا إلى أنها لكي تمثل للقرار ١٠٥/٦١، اتخذت إجراءات أحادية الجانب لفرض شروط جديدة على السفن التي ترفع علمها والتي تعمل في المنطقة التي يحكمها الاتفاق بشأن مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي. علاوة على ذلك، اعتمدت نهجا وقائيا يقرّ بأن جميع المناطق في أعالي البحار قد تحتوي على نظم إيكولوجية بحرية ضعيفة، ونظرا لعدم توفر معلومات لتحديد وتقييم آثار الأنشطة على النظم الإيكولوجية هذه، تم تنفيذ تدابير إدارية على جميع أنشطة الصيد في قاع البحار في أعالي البحار في أستراليا، للحيلولة دون حدوث آثار ضارة كبيرة على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة المحتملة. وتشمل شروط الحصول على تصريح للصيد في قاع البحار في أعالي البحار تدابير الحفاظ والإدارة للحد من أنشطة الصيد في قاع البحار في جنوب المحيط الهادئ في المناطق التي كانت أستراليا تقوم بالصيد فيها بين الأعوام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦، وتوفر الحماية للنظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة غير المحددة في المناطق التي لا يجري فيها الصيد.

١٧٥ - وبالإضافة إلى ذلك، جمعت أستراليا معلومات مفصلة عن رحلات الصيد من خلال متطلبات تقديم التقارير، وفرضت تغطية من المراقبين بنسبة ١٠٠ في المائة على جميع السفن التي تستخدم معدات الجر القاعية، في حين كانت تغطية المراقبين مطلوبة بنسبة ١٠ في المائة للسفن التي تستخدم أساليب صيد قاعية أخرى. وطلب أن تتوقف جميع أنشطة الصيد في القاع المسموح بها في دائرة نصف قطرها خمسة أميال بحرية بعد العثور على نظم إيكولوجية بحرية ضعيفة، يدلّ على ذلك وجود ١٠٠ كيلوغرام أو أكثر من المرجان أو الإسفنج. وعلاوة على ذلك، يُطلب إبلاغ سلطة إدارة مصائد الأسماك الأسترالية عند العثور عليها للسماح لها باتخاذ التدابير المناسبة.

١٧٦ - وكانت جزر كوك قد وافقت طوعاً على عدم تسجيل أو السماح لأي سفينة جديدة ترفع علمها دخول مصائد الأسماك في أعماق البحار في جنوب المحيط الهندي، في ظل عدم وجود اتفاق ملائم تتوافر فيه الصلاحية لتنظيم القدرات واستعراض حالة الموارد. كما كلّفت سفنها العاملة في جنوب المحيط الهندي بالقيام، في جملة أمور، بأنشطة تسجيل بيانات السفن، بما في ذلك تسجيل الصيد العرضي للشعاب المرجانية في المياه الباردة وغيرها من الكائنات القاعية، وجمع المعلومات البيولوجية. كما أعلنت الحكومة والمشتغلون المرخص لهم طوعاً عن عدد من المناطق القاعية المحمية التي لا يسمح فيها بالصيد. وكانت معايير اختيار المناطق القاعية المحمية على النحو التالي: النطاق الجغرافي، والتمثيل المورفولوجي لقاع البحار، وقبل البدء بالصيد وتوافر البيانات البيولوجية.

١٧٧ - وذكرت اليابان أنه لم تجر بحوث كافية لتحديد وجود نظم إيكولوجية بحرية ضعيفة في منطقة الاتفاق بشأن مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي. وبالإضافة إلى ذلك، وبما أن سفن الصيد التابعة لها تستخدم معدات الصيد في القاع في المنطقة، فإنها تنطوي على تأثير أقل على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة مما هي عليه لدى الصيد بالجر، ولم تعتبر أن تنفيذ تدابير التخفيف ضروريا. كما أكدت اليابان على أنها، شأن المشاركين الآخرين في مفاوضات الاتفاق بشأن مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي، قد وافقت على اتخاذ تدابير لكفالة الاستخدام المستدام للأنواع المستهدفة في منطقة الاتفاق بشأن مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ.

١٧٨ - وفي عام ٢٠٠٨، اعتمدت المفوضية الأوروبية لائحة بشأن حماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة في أعالي البحار من الآثار السلبية الناجمة عن معدات الصيد في القاع، في المناطق التي لا تغطيها منظمات وترتيبات إقليمية لإدارة مصائد الأسماك (لائحة المجلس رقم ٧٣٤/٢٠٠٨). وأدخلت اللائحة نظاما لإصدار تصاريح صيد خاصة للدول الأعضاء في المفوضية الأوروبية إذا أوفى المتقدمون بشروط محددة لإصدارها، بما في ذلك تقديم خطة صيد مفصلة. وتمنح السلطات المختصة تصاريح صيد خاصة بعد أن تجري تقييما للآثار المحتملة على أنشطة الصيد المستهدفة، وتخلص إلى أنه ليس من المحتمل أن يكون لهذه الأنشطة آثار ضارة كبيرة على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة. وقد حظُر استخدام معدات الصيد القاعية في المناطق التي لم يجز فيها تقييم علمي سليم. وضمت اللائحة أيضا أحكاما تتعلق بالعثور على نظم إيكولوجية بحرية ضعيفة على نحو غير متوقع، وإغلاق المنطقة، ووضع نظام للمراقبة على جميع السفن التي أصدرت لها تصاريح خاصة للصيد. وكان جنوب غرب المحيط الأطلسي، حيث لا توجد منظمات وترتيبات إقليمية مختصة لإدارة مصائد الأسماك لتنظيم الصيد في قاع البحار، وجنوب المحيط الهندي، حيث لم تُعتمد تدابير مؤقتة في إطار الاتفاق بشأن مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وهي المناطق الرئيسية التي تطرقت إليها اللائحة. وتجري المفوضية الأوروبية تقييما للتقارير الأولى عن كيفية تنفيذ اللائحة.

١٧٩ - وأفادت إسبانيا أنها أجرت أبحاثا علمية بحرية في مناطق أعالي البحار في جنوب غرب المحيط الأطلسي حيث تقوم السفن التابعة لها بالصيد بالجر على القاع، بهدف رسم خرائط وتحديد النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة. وسوف تُعلن نتائج البحث على الجمهور في نهاية عام ٢٠٠٩، وستكون بمثابة أساس لتحديد المناطق التي ينبغي حمايتها. وإلى أن يتم عرض نتائج البحث، اتخذت تدابير تخفيفية تقيد أنشطة الصيد في المنطقة التي كان يجري الصيد فيها في الماضي (البصمة التاريخية)، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٠٥/٦١.

كما وضعت قواعد إلزامية يجب أن تتبعها سفنها في حال عثورها على نظم إيكولوجية بحرية ضعيفة. وأفادت البرتغال أنها لم تصدر أي تراخيص لسفن الصيد التي ترفع علمها في المناطق خارج نطاق ولايتها الوطنية حيث لا توجد منظمات وترتيبات إقليمية لإدارة مصائد الأسماك.

١٨٠ - وأفادت المملكة المتحدة بأنها سمحت لسفن الصيد التي ترفع علمها بالقيام بعمليات الصيد بشباك الجر على القاع في أعالي البحار في جنوب غرب المحيط الأطلسي، إذا كانت لديها ترخيصا بالصيد. وتشمل شروط منح الترخيص كفالة الامتثال لتدابير الحفظ، وفرض قيود على الصيد بشباك الجر على القاع في المناطق التي تم فيها الصيد بشباك الجر على القاع سابقا خلال السنوات الأربعين أو الخمسين الماضية، واستخدام نظام إيكولوجي بحري ضعيف قائم، واشترط وجود بيانات كاملة عن الصيد، والالتزام بحمل جهاز رصد وتجنب المناطق التي تحتوي على الشعاب المرجانية في المياه العميقة. وبالإضافة إلى ذلك، لم يسمح بالصيد في مناطق جديدة في المياه العميقة دون إجراء تقييم للأثر البيئي.

١٨١ - وأفادت جمهورية كوريا بأنها تقوم أيضا بالصيد في قاع البحار في جنوب غرب المحيط الأطلسي، ووفقا لقرار الجمعية العامة ١٠٥/٦١، بدأت مناقشات مع الدول المعنية بغية اعتماد نظام حفظ وإدارة سليم لهذه المنطقة. ونظمت عدة حلقات عمل لصناعات الصيد في قاع البحار لزيادة الوعي بأهمية حماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة. وخلال تطبيق النهج الوقائي، أصدرت سلطات الصيد في جمهورية كوريا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، توجيهها إداريا لتطبيق اللائحة الدولية بشأن تنظيم الصيد في قاع أعالي البحار لتنظيم أنشطة الصيد في قاع البحار في المناطق التي لا توجد فيها منظمة أو ترتيب إقليمي لإدارة مصائد الأسماك، أو عملية لإنشاء مثل هذه المنظمة أو ذلك الترتيب. وقدم التوجيه تعريفا للنظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة، والآثار السلبية الهامة على الصيد في قاع البحار، والسفن اللازمة للإبلاغ عن وجود نظم إيكولوجية بحرية ضعيفة ونقلها، وكذلك لتثبيت نظام مراقبة السفن. وفي عام ٢٠٠٩، أدرجت عناصر إضافية في التوجيه، نُشرت حاليا باعتبارها اللائحة رقم ٢٠٠٩-٢٧، مثل إصدار تراخيص صيد منفصلة للصيد القاعي في أعالي البحار، استنادا إلى تقييم التأثيرات المحتملة لأنشطة الصيد، وشرط الانتقال إلى موقع بديل على مسافة ميل واحد كحد أدنى من الموقع عند العثور على نظم إيكولوجية بحرية ضعيفة.

١٨٢ - وأفادت الولايات المتحدة بأنها لا تصرح لأي سفينة ترفع علمها بممارسة الصيد في قاع البحار في المناطق الواقعة خارج نطاق ولايتها الوطنية. وفي عام ٢٠٠٥، كانت قد

قررت، باعتبارها مسألة من مسائل السياسة العامة، أن الولايات المتحدة لن تصدر تصاريح جديدة للسفن لصيد الأسماك في الجبال البحرية في أعالي البحار إلى أن تجري المشاورات المطلوبة بموجب قانون السياسة البيئية الوطنية وقانون الأنواع المهددة بالانقراض. ويجري تحديث التشريعات المحلية لتعكس هذه السياسة. وعلى نحو خاص، قانون ماغنوسون ستيفنس للحفظ والإدارة، بصيغته المعدلة في عام ٢٠٠٧، الذي اعتبر أن أنشطة الصيد التي تنطوي على آثار سلبية على الجبال البحرية، والمنافث الحرارية المائية، والشعاب المرجانية في المياه الباردة والواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، والتي لا تطبق بها تدابير للحفظ لمنظمة أو ترتيب إقليمي لإدارة مصائد الأسماك، تعتبر غير قانونية، وغير مبلغ عنها، وغير منظمة.

١٨٣- وذكرت نيوزيلندا أن السفن التي ترفع علمها هي التي يصرح لها فقط بالقيام بأنشطة الصيد في قاع البحار في المناطق الواقعة خارج نطاق ولايتها الوطنية والتي تقوم بهذا النوع من الصيد في المناطق التي اعتمدت فيها تدابير الحفظ والإدارة وتنفيذها وفقا للفقرة ٨٣ أو ٨٥ من القرار ١٠٥/٦١، أي منطقة اتفاقية لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، ومناطق أعالي البحار الخاضعة للتدابير المؤقتة للمنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ.

١٨٤- وبالإضافة إلى جهودها الرامية إلى تنفيذ تدابير لتنظيم مصائد الأسماك في قاع البحار في شمال المحيط الأطلسي، أبلغ الاتحاد الروسي أنه يزمع إجراء أبحاث في مجال النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة في بحر بارنتس بهدف وضع تدابير لحماية هذه النظم الإيكولوجية من الصيد في قاع البحار.

جيم - الإجراءات التي اتخذها الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المختصة لإدارة مصائد الأسماك لجعل التدابير المعتمدة علنية

١ - الإعلان عن التدابير التي اعتمدها المنظمات والترتيبات الإقليمية المختصة لإدارة مصائد الأسماك

١٨٥- أهابت الجمعية العامة في الفقرة ٨٤ من قرارها ١٠٥/٦١ بالمنظمات والترتيبات الإقليمية المختصة لإدارة مصائد الأسماك التي لها صلاحية تنظيم مصائد الأسماك في قاع البحار بجعل التدابير المتخذة عملاً بالفقرة ٨٣ من هذا القرار علنية. وتوجد لدى المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك التالية مواقع على الإنترنت تعلن وتورد فيها تفاصيل عن تدابير الحفظ والإدارة لديها:

- تحتفظ منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي بموقع على شبكة الإنترنت تنشر فيه جميع الوثائق والتقارير المعتمدة بما في ذلك حفظ وتدابير إنفاذ اتفاقية المنظمة (www.nafo.int)؛
- يوجد لدى لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي موقعا على شبكة الإنترنت تنشر فيه جميع الوثائق ذات الصلة، بما فيها تلك المتصلة بالصيد في قاع البحار والنظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة (www.neafc.org)؛
- يوجد لدى منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي موقعا على شبكة الإنترنت تورد فيه تفاصيل بشأن تدابير الحفظ والإدارة التي اعتمدت بشأن أنشطة الصيد في قاع البحار (www.seafo.org)؛
- يوجد لدى لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا موقعا على شبكة الإنترنت تورد فيه وصفا مفصلا عن تدابير الحفظ المنفذة. وتقوم الأمانة العامة للجنة سنويا بجمع قائمة السفن المرخص لها بالصيد عملا بتدابير الحفظ المعتمدة، التي تم نشرها للجمهور على موقع اللجنة على الإنترنت (www.ccamlr.org).

٢ - جعل التدابير التي اعتمدها الدول علنية

١٨٦- أهابت الجمعية العامة في الفقرة ٨٥ من قرارها ١٠٥/٦١ بالدول اتخاذ تدابير مؤقتة وفقا للقرار وأن تجعل هذه التدابير علنية. وأهابت الجمعية في الفقرة ٨٧ من القرار بالدول أن تعلن عن طريق منظمة الأغذية والزراعة قائمة بالسفن التي ترفع علمها المأذون لها بالقيام بأنشطة صيد في قاع البحار في المناطق الخارجة عن نطاق ولايتها الوطنية، والتدابير التي اتخذتها عملا بالفقرة ٨٦ من القرار. وفي هذا الصدد، أشارت الولايات المتحدة والمفوضية الأوروبية إلى أنهما تؤيدان بقوة الشفافية ونشر التدابير على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة ١٠٥/٦١، لما كان هذا الأمر ضروريا لتقييم كفاءة الإطار المعتمد بموجب القرار.

(أ) جعل التدابير المؤقتة علنية

١٨٧- وفقا للفقرة ٨٥ من القرار ١٠٥/٦١، تحتفظ الأمانات المؤقتة لكل من المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ وإدارة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الهادئ بمواقع على الإنترنت تنشر التدابير المؤقتة المعتمدة (www.southpacificrfmo.org) و (<http://nwpfo.nomaki.jp/index.html>). وذكرت أستراليا والمفوضية الأوروبية وجمهورية كوريا أيضا أن التدابير التي اتخذتها واعتمدها عملا بالفقرة ٨٦ من القرار، قد نشرت في المنشورات الرسمية.

(ب) جعل التدابير علنية من خلال منظمة الأغذية والزراعة

١٨٨ - تناولت عدة دول الإجراءات التي اتخذتها وفقاً للفقرة ٨٧ من القرار ١٠٥/٦١ (أستراليا وجزر كوك وجمهورية كوريا ونيوزيلندا والولايات المتحدة). وأفادت أستراليا بأنه ما إن تتم معالجة القضايا السرية التي تنشأ بموجب القانون الوطني، فإنها تأمل في أن تقدم قائمة بالسفن المصرح لها بالصيد في قاع البحار في المناطق الواقعة خارج حدود ولايتها الوطنية إلى منظمة الأغذية والزراعة. وفي غضون ذلك، تم جمع قائمة برحلات الصيد ذات الصلة التي اتخذتها السفن التي ترفع العلم الأسترالي. وأفادت جزر كوك بأنها أحالت جميع المعلومات المشار إليها في الفقرة ٨٧ من القرار إلى منظمة الأغذية والزراعة. وقد جمعت كوبا قائمة بالسفن التي ترفع العلم الكوبي والتي تقوم بالصيد في المياه الواقعة في نطاق ولاية المكسيك وفق اتفاق ثنائي وقعته الدولتان في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٧٦.

١٨٩ - وأتاحت نيوزيلندا سجلاً للصيد في أعالي البحار، للجمهور، وتفاصيل عن جميع السفن التي ترفع علم نيوزيلندا المسموح لها بالصيد في مناطق خارج نطاق ولايتها الوطنية. وكانت نيوزيلندا بصدد جمع قائمة لتقديمها إلى منظمة الأغذية والزراعة عن السفن التي ترفع علمها التي صدر لها ترخيص للصيد في قاع أعالي البحار في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. وذكرت الولايات المتحدة أنه لم يسمح لأي من السفن التي ترفع علمها بالصيد في قاع البحار في المناطق الواقعة خارج نطاق ولايتها الوطنية. وأشارت إلى أن المتطلبات من أجل السفن التي تعمل في مناطق معينة في نطاق الولاية الوطنية متاحة على شبكة الإنترنت.

رابعا - أنشطة الفاو لتعزيز تنظيم مصائد الأسماك في قاع البحار وحماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة

١٩٠ - تشدد الفقرة ٨٨ من قرار الجمعية العامة ١٠٥/٦١ على الدور الحاسم الذي تؤديه منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) في توفير مشورة الخبرة الفنية، وفي المساعدة في وضع سياسات دولية لمصائد الأسماك وإرساء معايير لإدارتها، وفي جمع ونشر المعلومات عن المسائل المتصلة بمصائد الأسماك، بما في ذلك حماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة من آثار صيد الأسماك. وتدعو الفقرة ٩٠ من القرار الفاو إلى النظر في إنشاء قاعدة بيانات علمية تتضمن معلومات عن النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية لمساعدة الدول في تقييم أي آثار لأنشطة الصيد في قاع البحار على مثل هذه النظم، وتدعو الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك إلى أن تقدم معلومات إلى أي قاعدة بيانات من هذا القبيل عن جميع النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة المحددة وفقاً للفقرة ٨٣ من القرار.

١٩١ - وتوفر مدونة قواعد السلوك لمصائد الأسماك التي تتحلى بالمسؤولية، الصادرة عن الفاو، فضلاً عن المبادئ التوجيهية التقنية لمصائد الأسماك المتسم بالمسؤولية، التي أصدرتها الفاو لاحقاً، إطاراً مفيداً للنظر في ممارسات الصيد المدمرة المحتملة على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة^(٦٨). وعلاوة على ذلك، اضطلعت الفاو بسلسلة من الأنشطة ونظمت حلقات عمل شملت استعراضاً عاماً للمعلومات اللازمة لوضع المبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة بإدارة مصائد الأسماك في أعماق أعالي البحار. وإلى جانب هذه الأنشطة، أجرت الفاو على مدى العامين الماضيين استعراضاً رئيسياً لمصائد الأسماك في أعماق أعالي البحار. وعرض تقرير معنون الاستعراض العالمي لمصائد الأسماك في أعماق أعالي البحار "الصورة الراهنة" لمصائد الأسماك في أعماق أعالي البحار. وأعدَّ التقرير انطلاقةً من استعراض البيانات للفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٦، وسيحدّث على أساس متواصل^(٦٩).

١٩٢ - وتواصل الفاو التعاون مع المنظمات والوكالات الأخرى ذات الصلة فيما يتعلق بمسائل مصائد الأسماك وحماية التنوع البيولوجي البحري في آن معاً، بما يشمل نظام الفاو لرصد موارد مصائد الأسماك. وأنشئ موقع إلكتروني يحوي مصدراً شاملاً وجامعاً للمعلومات بشأن موارد مصائد الأسماك في العالم (<http://firms.fao.org/firms/en>)، بما في ذلك بيانات عن المصيد، وأنشطة أساطيل الصيد، ومستويات الأرصاد السمكية، وممارسات الإدارة.

١٩٣ - واحتفظت الفاو بقائمة من السفن المرخص لها بالصيد في أعالي البحار، وفقاً لـ "اتفاق الامتثال". وتشمل القائمة فقط السفن التي ترفع أعلام الأطراف في اتفاق الامتثال (٣٨ دولة والمفوضية الأوروبية حالياً)، في حين أن المعلومات المتعلقة بمعدات محددة ومناطق الصيد والأنواع الرئيسية المستهدفة (مثلاً شبك الصيد التي تُجر على قاع البحار أو صيد سمك التونة بالشباك الجرافة المحوطة) لم تُدرج بوجه عام. وكثيراً ما كانت البيانات الواردة في القائمة قديمة لعدم توافر الردود بشأنها، أو ورودها متأخرة، وعدم إتاحتها علنياً. وتهدف القائمة العالمية لسفن الصيد التي يُنظر فيها حالياً إلى معالجة تلك النواقص. ويتضمن تقرير الفاو المعنون الاستعراض العالمي لمصائد الأسماك في أعماق أعالي البحار تحليلاً مفصلاً عن الأساطيل المشاركة في مصائد الأسماك هذه في جميع أنحاء العالم، وفقاً لما ورد إلى الفاو في استبيان وزّع على الدول التي تملك سفناً تعمل في أعالي البحار.

FAO, The Ecosystem Approach to Fisheries: FAO Technical Guidelines for Responsible Fisheries, No. 4, (٦٨) Supp. 2 (Rome, 2003).

Worldwide Review of Bottom Fisheries in the High Seas, FAO Fisheries and Aquaculture Technical (٦٩) Paper, No. 522, 2008.

ألف - وضع المبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة بإدارة مصائد الأسماك في أعماق أعالي البحار

١٩٤ - وُضعت المبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة بإدارة مصائد الأسماك في أعماق أعالي البحار، الصادرة عن الفاو، بناءً على طلب تقدّمت به لجنة مصائد الأسماك التابعة للفاو في دورتها السابعة والعشرين، التي عُقدت في آذار/مارس ٢٠٠٧^(٧٠). وعلى أثر عملية شملت مشاورات للخبراء وحلقات عمل، أثّرت مشورة فنية للفاو عن وضع المبادئ التوجيهية الدولية في صيغتها النهائية واعتمادها في آب/أغسطس ٢٠٠٨^(٧١). وتتضمن المبادئ التوجيهية الدولية المعايير والمواصفات لتحديد النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة في المناطق الخارجة عن نطاق الولاية الوطنية والآثار المترتبة على أنشطة الصيد على هذه النظم الإيكولوجية، تسهياً لاعتماد وتنفيذ تدابير الحفظ والإدارة من جانب المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك ودول العلم، وفقاً للقررتين ٨٣ و ٨٦ من قرار الجمعية العامة ١٠٥/٦١. وفيما يتعلق بتحديد النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة، أشارت المبادئ التوجيهية الدولية الصادرة عن الفاو إلى أن نظاماً إيكولوجياً بحرياً ما يُصنف ضعيفاً على أساس الخصائص التي يملكها. وفي هذا الصدد، توفر المبادئ التوجيهية الدولية للفاو القائمة التالية للخصائص التي يجب استخدامها كمعايير في تحديد النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة: (أ) الفردة أو الندرة؛ (ب) الأهمية الوظيفية للموئل؛ (ج) الهشاشة؛ (د) سمات تاريخ الحياة الخاص بأنواع العناصر التي تجعل التعافي صعباً؛ (هـ) التعقيد الهيكلي^(٧١).

١٩٥ - وبعد اعتماد المبادئ التوجيهية الدولية، أعدت الفاو اقتراحاً ببرنامج للأنشطة المستقبلية المتعلقة بمصائد الأسماك في أعماق أعالي البحار، يتألف من أربعة عناصر رئيسية هي: (أ) أدوات الدعم لتنفيذ المبادئ التوجيهية الدولية للفاو؛ (ب) قاعدة بيانات للنظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة؛ (ج) تقديم الدعم لأنشطة الإدارة في المناطق التي تفتقر إلى قواعد المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك؛ (د) تنسيق المعلومات ورصدها وتقييمها ونشرها على الصعيد العالمي^(٧٢). وقد حظي البرنامج المقترح بتأييد كبير لدى تقديمه إلى أعضاء الفاو في الدورة الثامنة والعشرين للجنة مصائد الأسماك التابعة للفاو التي عُقدت في آذار/مارس ٢٠٠٩. ومن المقرر أن تبدأ الأنشطة الأولية في آب/أغسطس ٢٠٠٩. لكنه لا يزال ينبغي حشد معظم الدعم المالي اللازم لمواصلة البرنامج.

(٧٠) تقرير الفاو عن مصائد الأسماك رقم ٨٣٠.

(٧١) تقرير عن المشورة الفنية بشأن المبادئ التوجيهية الدولية لإدارة مصائد الأسماك في أعماق أعالي البحار، روما، ٤-٨ شباط/فبراير و ٢٥-٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨، المرفق و.ا.

(٧٢) COFI/2009/5 Rev.1.

١٩٦ - ورَّحَّبُ مُجيبون عدة في ردودهم على هذا التقرير (الاتحاد الروسي، جمهورية كوريا، فرنسا، كندا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، المفوضية الأوروبية)، باعتماد المبادئ التوجيهية الدولية للفاو لإدارة مصائد الأسماك في أعماق أعالي البحار. وأعربوا عن استعدادهم للمشاركة بنشاط في برنامج الفاو لتنفيذ المبادئ التوجيهية الدولية، وسعوا إلى جمع المعلومات العلمية المتاحة واتخاذ الإجراءات اللازمة الأخرى لهذا الغرض. كما أكدوا دعمهم للدور الحاسم للفاو في معالجة مسألة مصائد الأسماك في أعماق البحار، بما في ذلك عن طريق المشاركة الفعالة في الاجتماعات والمشاورات وحلقات العمل والإجراءات لتطوير المبادئ التوجيهية الدولية للفاو. وأشارت الدول إلى أن المبادئ التوجيهية الدولية للفاو تكتسب أهمية كبيرة، نظراً للتوجه الملموس الذي توفره لمديري ومشغلي مصائد الأسماك في مجال حماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة من آثار الصيد، من خلال مواصلة تفصيل المفاهيم الرئيسية الواردة في قرار الجمعية العامة ١٠٥/٦١، مثل تعريف "النظام الإيكولوجي البحري الضعيف"، وعناصر "تقييم" ما، وتوفير أمثلة عن تدابير تخفيف المخاطر.

باء - إنشاء قاعدة بيانات عالمية للمعلومات عن النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة خارج نطاق الولاية الوطنية

١٩٧ - وافقت لجنة مصائد الأسماك في دورتها السابعة والعشرين على أنه ينبغي للفاو الاستجابة للطلب الوارد في الفقرة ٩٠ من القرار ١٠٥/٦١ بشأن إنشاء قاعدة بيانات عالمية تتضمن معلومات عن النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، بالتعاون مع منظمات مختصة أخرى ذات صلة، مثل الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة^(٧٠).

١٩٨ - وأفادت الفاو بأن العمل الأولي لدعم إنشاء قاعدة بيانات عالمية تتضمن معلومات عن النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية قد بدأ في المشروع الراهن المتعلق بمصائد أسماك أعماق البحار، علماً بأن قاعدة بيانات كهذه لا تشكل جزءاً من أنشطة المشروع الأصلي. ووضَّع تعريف لـ "النظام الإيكولوجي البحري الضعيف" في إطار حلقة عمل ومن ثم جرى تطويره واعتماده خلال المشاورات الفنية لإدارة مصائد الأسماك في أعماق أعالي البحار^(١). كما تعمل المنظمة على إعداد مشروع كبير للمساعدة في تنفيذ المبادئ التوجيهية الدولية الصادرة عنها. ويشكل إنشاء قاعدة بيانات تتضمن معلومات عن النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة عنصراً هاماً من هذا المشروع. وعلاوة على ذلك، تتعاون الفاو مع منظمات ووكالات أخرى ذات صلة فيما يتعلق بمصائد الأسماك وحماية التنوع البيولوجي البحري، بما في ذلك اتفاقية التنوع البيولوجي.

١٩٩ - وأعربت الدول في تقاريرها عن تقديرها لدور الفاو في تقديم المساعدة في إدارة مصائد الأسماك في أعماق أعالي البحار وحماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة، بما في ذلك من خلال سلسلة من الإجراءات المبينة في الفقرة ٨٩ من القرار. واقترح أن تواصل الفاو عملها بشأن وضع خريطة بالتنوع البيولوجي، نظراً لإسهام ذلك في تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي في إدارة مصائد الأسماك، والاستجابة أيضاً للطلب الوارد في الفقرة ٨٧ من القرار بإنشاء قائمة بالسفن المرخص لها بالمشاركة في الصيد في أعماق أعالي البحار.

خامسا - الملاحظات الختامية

٢٠٠ - لقد استجاب المجتمع الدولي للدعوة إلى اتخاذ الإجراءات الواردة في قرار الجمعية العامة ١٠٥/٦١، فاعتمدت مجموعة واسعة النطاق من التدابير لمعالجة آثار الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة، سواء في المناطق الداخلة في نطاق الولاية الوطنية أو خارجه، بما يشمل إغلاق مناطق معينة أمام الصيد، وتطوير أدوات لتحديد النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة، وحظر ممارسات صيد معينة في مناطق تحوي نظماً إيكولوجية بحرية ضعيفة، وتقييد أنواع المعدات واستخدامها، وجمع البيانات وإجراء البحوث، وإنشاء مناطق بحرية محمية في المناطق الواقعة داخل نطاق الولاية الوطنية، واستخدام المشورة العلمية على نحو أشمل وأكثر دقة.

٢٠١ - وعلى الرغم من التقدم المحرز، ثمة أوجه تفاوت قائمة في تنفيذ القرار، ولا يزال ينبغي بذل المزيد من الجهود بهذا الصدد، بما في ذلك من خلال اعتماد وتنفيذ تدابير الحفظ والإدارة لمعالجة الآثار المترتبة على أنشطة الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي بذل المزيد من الجهود لتعجيل المفاوضات الرامية إلى إنشاء منظمات وترتيبات إقليمية جديدة لإدارة مصائد الأسماك، لتنظيم مصائد الأسماك في قاع البحار، سعياً لسد الفجوة في مجال إدارة مصائد الأسماك في أعالي البحار. وريثما يتم إنشاء هذه المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، ينبغي لجميع الدول التي تجري عمليات صيد في قاع البحار في المناطق التي ستشملها الاتفاقية مستقبلاً أن تسعى جاهدة لتنفيذ التدابير المؤقتة التي اعتمدها الدول المشاركة في هذه المفاوضات. كما ينبغي لدول العلم التي تقوم سفنها بأنشطة صيد في مناطق أعالي البحار، التي لا توجد فيها منظمات وترتيبات إقليمية لإدارة مصائد الأسماك، اعتماد وتنفيذ تدابير الحفظ والإدارة لهذه المناطق فيما يتعلق بالسفن التي تحمل علمها، عملاً بالفقرة ٨٦ من القرار.

٢٠٢ - وتمثل حماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة من أنشطة الصيد في قاع البحار عملية مستمرة، وقد تنشأ حاجة لاتخاذ إجراءات إضافية لدى الحصول على معلومات

جديدة وتطويرها. والمهم في هذا الصدد تطوير أدوات الدعم، بما في ذلك قاعدة بيانات عالمية تتضمن معلومات عن النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة، لأن العديد من البلدان تفتقر إلى القدرة على تحديد النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة وتقييم ما إذا كانت أنشطة الصيد الفردية في قاع البحار تترتب عليها آثار ضارة كبرى.

٢٠٣ - وبشكل أعم، ينبغي بذل المزيد من الجهود لزيادة التعاون والتنسيق بشأن جمع البيانات وتبادلها، وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا المناسبة إلى الدول النامية لضمان مشاركتها في مصائد الأسماك في أعماق البحار وحماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة.

المرفق

قائمة المجيبين على الاستبيان

الدول والكيانات

الاتحاد الروسي

أستراليا

البرازيل

بنن

بيرو

تشاد

جزر كوك

جمهورية كوريا

سلوفاكيا

السنغال

سورينام

سيشيل

شيلي

العراق

عُمان

فرنسا

فتزويلا (جمهورية - البوليفارية)

قطر

كندا

كرواتيا

كوبا

الكويت

ليتوانيا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

النرويج

نيوزيلندا

الولايات المتحدة الأمريكية

اليابان

اليمن

المفوضية الأوروبية

وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها والمنظمات ذات الصلة

شعبة التنمية المستدامة بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

منظمة التجارة العالمية

المنظمات الحكومية الدولية الأخرى

الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية

البنك الدولي

رابطة أمم جنوب شرق آسيا

اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية/منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

المنظمات أو الترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك

أمانة جماعة المحيط الهادئ

الأمانة المؤقتة لإدارة مصائد أسماك قاع أعالي البحار في شمال غرب المحيط الهادئ

الأمانة المؤقتة للمنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ

لجنة حفظ أسماك التون الجنوبي الأزرق الزعانف

لجنة البلدان الأمريكية لسمك التون المداري

لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي

منظمة حفظ أسماك السلمون في شمال الأطلسي

منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي

منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي

هيئة صيانة الموارد البحرية الحية في القطب الجنوبي

وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جزر المحيط الهادئ

المنظمات غير الحكومية

تحالف حفظ البحار العميقة

جمعية حماية الحياة البرية

المعهد الوطني لمصائد الأسماك